تشويق الخلان

تأليف

الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم
السماراني السفاطوني

حاشية على

شرح الآجرومية

للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان

وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان

المكتبة العلمية

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله الذى بتحميده ينال أرفع الدرجات ، و بتسبيحه وتمجيده وتعظيمه يدفع أنواع الدركات ، على نعمه التى لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات ، ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الاسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها ، وارتوى بالشراب الهنى واردوها ، وأشهد أنّ سيدنا محمداً عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج ، قرآن عربى غير ذى عوج ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح ، وأعرب الكلام لإعراب القرآن الفصيح .

أما بعد : فيقول العبد الفقير الفانى محمد معصوم بن سالم السماراني : طالما وقفت على شرح الآجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والأوان ، ناشر شريعة ولد عدنان ، مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زينى دحلان ، أطال فى عمره الرحمن ، وتمنيت أن أرتع فى ذلك البستان ، إذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها ، وأسهلها فهما وحفظا وأجلاها ، ثم تركته زمانا طويلا وصرفته فى غيره صرفا جميلا ، لأنى غير متأهل لسلوك ذلك الطريق ، إذ هو والله بحر عميق ، ثم إنه طلب منى بعض الاخوان ، فتح الله عليه وعلى " فتوح أهل العرفان ، أن أخدمه وأبينه بعض بيان ، وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن ، وتفكرت فى قول النبى صلى الله عليه وسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » فشددت حبال العزم وأنا ببلد الله الحرام ، وقضيت حجتى حجة الاسلام ، وصاحبت العزم إلى أن أرجعنى الله إلى بلدى فبذلت فى ذلك جهدى ، مستعينا بحول الله وقوته لا بحولى وقوتى .

ولنبدأ قبل الشروع فى المقصود ببعض مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره . فأقول :

هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين الباذل همته ونفسه وماله فى تربية المريدين وتعليمهم ماينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى إنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة؛ وحثهم على تعليم الطلبة انتقل إلى تعليم أهل البرارى والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن وصار يذهب بنفسه إليهم ويتردّد عليهم ويرسل إليهم من يعلمهم مايحتاجون إليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن حتى إنه انتهى الأمر إلى أن صار المعلمون ستين فقيها فى كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون بالجماعة فانتشر لله الحمد ببركته فى تلك الجهات الدين ، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين ، فالله يجزيه عن الاسلام وأهله أفضل الجزاء . وله تآليف عديدة فى كل العلوم مفيدة . منها السيرة النبوية . ومنها

الفتوحات الاسلامية . ومنها الفتح المبين فى سيرة الخلفاء الراشدين ، وله حاشية على السمرقندية فى علم البيان ، وحاشية على الاظهار فى التجويد ، وشرح على ألفية ابن مالك فى النحو ، وشرح على العقائد ، وله رسالة فى علم الوضع وفى علم الجبر والمقابلة ، ورسالة فى المبنيات ، ورسالة فى وعيد تارك الصلاة ، ومتن صغير فى علم البيان ، ورسالة فى المقولات ، ورسالة فى مباحث البسملة عظيمة ، وله تأليف عظيم فى الرد على الوهابية ، وله رسالة فى صيغ الصلوات على النبى صلى الله عليه وسلم ، ورسالة تتعلق بجاه زيد ، وله رسالة متعلقة برؤية البارى ، ورسالة متعلقة بقوله تعالى ـ ما أصابك من حسنة فمن الله ـ ، وله حاشية عظيمة على الزبد فى الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا فى حاشيته على فتح المعين ولم تكتمل ، وله هذا الشرح على الآجرومية وقد ألفه وهو فى الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما فى بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب . ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق الخلان لاجتناء ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان إذ مافيها إلا الجمع من أقوال العلماء المشار إليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجل مأخذى حاشية العلامة المحقق والحبر البحر المدقق أبى بكر الشنوانى على شرح الشيخ خالد على الآجرومية ، وشرح العلامة الرضا الاستراباذى على كافية ابن الحاجب ومغنى ابن هشام وغيرهم ، والله حسب من توكل ونعم الوكيل ولجميع أمورى كفيل ، وهذا أوان الشروع فى المقصود بعون الملك المعبود ، وبالله التوفيق لأقوم طريق ، ولما كانت التسمية مأمورا بها فى كل أمر ذى بال بقوله صلى الله عليه وسلم «كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتر أو أجذم» روايات وفى رواية بالحمد لله وفى رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله :

[بسم الله الرحمن الرحيم]

(بسم الله الرحمن الرحيم) ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنه اكتفى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للمتن ويصير يمتزج الشرح والمتن امتزاج الأرواح بالأشباح ، ثم الكلام على البسملة شهير لايحتاج إلى تسطير ، وقد أفرده بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلا للبركة ، فنقول: الباء حرف جر إما زائد وإما أصلى فالقائل بالزيادة قال إنه لايتعلق بشىء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدإ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ، ومن قال بالثانى وهو الأصلى قال إنه يحتاج إلى متعلق يتعلق به والمتعلق إما فعل وإما اسم وعلى كل إما عام وإما خاص وعلى كل إما مقدم وإما مؤخر فالفعل العام أبتدىء والخاص أؤلف والاسم العام ابتدائى والخاص تأليفى وأولاها الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلأنه الأصل فى العمل ولكثرة التصريح به منه ـ اقرأ باسم ربك ـ ولقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان الفعل والفاعل وهما لفظ أؤلف ولفظ أنا مضمر وعلى مقابله ثلاث وهى المصدر والمضاف إليه والخبر لأن التقدير بسم الله تأليفى حاصل وأما الخاص فلان الشارع فى كل شىء يضمر ما كانت التسمية مبدأ له فالشارع فى الأكل إذا قال بسم الله ينوى آكل وفى الشرب أشرب وفى الركوب أركب فلاجرم كان التقدير فى التأليف أؤلف أولى وأما التأخير فللاهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدما ولايرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدء فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبى عنه بدليل ـ واذكر اسم ربك ـ والمراد واذكر ربك كما هو موجود فى آية أخرى والله أعلم . وأيضا

فى تقدير تأخير الفعل إفادة الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد الحصر ، ويسمى عند علماء المعانى قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام : قصر إفراد وقصر قلب وقصر تعيين ، فاذا قيل بسم الله أؤلف والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره فى كون البدء باسمه و باسم غيره يسمى القصر قصر إفراد لقطع الشركة التى اعتقدها المخاطب و إذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لاباسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ماعند المخاطب و إذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه التردّد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين فقصر الافراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردّد وهذا الحصر يشمل هؤلاء ، والرحمن والرحيم بالجرّ فيهما نعتان للفظ الجلالة و بالرفع فيهما خبران لمبتدإ محذوف أى هو الرحمن الرحيم و بالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه و بجرّ الرحمن مع رفع الرحيم أونصبه و برفع الرحمن مع نصب الرحيم و بنصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه و يمتنع رفع الرحمن أونصبه مع جرّ الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأنه رجوع للشىء بعد الانصراف عنه ، وقد نظمت الأوجه مبينا للجائز والممتنع فقلت :

وأوجه الرحمن والرحيم ... تكون تسعة لدى التقسيم
جرهما الثابت فى الكتاب ... وستة تسوغ فى الاعراب
أى جرّ أوّل ونصب ما تلا ... ورفعه كذا أوانصب أوّلا
مع رفع تال ثم عكسه أتى ... رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجرّ ثان مع رفع أوّل ... أونصبه امنعنه فلتدع لى

وفى هذا القدر كفاية للمبتدى وقد بسطت الكلام على هذا فى شرح المطالب فانظر ثمة (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأنّ أل الداخلة على المعرّفات لها كما فى المطوّل و يعضده تعريف المتن والشرح بقولهما بعدهو اللفظ قيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربى يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة و بالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر :

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ماجرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وماكان مكتفيا بنفسه كما فى القاموس والمراد بالقول مايتكلم به قليلا كان أوكثيرا ، وبقوله وماكان مكتفيا بنفسه مايفيد معنى وليس بلفظ و إطلاقه على المعنى الأوّل حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا إذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة و إن كتبته فهو كلام مجازا قال الرضى الكلام موضوع لجنس مايتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أوعلى أكثر أوكان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أوكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لامعنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدإ والخبر على الأصح لامحل له من الاعراب و يصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر لفظة الكلام هذا وقال فى المغنى زعم البصريون أنه لامحل له من الاعراب ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله بحسب مابعده وقال الفراء بحسب ماقبله فمحله بين المبتدإ والخبر رفع و بين معمولى ظن نصب و بين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى إنّ بالعكس و يشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ماقبله فلا يجوز زيد

[الكلام هو

إياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ماقبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرّقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشىء إذا طرحته ومنه لفظت الرحى الدقيق إذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمى أعم من أن يكون من الفم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون إدخالها الفم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى وقال فى شرحه للعضدية إنه الرمى من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفاكهى موافق للأول لكن قوله يعنى قول الفاكهى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لا فى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمى كونه من الفم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفم إلى أن قال وأما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال فى الثانى ثم استعمل ولم ينقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ماص وقيل إنه جمع لفظة تأمل .

تنبيه : اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأى والاعتقاد كما تقول قال الشافعى كذا بمعنى اعتقده ورآه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضا اللفظ) بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق فى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الاوّل حقيقة والثانى مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذى هو المصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم المفعول كذا قالوا .

اللفظ المركب المفيد

فائدة : قال الرازى اللفظ إما أن يكون مهملا وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام : أحدها أن لا يدل شىء من أجزائه على شىء من المعانى ألبتة [1] وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل . وثانيها أن لا يدل شىء من أجزائه على شىء أصلا حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعانى كقولنا عبدالله فانا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل لشىء من أجزائه دلالة على شىء أصلا أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شىء آخر وهذا القسم نسميه بالمركب . وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شىء على شىء سواء كان بينهما مناسبة أولا بخلاف التأليف فانه وضع شىء بازاء شىء بينهما مناسبة فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذى سيبينه الشارح لا حاجة إلى ذكر التركيب قبله لأنه يستلزمه . لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولهذا قالوا إنها مهجورة فى التعاريف . لأنا نقول أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا فى أمثال ذلك وإنما صرح بذكره لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا . واعلم أن التراكيب كثيرة منها تركيب إسناد كقام زيد وتركيب إضافة كغلام زيد وتركيب مزج كبعلبك والمراد هنا الاوّل كما سيأتى (قوله المفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة إن نعم كلام مفرد مفيد مردود وإنما هى دليل على كلام محذوف بعدها اه أمير . والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام فى تعليقه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجدد الفائدة وإلا لأدى إلى أن الكلام الواحد يسمى كلاما إذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام إذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال إلى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفى بعض الحواشى أنه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال

[1] (١) قوله المعانى ألبتة أى بخلاف القسم الثانى فانه وإن لم يدل عليها لكن بالنظر إلى أجزائه يفيده كما سيأتى اه تقرير

نحو حمات الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال إليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت .
فائدة : قال الرازى المسموع المفيد ينقسم إلى أربعة أقسام: لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد و إما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى و إما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا إنسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة و إما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال اه . أقول لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد و ينظر من جهة التأليفية فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هند إذا ولدت و يطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه و يطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حططت عنه (قوله أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قاله الشاطبى وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الأولى زيادته فى التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف اه صبان وسيأتى أنى أبين ذلك بمزيد بسط إن شاء الله تعالى (قوله يعنى الخ) فى المصباح عنيته عنيا من باب رمى قصدته واعتنيت بأمره اهتممت واحتفلت وعنيت به أعنى من باب رمى أيضا عناية كذلك اه والمراد هنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ليعنى وأكد الشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان و يكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس و يدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح والضم إلى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا أى فى حكمى اه والمعنى الأخير هو المراد ههنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كما فى تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصد فى مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصدته ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا ونحوه أى أو دونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم ما دخله الألف واللام نحو الرجل والغلام وما شاكل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار إليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى .
وفى الأشمونى وغيره ما يخالف ذلك فى بعض التقريرات. قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى: النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشىء على الشىء لضرب من الشبه والاستقراء هو التتبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو شعرهم و يقال إن هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره إذ لم يصرح به أحد فيما رأيناه غيره والله تعالى أعلم . ثم اعلم أنا رأينا فى تلفيق ابن هطيل كلاما مانصه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول أن القائل إذا قال إن زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال إن زيد قائما بالعكس أو إن زيد قائم برفعهما أو إن زيدا قائم بجرهما أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى ـ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ـ من قرأ وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على

بالوضع] يعنى أن الكلام عند النحويين هو اللفظ إلى آخره

الرءوس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء إلى الفصيحة من إضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة : أى مفصحة بمعنى مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدّر والتقدير هنا إذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ أوهى ما أفصحت عن مقدّر أعم من أن يكون شرطا أوغيره نحو : وإذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت : أى فضرب فانفجرت و يصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفى والمعنى واحد اه من بعض الحواشى (قوله أيضا فاللفظ) أل للعهد الذكرى وهو ماقاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهى أنك إذا ذكرت شيئا سواء كان مع أل أولا ثم ذكرته ثانيا مع أل فالثانى هو عين الأوّل أو بغير أل فالثانى غير الأوّل فالمجموع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام رجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا . قال العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى :

ثم من القواعد المشتهره إذا أتت نكرة مكرّره
تغايرا وأن يعرف ثانى توافقا كذا المعرّفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظنّ أن إطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها إنما تحدث عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج فان الانسان عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج يحبسه فى المحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتتولد تلك الحروف فى آخر زمان حبس النفس وأول زمان إطلاقه . والحاصل أن اللفظ هو الرمى وهذا المعنى حاصل هذه الأصوات والحروف من وجهين : الأول أن الانسان يرمى ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه و يلفظه وذلك هو الإخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب . والثانى أن تولد الحروف لما كانت بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل إلى الخارج صار ذلك تشبيها بما أن الانسان يلفظ ذلك الحروف ويرميها من الداخل إلى الخارج والمشابهة إحدى أسباب المجاز اه (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لاتشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوّة . ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لاخفاء فيه ولاتكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو مايشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوّت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدّرة قال الروداني واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدر مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ماقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق إما منطوق به بالفعل أو بالقوّة والتقديرى مالايمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال و إنما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان وفيه مخالفة بين مناقشتى التى أجبنا عنه مع قوله فانظر ذلك ولاتكن من القاصرى الهمم (قوله أيضا هو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر. أجيب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف المارّ بمعنيين بمعنى المصدر المذكور و بمعنى اسم الفاعل الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد فى شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلا ممتدا متصلا بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفتين والمخرج محل خروج الحرف وهى سبعة عشر كما قاله المجوّدون وفى الجزرية :

فاللفظ هو الصوت

مخارج الحروف سبعة عشر   على الذى يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة: الهواء والحلق واللسان والشفتان كما فى الجزرية حيث قال مؤلفها:

فألف الجوف وأختاها وهى   حروف مدّ للهواء تنتهى

فماقاله الشيخ خالد فى شرح الأزهرية كبعض أهل الصرف قصور (قوله المشتمل) اعترض بنحو واوالعطف فانها تسمى لفظا ولايقال إن الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشىء لايشتمل على نفسه فالأحسن فى التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع. وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كمافى أصوات الغفل وهوالساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة إلى الهجاء وهوتقطيع الكلمة لبيان الحروف التى تركبت فيهابذكرأسماء تلك الحروف التى هى حروف ا ب ت ث وهى بديهية تعرف من احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ماقيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكراللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أى كلفظة زيد: أى إذا انطقت به فيوافق قوله فانه صوت إذ لوكتب صورة زيد ولم ينطق به لايسمى صوتا (قوله فانه) أى لفظة زيد إذانطقت به صوت كما مر (قوله اشتمل) فيه مامرفانه لوقيل إن لفظ زيد اشتمل على الزاى والياء والدال لامعنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاى الخ) لوقال على زه يه ده كان أوضح. و يمكن أن يجاب بأن المراد مسماهاوهى ماذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترزقوله السابق فى التعريف هوالصوت المشتمل الخ فأخرج بمافى التعريف مالم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل) تمثيل لمالم يشتمل على بعض الحروف الهجائية: أى مثال مالم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لايشتمل على البعض المذكور ودخل فى الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير. والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطبال أيضا مثل أفراخ كمافى المصباح (قوله فلايسمى لفظا) جواب إذا الناصب لها لأنهاخافضة لشرطها منصوبة بجوابها كماسيأتى إن شاء الله تعالى أى بل يسمى صوتا كماأفهمه كلامه: أى لأن الصوت كل مايسمع لكن يقال لغيرصوت الانسان صوت الطيور وصوت الطبول وصوت المزامير وانظر لوتكلم الطائر أى صوّت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية كماحكى الدميرى فى حياة الحيوان فى مادة الدرة عن علىّ الحريرى أنه رأى درة تقرأسورة يس وعن محمد بن محمد النصيبى كان غراب يقرأسورة السجدة فاذاجاء إلى محل السجدة سجد و يقول سجد لك سوادى واطمأنّ بك فؤادى فهل هو كلام أولا فانظرذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح فى بيان محترزات حدّ الكلام ولاتكررمع مامرّ لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدّم حدّ اللفظ و بيان محترزات ذلك الحدّ فلايشتبه ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ماموصولة فاعل خرج بمعنى الذى أونكرة موصوفة بمعنى شىء أى فخرج باللفظ الذى كان مفيدا على الأول أوشىء كان مفيدا على الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مركبا بالوضع ليكون أخرج غيراللفظ فقط و إن كان ينظرفى جهة الوضعية إذ يمكن أن يكون ماذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أى سواء كان صوتا أوغيره على وفاق ماتقدّم فى حدّ اللفظ ولايقدح ذلك فى تمثيل الشارح الغيرالشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية إذ فى الكاف أفراد أخرغيرمستقصاة كمالايخفى على كل عاقل (قوله كالاشارة) أى وان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها و يحنث إذاحلف أنه لايتكلم فتكلم بالاشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم

المشتمل على بعض الحروف الهجائية كزيد فانه صوت اشتمل على الزاى والياء والدال فان لم يشتمل على بعض الحروف كصوت الطبل فلا يسمى لفظا فخرج باللفظ ما كان مفيدا ولم يكن لفظا كالاشارة

فان

فان كان أخرس حال التكلم فقط فلاحنث كما بينا فى الذخيرة (قوله والكتابة) أى بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذى هو فائدة الخبر وفهم أيضا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذى هو لازم الخبر كما هو مقرر فى علم المعانى فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطلحت عليها القوم فى إفادة أعداد مخصوصة بالأيدى بجميع أنواعها أى فانها و إن أفادت إلا أنها غير صوت أى غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيما هنا لعله فى حد اللفظ (قوله والنصب) هى بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح الهارونية قاله عبد المعطى المالكى فى حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهى مثل المحراب للقبلة والخشبة التى توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها والستارة التى على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والافادة إنما يعرفها أهل البلد التى اعتادوا وضعها وتواطئوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوة بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار نحاة قال ابن مالك :

فى نحو رام ذو اطراد فعله   وشاع نحو كامل وكمله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم فى أول الكتاب (قوله والمركب ماتركب من كلمتين) أى هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتى ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بما تركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا و إن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم) هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر فى قائم العائد للمبتدإ لكن جعله مثالا لما فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر فى الوصف لما لم يبرز بكل حال أى حال الافراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر فى الفعل . فان قيل يرد على قولك منع نحو زيد قائمان أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند . أجيب بأن الوصف لما كان شديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الاعراب صار يمنع فى الوصف مايمنع فى المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول) أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كلية يصح استثناؤه وهو نصب الفاعل فى قولك خرق الثوب المسمار فان الثوب هو المخروق وهو مفعول والمسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب و يصح أن تكون هذه القضية كلية فلا يصح الاخراج عنه . وجواب ماأوردناه يأتى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الثانى) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لامحالة و إن وجد المبتدأ مجرورا فى رب رجل كريم لقيته فلتتفطن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية فى باب المبتدإ والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لاخراج القيد الثانى من حدود الكلام (قوله المفرد) فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقد يقال إن هذا إنما لم يسم كلاما لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه فى قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ) أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام فيه (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافا لما نقل عن سيبويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد فى كتبه كالأشمونى والفاكهى فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفى يس

والكتابة والعقد والنصب فلا تسمى كلاما عند النحاة . والمركب ماتركب من كلمتين فأكثر كقام زيد وزيد قائم . والمثال الأول فعل وفاعل وكل فاعل مرفوع . والمثال الثانى مبتدأ وخبر وكل مبتدإ مرفوع بالابتداء وكل خبر مرفوع بالمبتدإ وخرج بالمركب المفرد كزيد فلا يقال له كلام أيضا عند النحاة . والمفيد ما أفاد

فائدة يحسن السكوت من المتـكلم والسامع عليها كقام زيد وزيد قائم فان كلا منهما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتـكلم والسامع وهى الاخبار بقيام زيد فان السامع إذا سمع ذلك لا ينتظر شيئا آخر

على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الأصفهانى مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام فان قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك . أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه و إن كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراطه عدم حصوله عنده لكن فى ظن المتـكلم لا فى نفس الأمر . فان قلت لا يتصور ذلك فى ظن المتـكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد . قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتـكلم بذلك حين الـكلام عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد . أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ هل يجرى فى مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ماذكر . قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه . وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة فى كل حال لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاما من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند قول الماتن المفيد على أن المراد بالافادة فى باب المبتدإ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقا فافهم (قوله فائدة) أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فان فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاما أيضا (قوله يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر انتظارا تاما كما لوح به كلام الشارح الآتى (قوله من المتـكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتـكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثانى قال لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتـكلم يكون السكوت صفة له أيضا قيل إن الخلاف لفظى فحسن السكوت أى سكوت المتـكلم يلزم سكوت السامع و بالعكس . ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر كما سيأتى فى قول الشارح (قوله عليها) أى على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أى تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهى) أى تلك الافادة الاخبار بقيام زيد أى فى كل من المثالين أى بمطلق قيام زيد فان فى كل منهما إسناد القيام إلى زيد ولا ينظر ههنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب ههنا بل فى علم المعانى فلذا جمع قوله وهى الأخبار فى المثالين فليتفطن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبر هى وأنث المبتدأ نظرا إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسنا أيضا سائغا (قوله إذا سمع ذلك) أى سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئا آخر) أى إن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئا آخر فافهم ذلك (قوله أيضا لا ينتظر شيئا آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتمام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل فى الفعل المتعدى فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات مطلقا أى سواء كان الفعل متعديا أم لازما لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة . فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب فى الكافية ومن تبعه فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلابد وأن يعد غير كلام بدونه . فالجواب أنه إن سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ماذكر كما فى المسند إليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما إذا تكلم

بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق فى الجواب أن تعقل المتعدى إنما يتوقف على تعقل شىء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضا فيصير الفعل مع المفعول كلاما تاما . لأنا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبنى للفاعل كالأصل فى الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكفى المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فان الفاعل له كل فعل لازما أو متعديا والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المتعدى فافهم واحفظ ذلك فانه مهمّ جدا (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ماقدمناه فلا نغفل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أى الذى هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام بحذف العطف أى والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالاضافة قال ابن مالك :

و إن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل

و يجوز أن يقرأ بالرفع نعتا للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضى وهو يتعرف بالاضافة و إذا أردت تحقيق المقام فانظر ماسيأتى فى المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى (قوله من غير إسناد شىء إليه) أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند إلى شىء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا إذا نوّن الاسمان وجعل غلام خبرا وزيد مبتدأ مؤخرا (قوله و إن قام زيد) أى فيسمى كما ولم يذكره المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشى ولأن المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهى جزء و إذا كملت ثلاث فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام إن نقص زاد و إن زاد نقص أى إن زاد لفظه نقص معناه و إن نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت :

ياقارىء النحو ما إن زيد ذا نقصا و إن أردت كماله فنقص أجب

وقلت مجيبا :

جوابه إن أردت ناقص وترد فكامل يا أخى اجتهد وجاهد تصب

(قوله فان تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله إن قام زيد يفيد أىّ فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر (قوله على ذكر جواب الشرط) أى فاذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثالين) أى فى قوله غلام زيد و إن قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ وجملة فسره بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسره بعضهم بالقصد) أى كابن عصفور وممن شرط القصد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المغنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهرية زاد فى التسهيل لذاته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فانّ قام أبوه و إن كانت فى ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الاخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أبا زيد قام و إن تلازما لأن المبحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الاخبار بمجىء من علمت قيام أبيه لا الاخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد إذ هى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم . بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام إنما هو الجواب والشرط إنما ذكر للتقييد والقسم للتأكيد . اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا إنما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أى بالذات ليكون موافقا على ماقاله ابن مالك المتقدم فنحو

يتوقف عليه تمام الكلام و يحسن أيضا سكوت المتكلم وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد من غير إسناد شىء إليه و إن قام زيد فان تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر جواب الشرط فلا يسمى كل من المثالين كلاما عند النحاة . وقوله بالوضع فسره بعضهم بالقصد فخرج غير المقصود

قام أبوه غير كلام فليتأمل (قوله كـكلام النائم والساهى) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الاخراج فانه قال فى متن الأزهرية وشرحها القصد الارادة وهى أن يقصد المتكلم إفادة السامع أى سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر إلى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شىء والمتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اه (قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله و بعضهم فسره بالوضع العربى) أى كابن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أى إذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه القصد . أقول الراجح أن المركبات موضوعها بالوضع النوعى كالمجازات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى . والفرق بينهما أن الواضع إن وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ و إن وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف إليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع و به أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار أى فانه لا يسمى كلاما بالنسبة إلى هذه الافادة و إن سمى كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالته . قال فى شرح الأزهرية ولا أى لا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح مع إخراجه ما ذكر فيفيد فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وههنا الشخصى وشارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ما ذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فليتأمل (قوله فخرج كلام العجم) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم بالتحريك خلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل فى الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئى لايضاح القاعدة . ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف إلى تمثيل لأن المثال إنما يكون للقواعد . والجواب أن التعريف الذى ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التى ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أى وهى اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيريه (قوله قام زيد) هو خبر المبتدإ الذى هو مثال و إنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى كما قاله الشيخ خالد فى التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام فى جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام لا يوجد وجه لنفى كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه . ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام . قال الجلال المحلى أثبته بعضهم ولم يعد الضمير فى قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أى لتوقف الفائدة الكلامية عليه و به يفارق على عد الضمير فى قائم من زيد قائم انتهى . أقول وفى جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظر ولكن يمكن الجواب

كـكلام النائم والساهى فلا يسمى كلاما عند النحاة . وبعضهم فسره بالوضع العربى فخرج كلام العجم كالترك والبربر فلا يسمى كلاما عند النحاة . مثال ما اجتمع فيه القيود الأربعة قام زيد

وزيد قائم . فالمثال الأول فعل وفاعل والثانى مبتدأ وخبر وكل من المثالين لفظ مركب مفيد بالوضع فهو كلام [وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف]

عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم و بين قام السالفين. لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) إنما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهى الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك إن قام زيد قام بكر و بالجملة الحرفية كقولك ماقام زيد (قوله فالمثال الأول) أى قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولا ثم يذكر الاعراب (قوله والثانى مبتدأ وخبر) أى قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدإ وفيه ماص (قوله وكل من المثالين) أى من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أى إذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما و إذا نطقت به سمى لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف الهجائى وهو القاف والألف والميم والزاى والياء والدال وقس على ذلك فى الثانى (قوله مركب) لتركبه من كلمتين فى الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات فى الثانى وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر فى الوصف على مابحثناه أولا (قوله مفيد) أى لأن كلا المثالين أفاد الاخبار بقيام زيد إذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذى هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذى هو لازمه (قوله بالوضع) أى لأنه مقصود بالاخبار ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أى لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولايخرج عن الكلامية مااستوفى الأربعة القيود ولايدخل فيها مالم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البيانى وهو الواقع فى جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء فى جواب من جاء كأن سائلا سأله وقال له ما أجزاء الكلام التى يتألف هو منها. فقال وأقسامه أى أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوى وهو ماليس واقعا فى جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة اه عشماوى (قوله أيضا وأقسامه) إن جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كانقسام السكنجبين إلى خل وعسل و إن جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكلى إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وجمل ونحو ذلك . والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلى والجزئى أن الكلى مافهم منه الاشتراك كأسد والجزئى مالا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لايبقى فرد و يكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ماتركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثانى أعنى تقسيم الكلى إلى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم :

إن صح إخبار بمقسم فذا تقسيم كلى لجزئى خذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم بغير ياء أى لاجزاء قد علم

وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أى معظم أركانه عرفة ووجه إيراده على ماهنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس و إلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم و يرد نصا على كون الخاص لايصح الاخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهى الكلمات الثلاث ولا رابع لها . وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة لأنه خالف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة فلايعتد به اه خالد على الأزهرية . أقول إبطال قول أبى جعفر من وجهين : الأول أنه خرق للاجماع كما صرح به ومعلوم أن خرق الاجماع ممتنع أى بناء على أن إجماع النحاة فى الأمور

اللغوية معتبر يتعين اتباعه و يمتنع خرقه لكن لا كامتناع خرق الاجماع فى المسائل الفقهية. والوجه الثانى أن مازاده و إن سمى بالخالفة لكنه داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أوهو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة . لايقال إذا كان كذلك فلابد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما فى أكلت الرغيف ثلثه . لأنا نقول إن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء فان استوفيت كما هنا فلا يحتاج إليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها و يصح أن يكون خبر المبتدإ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم . وفيه نظر لأن الرسم المثبت لايساعده . و يمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فانهم يرسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور و يوقفونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الاحداث مصدر فعل ولا يشتبه عليك الأمر لكن المكسور فى اللغة بمعنى المفعول كما ذكره فى الكشاف قال تعالى ـ وأوحينا إليهم فعل الخيرات ـ وقد بيناذلك فى شرح حلل الكلام فى علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ماهو القاعدة وهى إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ماقبله لكنه لاطائل تحته فافهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه و إن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزءى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لايتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام . لايقال إن قولك زيد فى الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الاسم والحرف. لأنا نقول إن التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضا وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال ابن يعيش إن هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع . فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالاسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدئلى: انح لهم نحوا واقسم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعلا وحرفا جاء لمعنى . والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لايخلو من أن يكون ذاتا أوحدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام فى شرح شذوره . قال ابن الخباز : ولايختص انحصار الثلاثة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والأمور العقلية لاتختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) فى هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فان أقسام الكلام هو كون الكلام خبرا أوطلبا أو إنشاء فالخبر قسيم للكلام وكذا الطلب والانشاء ففى كلام المؤلف استعارة مصرحة و إجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت منقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل فى المشبه وهو الأجزاء . ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فان أجزاء

يعنى أن أجزاء الكلام التى

الشىء

الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتى فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية : أى التى اشتهر إطلاق الأجزاء عليها فى عرف النحاة وهى التى لا يلزم من عدمها عدم ما هى جزء له ، ألا ترى أنه يعد فى العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا نسلم أن يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ، ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضى الله عنه فى شرح المتن بقوله : أى أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اهـ ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق من تركيبه من كلها كما فى هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد فى الدار أو من واحد نحو زيد قائم. وقال أيضا فى شرح الأزهرية معللا لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها ما نصه فان التركيب الواقع بينها على ضربين. أحدها غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام: أحدها تركيب حرفين نحو ليتما. والثانى تركيب حرف واسم نحو الرجل . والثالث تركيب اسمين لا لإسناد بينهما كغلام زيد . والرابع تركيب فعل وحرف نحو قاما. والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا . والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك . والضرب الثانى ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان : أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية . والثانى تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف فى ذلك لأنه ليس مقصودا بالذات و إنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين نحو زيد فى الدار أو فعلين نحو إن تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو إن قام زيد أكرمته اهـ . والفائدة الثانية أنه جعل الهاء فى وأقسامه عائدا للكلام وقد مر أنه من تقسيم الكل إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فلله دره (قوله يتألف منها) أى يجمع منها بفتح المثناة التحتية والفوقية مبنيا للمعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من الكلام والكلمة معناه قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه . و بعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى مفرد وهو غير واضح فى العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله فى نفسها) فى بمعنى الباء : أى دلت على معنى بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بلا حاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه فى حواشينا على شرح الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضا فى نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد فى شرح المفتاح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه فى نفس الأمر و إنما احتاجت من مثلا فى الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما : أى لفظ الابتداءين بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فما لم يكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت فى الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده ، لا على ذكرهما و إنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما فى المبتدإ والخبر وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة فى الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما فى حروف الايجاب نحو نعم و بلى . فان قيل حيث كان من

يتألف منها ثلاثة أقسام الأول الاسم وهو كلمة دلت على معنى فى نفسها

موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدلّ وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل
بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل . قلت لم يؤخذ
الابتداء فى مفهومه مطلقا : أى لا المطلق ولا القيد إلا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان
كذلك لم يستقل بخلاف الحدث فى الفعل والابتداء فى لفظ من فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا اه
يس بحروفه (قوله ولم تقترن بزمن) خرج به الفعل لا نحو أمس و إلا فان مدلوله نفس الزمان لأنه
مقترن به (قوله وضعا) قيد لابدّ منه فانه لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار
والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم
أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال
لا يضرّ لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا
الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة فى الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث
إن الحدث المدلول له لابدّ له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة إلا فى حال إطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله
لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به
وضعا ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفى
تجرّدت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لأنه لم يقترن بالزمان فى وضع العلمية وأما وضعه
الأصلى فقد انسلخ عنه فتدبر اه خ ض (قوله كزيد وأنا وهذا) الأوّل اسم علم منقول من المصدر
تقول زاد يزيد زيدا وزيادة فهو من الزيادة والثانى ضمير المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا والثالث
مركب من كلمتين الأوّل ها التنبيه وهو حرف والثانى اسم الاشارة وهو لفظة ذا للمذكر القريب (قوله
والثانى) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الفعل) بكسر الفاء كما قدّمنا فلا تغفل (قوله وهو كلمة دلت على معنى
فى نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان إما أن تدلّ على وقوع حدث فى زمان أولا تدلّ فان
دلت كانت تامة لا ناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث فى زمان معين كان هذا كلاما تاما لا ناقصا
و إن لم يدلّ وجب أن لا يكون فعلا. أجاب الفخر الرازى بقوله الذى أقول به وأذهب إليه أن لفظة
كان تامة مطلقا إلا أن الاسم الذى يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل
قولنا كان الشئ بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شئ لشئ آخر مثل
قولنا كان زيد منطلقا فان معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث
والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين
لا جرم وجب ذكرهما ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذا قولنا كان زيد منطلقا
معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأوّلون عنه اه ولقائل
أن يقول أسماء الأفعال تدلّ على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشئ دال على
ذلك الشئ فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه . أجيب بأن المعتبر
فى كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء وهذه الأسماء و إن دلت على المعنى المذكور لكن بواسطة
وهو المعنى الذى هو فيه من الأمر والماضى . ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان
المعين وهو الحال والاستقبال . أجيب بما ذكرناه فى حدّ الاسم . ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة
معان : أحدها الحدث الذى هو معنى المصدر . وثانيها الزمان . وثالثها النسبة إلى فاعل مّا ولاشك أن
النسبة إلى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية . أجاب الجامى بأن المراد
بمعنى فى نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به

ولم تقترن بزمن وضعا
كزيد وأنا وهذا .
والثانى الفعل وهو كلمة
دلت على معنى فى نفسها

الحدث

الحدث اه (قوله واقترنت) فى عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل فى الاقتران فمعناه الحدث مقارن للزمان فى الوضع : أى اصطحبا فى الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين مادل على حدث وزمان ولذا قيل إن مثل ماقاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعا) قد تقدم البحث فى حد الاسم فلتطالع ثمة إن شئت (قوله فان دلت) هذا تفصيل للمجمل وسيأتى بمزيد بحث تقريره فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله على زمن ماض) وهو الزمن الذى قبل زمانك الذى أنت فيه (قوله فهى الفعل الماضى) راعى فى هى التأنيث فى الكلمة وجاز أن يراعى الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كما علمت (قوله و إن دلت) معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الكلمة (قوله يحتمل الحال والاستقبال) أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أنى أبسط الكلام على هذا فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله الحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول يحتمل الواقع صفة للفظة زمن (قوله فهى الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعى الخبر كما تقدم فلا تغفل (قوله نحو يقوم) أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال : أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم فى تعريف الاسم (قوله و إن دلت) أى تلك الكلمة على طلب شئ كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضا على قوله فان دلت على الكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمرا و إن كان من الأدنى إلى الأعلى فالفعل يسمى دعاء و إن كان من المساوى فالفعل يسمى التماسا ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى فى باب الأفعال (قوله فى المستقبل) أى لأن الأمر طلب حصول الشيء فى المستقبل لأن طلب ماحصل فى الماضى لا يتصوّر وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع إلا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى ـ يا أيها الذين آمنوا آمنوا ـ ولولا أن الايمان حاصل قبل الأمر و إلا لما خوطبوا بما يدلّ على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل فى الماضى (قوله الثالث) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله وهو كلمة دلت على معنى) قال الرازى قالوا الحرف ماجاء لمعنى فى غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم إن أرادوا أن الحرف مادلّ على معنى يكون المعنى حاصلا فى غيره وحالا فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا و إن أرادوا به أنه الذى دلّ على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد و إن أرادوا به معنى ثالثا فلابدّ من بيانه. قال الرضى فى المراد الأول بأنه لايصح الاعتراض على حدّ الحرف بالصفات وذلك بأن يقال إن معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد معناه : أى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمناله وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر إذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وإنما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دلّ عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضا فى المراد الثانى إن الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره إما مقدم عليه كما فى نحو بصرى أو مؤخر عنه كما فى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلى إلا أن هذا تضمن معنى ثم يدلّ عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدالّ على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف

واقترنت بزمن وضعا فان دلت تلك الكلمة على زمن ماض فهى الفعل الماضى نحو قام و إن دلت على زمن يحتمل الحال والاستقبال فهى الفعل المضارع نحو يقوم و إن دلت على طلب شئ فى المستقبل فهى فعل الأمر نحو قم. الثالث الحرف وهو كلمة دلت على معنى

الذى أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام إذ ضرب
زيد مستفهم عنه ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف
مادل عليه غيره مطابقة وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة أضرب ونون نضرب على
معنى الضميرين اللازم إضمارهما اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال (قوله دلت على معنى) أى
وذلك المعنى الذى يدل عليه هو المصادر التى هى النفى والايجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع
لأن كل حرف لابد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون فى لفظه إلا مصدرا لأنك تقول معناها النفى
والنفى لا يكون إلا مصدرا من قولك نفى ينفى نفيا وتقول إنّ معناها التأكيد من قولك أكد يؤكد
تأكيدا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله فى غيرها) أى فى لفظ
غيرها رضى قال فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر
بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة إذ قيام زيد مستفهم عنه
وكذا النفى فى ما قام زيد إذ قيام زيد منفى اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء
الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منها دالّ
على معنى فى غيره . وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر
كاحتياج الحروف إليه لكن لايفيد معناها الذى هو الشىء المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظة
الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشىء المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها لا لحصولها
فى ذلك الشىء المبهم فى صلتها وانما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام
فى الصلة كما مر وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لابد لهما من
معنى مخصص للذاعداهما من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها
المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شىء كثير لا الكثرة التى هى من معنى رب وأما
اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم
تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء
وأى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولايلتفت إلى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى
فسلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالفا كهى تبعا للجزولى كان أسلم
فافهم (قوله نحو إلى وهل ولم) فيه إشارة إلى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو
هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولامدخل له فى الأفعال وهو إلى وسائر الجارات
تقول إليه وإلى زيد ومختص بالأفعال ولامدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب
زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد إليه الضمير فى به (قوله جاء لمعنى) هذا القيد
معلوم مما قبله فلا احتياج إلى ذكره فاكهى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله إذا جعل مبتدأ
حذف خبره فيقال المبدوء به محتمل ولمح المعنى يعضده وكذا إدخال همزة المتكلم (قوله جاء) أى وضع
لمعنى وفى ذلك وصف الشىء بوصف ناقله لأن المجىء لايتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم
(قوله لمعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا مع شروط وفوائد
جمة ذكرتها فى شرح الحلل وقد أعللنا فى الزلال فانظرهما وجاء لمعنى فى محلّ نصب حال من حرف
باعتبار أنه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص
أو الأجناس كلّ محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء لمعنى لكن من جهة
الاعراب لايصحّ إرجاع الضمير إليه بل يجب إرجاعه إلى قوله فليتفطن (قوله أن الحرف) بفتح

فى غيرها نحو إلى وهل ولم وقوله [جاء لمعنى] يعنى به أن الحرف لا يكون له

الهمزة

الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسدّ المصدر قال ابن مالك :

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(قوله دخل فى تأليف الكلام) بفتحتين أى انتساب يعنى أن إن حرف مبنى ليس له فى تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل فى بنى فلان إذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر إليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) إن حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناه بدل من هل بدل اشتمال و بدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبر إن و يجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدإ والخبر فى محل رفع خبر إن ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشرى فى المفصل عند سيبويه إنّ هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع إلا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله :

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وسفح الجبل وجهه قال الرضى إن هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لاتدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل أهل قال: أهل عرفت الدار بالغربين ، وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها و إقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى ـ هل أتى على الانسان ـ أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت إلى إلف المألوف وعانقته و إن لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة اه وقول الزمخشرى إن تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفى) فى إعراب هذا كاعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل (قوله فان لم يكن له معنى) هذا محترز قوله إلا إذا كان له معنى (قوله لايدخل فى تركيب الكلام) أى بل يدخل فى مبانيه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمعنى هو الذى يدخل فى عدد الكلمة سواء كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة فى جواب شرط مقدّر كما مر فى قوله فاللفظ . اعلم أن علامة الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أوّله وآخره وجملته ومعناه فالتى من أوّله سبع علامات وهى الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وإما للتفصيل وواو الحال ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التأنيث المنتقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للمؤنث وتنوين التمكين فى المعربات وتنوين التنكير فى المبنيات وفيما لاينصرف إذا كان معرفة ثم نكر مثل صه وصه و إيه و إيه وسيبويه وسيبويه آخر وحروف التثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملته خمس وهى التكثير والتصغير والاضمار مثل أنا وأنت وأنتم وماشا كل ذلك والابهام مثل ذا وذان والنقصان مثل الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فاعلا ومفعولا أومخبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا أو معرفا أو منكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش فى تهذيبه ولم يذكر المؤلف إلا خمسة وهى الخفض والتنوين ودخول أل وحروف الخفض وحروف القسم أو أربعة إذا جعل حروف القسم من الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل مواطأة و يطرد و ينعكس والعلامة لايلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج إلى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا ومنعكسا والجنس إما قريب أو بعيد والفصل وهو مما يعسر على المبتدى كما لا يخفى . فذكر الثانى هنا كالفعل تسهيلا على المبتدى والكتاب جدير بذلك ، وفى الماوى ولم يعرف سيبويه إلا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقتل وقام والأفعال أمثلة أخذت

دخل فى تأليف الكلام إلا إذا كان له معنى كهل ولم فان هل معناها الاستفهام ولم معناها النفى فان لم يكن له معنى لايدخل فى تركيب الكلام كحروف المبانى نحو زاى زيد و يائه وداله فان كلا منها حرف مبنى لا حرف معنى [فالاسم يعرف

من لفظ إحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول الملوى (قوله بالخفض) تتبعت كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الخفض إلى الجر غير مرة فى باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه فى الاعراب مستوفى إن شاء الله تعالى وفى التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اه قال يس قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو ـ هذا يوم ينفع ـ فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم. فان قال هو اسم تأويلا . قلنا وكذا إن قمت اسم تأويلا ولذا قالوا إنه مبتدأ فى قوله تعالى ـ وأن تصوموا خير لكم ـ قال وأيضا يرد الكسرة فى نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو ـ يوم ينفع ـ فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر مايكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجرّ التقديرى والمحلى لايحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى أن موضع الجملة جر اه قول يس . وأقول الحصر فى الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة فى صورة الاسم الغير المنصرف والياء فى الأسماء الستة والجمع المذكر السالم والتثنية . ويجاب بأنه لايظهر فى الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد فى الفعل فى مثل ضرب وكذا الياء يوجد فى الفعل أيضا فى مثل تضربين وأيضا الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضا بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لأصالته فى الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه مايكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل .

بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام

تنبيه : الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتى قريبا والاضافة والتبعية وسيأتيان فى باب المخفوضات والتوهم وسأذكره فى ذلك الباب أيضا إن شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أى الغير الغالى والترنم لأنهما لايختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة لذلك (قوله ودخول الخ) أى وجود لأنه لامعنى للدخول (قوله أيضا ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه : الأوّل أنه لايقال للثنائى كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك ههنا . الثانى هذا التعبير لايشمل أم فى لغة طيء ومنه الحديث « ليس من امبر امصيام فى امسفر » . الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضى حكاه قطرب . أجيب عن الأوّل بأن ذلك مسلم لو مشينا على أن المعرّف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما إن مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعبير المؤلف أصل بالنسبة إلى من عبر بأل أو قلنا إن المعرف اللام والهمزة زائدة معتدّ بها فى الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بأل نظرا للاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظرا لزيادتها فليتأمل وعن الثانى بثلاثة أجوبة : الأوّل أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فيما اشتهر وأين يعرف المبتدى مالايشتهر . الثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طيء وتركه ذلك لاينافى الأولوية لكن لم يثلها بذلك . الثالث وهو الحق الحقيق أن العلامة فى الحقيقة صحة دخول أل لادخولها بالفعل وأين الكلمة التى يصح دخول أم ولايصح دخول أل عليها إذ كل مادخلت أم تدخل أل ضرورة فان

جميع العلامات حتى فى الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهمّ وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى فى علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجانى مامعناه إن استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ باجماع أى أنه لايقاس عليه وفيه نظر وسيأتى أنى أذكر الألف واللام بمزيد بحث إن شاء الله تعالى فى التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من إضافة السبب للسبب أى الحروف التى هى سبب فى الخفض أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك و إنما اختصت هذه الحروف بالاسم أوجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به . لايقال لاحاجة إلى ذكرها فان الخفض يغنى عنها . لأنا نقول عدم الاحتياج إليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لايظهر فيها بل هى فى محل خفض لأن إعراب المبنى محلى وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فاذا قلت مثلا مررت بهذا الرجل و بهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل منها مبنيا على السكون فى الأول والكسر فى الأخيرين فى محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لايغنى عن ذكر حروف الخفض إذ الذى فى محل خفض ليس مخفوضا فلايتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله . فان قلت وجدنا حرف الخفض يدخل على ماليس باسم نحو :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

ونحو على بئس العير . قلت إن الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل فى الأول ماليلى بليل نام صاحبه. والثانى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أى فالخفض هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف (قوله بزيد) قد يوجد الخفض والتنوين معا فى لفظ زيد فلهذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجر ولم يزد على قوله والتنوين وأيضا يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بغلام صاحب الدار فان صاحب اسم لدخول الخفض عليه أى وجوده (قوله وغلام زيد) أى المجرور بما جرّ المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الخفض أى فيهما أعنى فى لفظة زيد ولفظة غلام فالذى وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليتفطن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أى إن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أى من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أى فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو فى الأصل مصدر نوّنت الكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلى فى نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندى أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نوّنت الحرف أى ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت له نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد فى الحروف تقول سنيت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكوفتها أى ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على القطر معترضا على جعله علما بالغلبة مانصه وفيه أنه إنما يحسن كونه علما بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئيا من جزئيات المعنى الكلىّ الذى وضع اللفظ بازائه أعنى إلحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله : ألوم على لوّ ، لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدّد آخرها وجرت كذا فى الحواشى الحفناوية وهو مبنى على أن الكلمة إذا قصد بها لفظها

وحروف الخفض] يعنى أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف بالخفض نحو مررت بزيد وغلام زيد فزيد المجرور بالباء وغلام اسمان لوجود الخفض والتنوين نحو زيد ورجل فزيد ورجل كل منهما اسم لوجود التنوين فيه . والتنوين نون ساكنة

دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضمنى لشىء بعينه غير متناول ما أشبهه وقد رده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال فى بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح فى بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضا معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ماتوهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له وأنه باطل قطعا اه انظر حواشى الفاكهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييد به لئلا يخرج ماحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين عاد الأولى وإنما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد المخففة عند ملاقاة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى فى ضيفن ورعشن الأول للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتنوين كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظا) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوقا ملفوظا (قوله لاخطا) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح فى شرح الألفية خرج به تنوين الترنم نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مدّ عوضا عن مدة الاطلاق وأصله العتابا وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعا لأنها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لاخطا أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضا ولا يرد عليه زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطا يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفاكهى لايرد رأيت زيدا فى الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الايراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الأعم الأغلب اه وكذا فى حواشى التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية فى بعض الأحوال . واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة أحدها تنوين التمكين أى التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالبا قال ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذى يدل على أن تنوين رجل للتمكن لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اه أى من أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى مسلمات ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يس فيه ردّ على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اه . قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين وثانيها تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصا مّا اسمه سيبويه وإيه بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث مّا فإيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشرى وثالثها تنوين المقابلة أى

تلحق الآخر لفظا لاخطا

مقابلة

ودخول الألف اللام نحو الرجل والغلام فكل منهما اسم لدخول أل عليهما وحروف الخفض نحو مررت بزيد ورجل فكل منهما اسم لدخول حرف الخفض وهى الباء عليهما . ثم ذكر

مقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفى تفريقه بين رجال ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم فى جعل النصب والجر سواء فيهما ولا كذلك فى جمع التكسير وإنما قالوا إنها تنوين المقابلة إذ لو كانت للتمكن لم تثبت فى نحو قوله تعالى — من عرفات — ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الأعلام وليست عوضا عن المضاف إليه ولا للترنم فلم يبق إلا أن يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكر كما مرّ فالنون فى جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك قاله الرضى . لا يقال قد وجدنا فى مفرد الجمع المؤنث ماليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلا لجمع المذكر . لأنا نقول كما وجدنا ذلك وجدنا أيضا فى مفرد الجمع المذكر السالم ماليس له تنوين كابراهيم فيطابق التقابل قال الرضى أيضا قال الربعى وجار الله يعنى الزمخشرى إن التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط فى عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التى لها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندى أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط فى نحو من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ماعليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذفا لمانع هذا اهـ فانظره . ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى أو زائد أو مضاف إليه مفردا وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال فى المغنى وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوضا من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل اهـ . والثانى كجندل قال فى المغنى فان تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذى يظهر لى خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يجرّ بالكسرة وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اهـ . والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الاضافة نحو — وكلا ضربنا له الأمثال، فضلنا بعضهم على بعض — والرابع اللاحقة لإذ نحو — ويومئذ يفرح المؤمنون — عوضا عن الجملة التى تضاف إليها والأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجىء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها وبقى من أقسام التنوين ما محله فى المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتى الكلام على هذا فى المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول الماتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أى من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أى وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هنالك فلا تغفل (قوله عليهما) لو قال عليه عائدا على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الخفض) وهو الباء الظاهر فى الأول والمقدر فى الثانى لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مرّ آنفا (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أى قال كذا ثم ذكر ومثله سائغ ونبه الشارح

عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لأجله و إنما قلنا له نوع تعلق إذ لولم يكن له نوع تعلق بالمرة لكان الكلام عن البلاغة بمعزل ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه فى باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الخفض) أى لاجميعها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه فى باب المخفوضات مذ ومنذ وواو رب كما هو لائق بذكرها هناك كما لايخفى (قوله وهى من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلايشكل الحمل على حروف الخفض وتقديم العطف والاخبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولا فى هذه الصورة بأن يعطف أولا ثم يجعل خبرا . فان قيل فى كلام المصنف الاخبار بالحرف والحرف لايصلح للاخبار به ولا عنه لأنه موضوع لنسب مخصوصة لالذاتها . قلت معنى قولهم الحرف لايخبر به أنه لايخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لايخبر عنه أى لايخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه و إلا فلفظ الحرف مخبر به كقولنا الحرف فى ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض مالا يخبر به معنى فى ومعنى ضرب لايخبر عنه اه شنوانى على شرح الشيخ خالد لهذا المتن . والحاصل أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لايخبر عنه كما لايخبر بالحرف و إن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف . فان قيل مامعنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاخبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المألوف عين المبتدإ والاخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما . أجيب بأن معناه أعنى معنى قولهم قد حرف ماصدق عليه قد من الأفراد الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فانها اسم لارادة لفظها وكذا يقال فى مثل ضرب فعل فلتتأمل إن كنت ذا فهم لأنك إذا تأملته وجدت فيه كلاما فاسدا (قوله أيضا من) معناه لابتداء الغاية قال الرضى كثيرا مايجرى فى كلامهم أن من لابتداء الغاية و إلى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية و بمعنى المدى والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لامعنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة أوغيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضا واستدلوا بقوله تعالى ـ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ـ وقوله تعالى ـ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ـ ثم قال وأنا لا أرى فى الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه و يكون المجرور بمن الشىء الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة و يكون الفعل المتعدى بها أصلا للشىء الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا إذ يقال خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الآيتين بمعنى فى وذلك لأن من فى الظروف كثيرا ماتقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده . وعلامة كونها للابتداء أن يحسن فى مقابلتها إلى أومايفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجىء إليه وأفر إليه فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء اه ببعض حذف . و إعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس فى محل رفع نعت لمسجد وهو المسوغ لكون المبتدإ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر فى أسس على حذف المضاف

جملة من حروف الخفض فقال [وهى من

أى

أى أسس بنيانه وقد صرح به فى أفمن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضمر .
تنبيهان : الأول إنما بدأ المؤلف بمن لأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على مالم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك ومالازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد . والثانى أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو ومن نوح ولعلنا نزيد على هذا فى باب المخفوضات (قوله و إلى) قال الرضى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو: أتموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول أحدى الابتداء والانتهاء فى المحدود . فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لايدخلان ظاهرا فى الشراء و يجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم مابعد إلى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره إلا مجازا وقيل إن كان مابعدها من جنس ماقبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول و إلا فالظاهر عدم الدخول نحو: أتموا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى ، وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد . فحاصل المذاهب فى إلى ثلاثة . الأول الدخول إن كان من الجنس . الثانى الدخول مطلقا . الثالث عدم الدخول مطلقا وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذى لاشك فى مثله فتنبه لهذا الموضع ولله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من مايقابلها فهى بمعنى الابتداء و إلى بمعنى الانتهاء فهما ههنا كذلك أى سرت مبتدئا من البصرة منتهيا إلى الكوفة وعلمت أنه لايحسن هنا أن يقال لايدخل المحدود إذ القرينة لاتساعد عدم دخوله فيه فلتتفطن (قوله من البصرة) بفتح الباء و إذا نسب الشخص إليها قيل البصرى بالكسر اه شرحى الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أى وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أى لفظ البصرة والثانى أى لفظ الكوفة .

و إلى] نحو سرت من البصرة إلى الكوفة فكل من البصرة والكوفة اسم لدخول من على الأول و إلى على الثانى [وعن] نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم

تنبيه : اعلم أن إلى تدخل على المضمر نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أى لبعد شىء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها قال يس نقلا عن الدنوشرى هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى المعانى على طريق التشبيه فى مثل قوله تعالى — ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا — شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه اه وضنكا مصدر وصف به فيستوى فيه المذكر والمؤنث ومعناه ضيقا وقرىء ضنكى كسكرى ومعيشة اسم إن وله خبرها قال فى المغنى ولم يذكر البصريون سواها أى سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا فى باب المخفوضات إن شاء الله تعالى (قوله رميت السهم عن القوس) أى بعدت السهم عن القوس بسبب الرمى قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى — يخالفون عن أمره — مضمن معنى يتجاوز طبقا عن طبق أى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقتين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى لبيك . قال أبو عبيدة ومانيطق عن الهوى أى بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة لمصدر أى نطقا صادرا عن الهوى فعن فى مثله تفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أى قولا صادرا عن علم اه وفى يس على التوضيح كلام طويل فى مسئلة التضمين فانظره فانه مهم جدا

(قوله لدخول عن) أى وجوده كما مر غير مرة أى ولوجود أل فى أوّله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أى العلو إما حقيقة نحو زيد على السطح أومجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره . قال الرضى ومنه علىّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى ـ كان على ربك حتما مقضيا ـ تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه إذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله * إذا رضيت علىّ بنو قشير * فيحمل رضيت فى التعدى على ضده أى سخطت كما حمل بعت منه على اشتريت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا أى معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون أى لزمته ومنه سر على اسم الله أى ملتزما به فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أى إن قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركبت على الفرس) هو استعلاء حقيقى كما علم مما تقدم . وظاهر كلام المصنف فى باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركبت الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفى المصباح ركبت الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أى وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الفرس أى مع وجود أل ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على المبتدى (قوله وفى) من معانيها الظرفية وهى حلول شئ فى شئ حقيقة فى الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو فى أدنى الأرض والزمانية نحو فى بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهى على ثلاثة أنواع إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ـ ولكم فى القصاص حياة ـ أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة فى رحمة الله أو بالعكس نحو ـ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ـ ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها. قال الرضى فى الحديث «فى النفس المؤمنة مائة من الابل» معناه أى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هى التى يقال إنها للسببية وقوله تعالى ـ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ـ قيل إن فى بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلا

والأولى أن تكون بمعناها أى لهم بصارة وحذق فى هذا الشأن وقيل هى بمعنى إلى فى قوله تعالى ـ فردوا أيديهم فى أفواههم ـ والأولى أن تقول هى بمعناها والمراد التمكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى: فادخلى فى عبادى والأولى بمعناها أى حاصلة فى زمرة عبادى أو بمعنى ادخلى أيها الروح فى أجسام عبادى وقوله أنت أخى فى الله أى فى رضا الله أى رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله اه ببعض حذف (قوله الماء فى الكوز) الكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله فى الصحاح فهو بضم الكاف وسكون الواو (قوله لدخول فى) أى وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظة الكوز مع كونه مجرورا وقد وجد فيه أل أيضا وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى فى رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة

لدخول عن عليه [وعلى] نحو ركبت على الفرس فالفرس اسم لدخول على عليه [وفى] نحو الماء فى الكوز فالكوز اسم لدخول فى عليه [وربّ]

والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء و إسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشدّدة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشدّدة ومخففة بعدها تاء مفتوحة اه وقد تجمع لغاته بتفتيش من كتب اللغة مع زيادة مافي عشرين وهذا نظمها لبعضهم :

من اللغى اللاتى لربّ خال   وكلها عشرون قد تنال
رب رب رب رب ربتما   ربت ربت ربت ربت ربتما
رب ربما رب رب ربتما   فربما رب ربما ربتما
خذ ربما ياصاح بالتمام   لحفظها صعب لدى العوام

فالأوّل ضم الراء وفتح الباء المشـدّدة والثانى بلا تشديد والثالث فتح الراء وفتح الباء المشدّدة والرابع بلا تشديد والخامس فتح الراء وفتح الباء المخففة و بعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة والسادس ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والسابع بلا تشديد والثامن فتح الراء وفتح الباء المشدّدة آخره تاء ساكنة والتاسع بلا تشديد والعاشر ضم الراء وفتح الباء المخففة فتاء ساكنة بعدها الميم والألف والحادى عشر ضم الراء و إسكان الباء والثانى عشر ضم الراء وفتح الباء المشدّدة بعدها الميم والألف والثالث عشر ضم الراء وضم الباء المشددة والرابع عشر بلا تشديد والخامس عشر ضم الراء وفتح الباء المشدّدة واسكان التاء و بعدها الميم والألف والسادس عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف والسابع عشر فتح الراء وسكون الباء والثامن عشر فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف والتاسع عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة و إسكان التاء آخره الميم والألف والعشرون ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف قال ابن هشام فى المغنى إن رب حرف جر خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته وقولهم إنه أخبر عنه فى قوله :

إن يقتلوك فان قتلك لم يكن   عارا عليك وربّ قتل عار

بعار بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة لمجرور أو خبر للمجرور إذ هو فى موضع مبتدإ كما سيأتى اه ولذا قال فى كفاية المعانى :   وهو على الراجح حرف جر   لأنه أضيف للمنجـــر

مبتدأ ورب قتـــل عار   أى هو عار مابه اعتبار

قال الرضى ووضع رب للتقليل تقول فى جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيت أى لاتنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا و إن كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على أن رب جواب الكلام إما ظاهر أو مقدر فهى فى الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفى فلهذا لايجوزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت و إنما كان محذوفا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها أى أصل معنى رب ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة وذلك نحو قوله ※ رب هيضل لجب لففت بهيضل ※ والهيضل الجيش الكثير واللجب الصوت والجلبة واللف الخلط والجمع وقال فى المغنى إن رب ليس معناه التقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا اه وهو فى غاية الحسن وكلام الرضى فى غاية الدقة ولا مخالفة بين كلاميهما إذا تأملته وفى كافية ابن الحاجب مانصه ورب للتقليل أى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشئ صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح وفعلها يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك إلا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته

أو رب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضى غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أى لقيته وقد تدخل على مضمر مبهم لامرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد و إن كان المميز مثنى أومجموعا مذكرا كان المميز أومؤنثا نحو ربه رجلا أورجلين أورجالا أوامرأة أوامرأتين أو نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها ماالكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ماعلى الجمل نحو قوله تعالى ـ ربما يودّ الذين كفروا ـ وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه بزيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال فى المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقالا أيضا بالكسر جلوته والصقيل صانعه اه (قوله رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبيه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدإ وذكر ابن هشام فى المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اه وعلى كل فكريم نعت لرجل و إنما كان مكسورا للجوار كما فى قوله تعالى ـ وأرجلكم إلى الكعبين ـ عطفا على الوجوه والأيدى ولذا كانت الأرجل مغسولة لاممسوحة و يجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا إشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه منوّنا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كما مرّ غير مرة .

نحو ربّ رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه [والباء] نحو مررت بزيد فزيد اسم لدخول الباء عليه

تنبيه : يدخل رب على النكرة لاغير وباقى الكلام عليها يأتى فى باب المخفوضات إن شاء الله تعالى (قوله والباء) ومعناها الالصاق وهو أصل معانيها قال سيبويه و إنما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قاله فى التصريح قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى كأمسكت بزيد إذا قبضت على شىء من جسمه أو على مايحبسه من يد أوثوب ونحوه ولوقال أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف أى الانصراف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بمايقرب منه كالالصاق ونازع الدمامينى فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاق الامساك بالثوب إلصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان مالا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد ومايصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أوللمعية فالمعنى أنه مرمعك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك على المرور وأنك أنت الذى حملته وجعلته مارّا قال فى المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل ـ و إنكم لتمرون عليهم مصبحين ـ وأقول إن كلا من الالصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى إلى ما تقرب منه فمجاز كمررت بزيد فى تأويله بالجماعة وكقوله * وبات على النار الندا والمحلق * فاذا استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قدجاء كما فى لتمرون عليهم يمرون عليها * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * إلا أن امرر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا و يتجه على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا * أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التنوين والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق

(قوله)

(قوله والكاف) من معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص فى الشرف أو فى الخسة بكامل فيهما هذا أصله فنحو زيد كعمرو مع أنهما متساويان فيهما لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار . فان قيل لم لايجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد . قلت : إن حذف المبتدإ فى صلة غير أى إذا لم تطل فى غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثير فلا يكون اسما و يتعين اسميتها إذا انجرت كما فى قوله :

* يضحكن عن كالبرد المنهم * أى الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما فى قوله :

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط ... كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

أو على الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم إن كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم .

تنبيه : شذ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر :

خلى الذنابات شمالا كثبا ... وأم أوعال كها أو أقربا

وكقوله : ولا أرى بعلا ولا حلائلا ... كه ولا كهن إلا حاظلا

و باقى الكلام يأتى إن شاء الله تعالى فى باب المخفوضات (قوله زيد كالبدر) هو مثال لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه ومثال إلحاق الناقص فى الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أكمل من زيد فيها و يحتملهما قولك زيد كالأسد إذا شبهت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول و إن شبهت بلادته أو عدم حيائه به فمن قبيل الثانى فتأمل (قوله فالبدر) يقرأ بالكسر و إن كان مبتدأ فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يالله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة و إذا قيل يالك و يالى احتمل كل منهما وأن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جنى فى قوله * فياشوقى ما أبقى و يالى من النوى * وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا ادعولى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل و يقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء خففها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف و إنما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسما أيضا فجرها إذن ليس بالأصالة و إنما أبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها إلحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك و إنما خص لام المضمر بذلك لأنها لاتلتبس إذن بغيرها من اللامات إذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لايتم إذ ربما يكون الظاهر مبنيا أو موقوفا عليه اه رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول إما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجل للفرس إذ لاملك للفرس والثانى ماوقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامه للاختصاص بالملكية و يمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص إذ لاملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مر غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان

[والكاف] نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه [واللام] نحو المال لزيد فزيد اسم لدخول اللام عليه

لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهواليمين والحاف بمعنى (قوله وهى من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على القسم به وأشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهى من وحروف القسم و يجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أى ودخول حروف القسم و يكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجرّ بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدلّ على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بمادة القسم أولا كماسيأتى (قوله وهى الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هوالمشهورشنوانى قال الرضى اعلم أن واوالقسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلايقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء . والثانى أن لاتستعمل فى قسم السؤال فلايقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى . والثالث أنها لاتدخل على الضمير فلايقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء و بدلا منها ، و إنما حكم بأصالتها لأن أصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا ألاترى أن فى واوالعطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو فى وراث وتراث ووكلة وتكلة واتعد فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التى كانت فى الواو . وحكى الأخفش ترب وترب الكعبة وهوشاذ اه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصالتها وكونه أعم الحروف لأنه يشترط فيها شىء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة و إن كانت الباء أصلا لها كذا قيل و يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام و إن وحرفى النفى أى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أوفعلية نحو والله لأفعلنّ كذا و ان فيها أى فى الاسمية نحو والله إن زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت أوفعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لاتفتؤ وأما قسم السؤال فلا يلتقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرنى وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتؤ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع وهو مع فاعله خبر تفتؤ و يوسف مفعول لتذكر أى لاتزال تذكر يوسف ثم ماذكر من جواز حذف حرف النفى مختص بكونه لا أعنى لفظة لا لا لفظة ما خلافا لابن معطى قال فى المغنى ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم فقال فى ألفيته :

و إن أتى الجواب منفيا بلا   أو ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف   إذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الخباز : وما رأيت فى كتب النحو إلا حذف لا وقال لى شيخنا لايجوز حذف ما لأن التصرف فى لا أكثر من التصرف فى ما انتهى ، وانشد ابن مالك :

فوالله مانلتم وما نيل منكم   بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما مانلتم ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول إن حذف الموصولة أجازه الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم أى والذى أنزل إليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلنّ كذا مثلا

[وحروف القسم] وهى من جملة حروف الخفض واستعملت فى القسم [وهى الواو والباء والتاء] نحو والله وبالله وتالله فلفظ الجلالة اسم

ليعلم المبتدى أنه واو القسم وكذا يقال فى بالله وأما تالله فلايحتاج إلى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أى التى هى الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازا من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء مصدرا لما هو بحسب الاصطلاح وأما فى اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى ـ وأوحينا إليهم فعل الخيرات ـ بكسر الفاء خلافا لما وقع فى بعض التفاسير وقد مر بعض هذا فى قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضا والفعل) أى ماصدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعم من أن يكون من أفراد الماضى أوالمضارع كيقوم أوالأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها إذ منها مالايقبل العلامات التى ذكرها كأفعل به وما أفعله فى التعجب وخلا وعدا وحاشا إذا نصبت وحب من حبذا وكفى بهند أن تفعل وقال الشاطبى إن هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشى (قوله بقد) أى الحرفية لأنها المرادة عند الاطلاق. فان قيل فما بال الشيخ خالد فى شرح المتن قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشوا وزيادة فى التقييد. أجاب الشنوانى بأن القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وحينئذ لاحشو ولازيادة وإنما الحشو والزيادة ماجىء به إلا لواحد من أمور ثلاثة الافادة والاخراج وبيان الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة له لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضى إلى الحال ولتقليل الفعل أوتحقيقه وشىء من ذلك لايتحقق إلا فى الماضى فاذا قلنا قام زيد لايفهم منه قيام زيد بزمن قريب إلى إخبارنا بل قد يفهم منه القيام به وبزمن بعيد إليه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب إليه قال فى المغنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهى مرادفة ليكفى يقال قد زيدا درهم وقدنى درهم كما يقال يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم وقوله:

* قدنى من نصر الخبيبين قد * تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله:

عددت قومى كعديد الطيس   إذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ويقال فى هذه قد زيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدى درهم بغير نون كما يقال حسبى انتهى. قال الدمامينى وجه الاعراب ماعرض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل لأن الشبه الوضعى موجود وهو كاف فى تحتم البناء فما وجه الاعرب. فان قلت ملازمتها للاضافة. قلت لوصح كونه دافعا للبناء لم تبن فى قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة انتهى. وأجيب بأن ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز إعرابها اه شنوانى (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى على الفتح اسما وأما السين فمعرب غير محكى. ولما انعقد الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه اه فاكهى وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الاخبار بحرف واحد ولذا لم يقل فى إعراب

لدخول حرف القسم عليه [والفعل يعرف بقد والسين وسوف

صنت ت فاعل ولعلنا نزيد على هذا فى قول المصنف ولافى النهى إن شاء الله تعالى (قوله والسين)
قال فى المغنى هى حرف تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه
مع اختصاصه به وليس منقطعا من سوف خلافا للكوفيين ولامدة الاستقبال معه أضيق منها مع
سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قلبت
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول
الزمخشرى وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك فى
قوله تعالى ـ ستجدون آخرين ـ واستدل عليه بقوله تعالى ـ سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم
عن قبلتهم ـ مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين إعلاما بالاستمرار
لا بالاستقبال انتهى وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم
ماولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال فى المغنى هى مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف
وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف
بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسى بحذف وقلب الوسط ياء ومبالغة فى التخفيف حكاها صاحب
المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ـ ولسوف يعطيك ربك فترضى ـ وبأنها
قد تفصل بالفعل الملغى كقوله :

وماأدرى وسوف إخال أدرى ... أقوم آل حصن أم نساء

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) فى أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم ومابعده
بدل عنه فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل
يصح الاستغناء به عن المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز
نحو قام هند بحذف المبدل منه وهو التاء (قوله التأنيث) أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت
على لغة من سكنهما . فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو أوجد منه الفعل أو نفى عنه ويستدل من
رد زعم حرفية ليس بلحاق تاء التأنيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث
للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هى تاء من نفى عنه الخبر ولوسلم أنها للنفى يشكل
جعلها فعلا لأن النفى معنى فى الاسناد . أجيب بأن المراد بالفعل مايشمل مدلول الخبر وبعضهم جعل
معناها ثبوت الانتفاء أى انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التأنيث الساكنة)
إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه
فلا يلحق إلا بما له ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل
وتأنيث مرفوعها فلاجرم اختصت بالفعل شنوانى (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعا وإن تحركت
لعارض كالتقاء الساكنين فى نحو ـ قالت امرأة فرعون ـ وضربتا وقالت أمة بالنقل ويدل على
عروضها حذف الألف فى رمتا بخلاف المتحركة وضعا بحركة إعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء
فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة عند بنائهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت فى لغة
من سكنهما وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو
بيت ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اه شنوانى بزيادة .

تنبيهان : الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل فلوقيل قام فعل لصح
ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال قامت وإذا علمت ذلك
فلا يحتاج إلى قول بعضهم إن المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك

[وتاء التأنيث الساكنة]

لو

لو تركت التأويل الثانى وتقول إن قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة لايخلو عن اعتراض فالأولى فى التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مرّ بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل . الثانى أن ماذكره المصنف من العلامات للماضى والمضارع فقط فهى ثلاثة أقسام: ماأشترك بينهما وهو قد وسيأتى وما اختصّ بالمضارع وهو السين وسوف وتقدم بحثهما وما اختصّ بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختصّ به وهو دلالته على الطلب وقبوله ياء الخطاب كاضربى أونون التأكيد مخففة أومشدّدة نحو اضربن واقعدن ولعله تركها لعسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مماذكرناه أولأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليضح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين : الأول أنه ذكر فى باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كماسيأتى . والثانى أن مايكون علامة للمضارع لا يكون علامة للأمر والله تعالى أعلم (قوله يعنى أن الفعل) أى يقصد المصنف أن الفعل الذى هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها محل نصب مفعول ليعنى (قوله عن الاسم والحرف) أى اللذين هما قسيمان للفعل ولكل من الاسم والفعل والحرف قسيم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بيتميز أى وجودها فى أوّل الفعل (قوله وتدخل على الماضى) قال فى المغنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشىء اللهم إلا بالقسم كقوله :

أخالد قد والله أوطأت عشرة وما قائل المعروف فينا يعنف

وقول آخر : فقد والله بين لى عنائى بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمرى بتّ ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة :

أفد الترحل غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدى

أى وكأن قد زالت ولها خمسة معان : أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم . الثانى تقريب الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام اختصت بالقريب . الثالث التقليل نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . الرابع التكثير نحو قولك قد يجود الكريم . الخامس التحقيق نحو ـ قد أفلح من زكاها ـ انتهى باختصار وحذف .

تنبيه : من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل متصرف ماض معها تقول إن زيدا لقد قام ولو قيل إن زيدا لقام كان غير جائز . قال ابن مالك :

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المغنى أيضا أثبت الأكثرون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل ـ قد سمع الله قول التى تجادلك ـ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد تبين بماذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقعا لا لأنه الآن متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لاتفيد التوقع أصلا انتهى

يعنى أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بدخول قد عليه وتدخل على الماضى

قال الفقير الذي أعتقد أنها تفيد التوقع : أي توقع لقاء الخبر إليه ولعله هو الصواب بل هو هو لكن لو تأملت قول ابن هشام إن الفعل الماضي كان قبل الاخبار به متوقعا مع قولي هنا بأدنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد) يحتمل أن يكون معناها التوقع إن كان خبر قيام زيد منتظرا إليه وأن يكون لتقريب الماضي من الحال وأن يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو : قد يعلم الله أو التقليل نحو : إن الكذوب قد يصدق .

تنبيه : علم مما مر أن قد لا تدخل في الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها لا تستعمل علامة للماضي أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أي وجودها كما تقدم في مبحث علامات الاسم (قوله والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز في هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قد و يختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف عليه) أي دخول السين على الأول وسوف على الثاني والمراد لدخول الوجود كما تقدم غير مرة (قوله وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضي) تقدم البحث عليه وسيأتي بمزيد بسط باقي بحثه في باب الأفعال إن شاء الله تعالى . ثم اعلم أنه يجوز في هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعا على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره و يجوز أن يكون تاء مجرورا معطوفا على قوله قد وتختص حال له : أي حال كونها مختصة بالماضي وهو أولى ليكون على نسق ما تقدم في بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبنها ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعني لفظ هند مرفوع بضمة ظاهرة في آخره بلا تنوين لكونه ممنوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا و يجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتي بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف في باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظة هند وهو مذكور في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله للحوق التاء) عبر باللحوق دون الدخول كما سبق في مواضع للمناسبة أعني كون التاء تلحق آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فانه لما كان الحرف الأصلي غير زائد بل إنما هو في الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك الخفض فليتفطن ، ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة في توضيح المبتدي نفعنا الله بعلومه (قوله والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى — ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به و إن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة — وكأنه تعالى وهو أعلم بمراده بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف ، ومثله قوله تعالى — إن الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا و إذا مسه الخير منوعا — ولله در البيتوشي حيث قال :

لا حمد من يعبد ربه على حرف فان و إن كان قد أنزلا

والحرف اصطلاحا ما مر في تقسيم الكلام (قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) إن قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة . قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة . فحاصله أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل و بتفسير ما بكلمة يندفع أيضا الخط ونحوه . فان قيل إن أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكر وليست بحرف و إن أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو إحالة على مجهول . قلت نختار الأول رعاية لما يلزم هذا التعريف من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار

[نحو قد قام زيد وعلى المضارع نحو قد يقوم زيد فكل من قام و يقوم فعل لدخول قد عليه والسين وسوف يختصان بالمضارع نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضي نحو قامت هند فقام فعل ماض للحوق التاء عليه [والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل]

الثاني

الثانى ونقول إن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لايستفيد بالافادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف . فان قيل ماذكره المصنف لايحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدى لايعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التى تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفى هذا من العسر مالاخفاء فيه . قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدى إنما هو استفادته منها فى الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها فى الوجه الكامل وغالب الألفاظ التى لايصلح معها شىء من العلامات المذكورة فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا فى الاستفادة بالنسبة إليه ولايضر أنه قد يخطىء باعتقاد حرفية بعض الألفاظ لانتفاء العلامات ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لوأخطأ فى غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ على أن المبتدى قطعا لايستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع مافى الكتاب والتوقيف يبين له مايستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التى انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع فيفهم أنه لم يستفد شيئا مما تقرر اهـ شنوانى بطوله (قوله يعنى أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف فجملة ان واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا فى غير ماموضع (قوله يتميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيمان للحرف كما علمت مما تقدم فتفطن (قوله بأن لايقبل شيئا الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور: أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن العدم يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا إن العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر. أجاب شارح اللباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لامن الأولى فلادور . وأجيب بأنا لانسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التى يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور .

تنبيه : قال يس قال اللقانى كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل : أى كأن تقع الكلمة أحد ركنى الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى اهـ قال الفقير حفه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بما قدمنا هناك تأمل (قوله كهل وفى ولم) معنى الأولين تقدم فى التقسيم وسيأتى إن شاء الله تعالى معنى لم فى الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفى مختصة بالأسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحاقه لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الافراد ولاخفاء (قوله فانها) أى الثلاثة (قوله لاتقبل شيئا من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله فعلامته) أى علامة الحرف الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر : أى فاذا علمت ماتقدم فعلامات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للمفعول : أى عدم قبوله العلامات : أى عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريرى) استدل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بما قلنا قول العلامة الحريرى، والحريرى هو تلميذ العلامة أبى اسحاق الشيرازى صاحب المهذب والتنبيه فى الفقه مشهورين (قوله فى ملحة الاعراب) هو كتاب فى النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ فى الأمثال كثير فمنه قوله :

جاهدوا ياقوم حتى تغنموا　　　وقاتلوا الكفار كيما يسلموا

يعنى أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بان لايقبل شيئا من علامات الاسم ولاشيئا من علامات الفعل كهل وفى ولم فانها لاتقبل شيئا من ذلك فعلامته عدم قبول العلامات التى للاسم والفعل قال العلامة الحريرى فى ملحة الاعراب

ولو لم يكن فيها إلا قوله :

واقتبس العلم لكيما تكرما وعاص أسباب الهوى لتسلما

لكفاها فخرا على نظائرها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ماليست له علامة البيت) أى علامة وجودية كما بينه الشارح . الاعراب الواو بحسب ماقبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذى يقع على الكلمة أونكرة موصوفة بمعنى شئ و يقع عليها أيضا كما لايخفى وعلى كل هو خبر المبتدإ ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والتاء علامة التأنيث وله اللام جارة والهاء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع فى الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل ــ إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك ــ قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جوابا للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم و ينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامة بتشديد اللام خبر تكن منصوب فى الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إيطاء فى البيت لأن لام علامة فى الشطر الأول مخففة وفى الشطر الثانى مشددة (قوله علامة موجودة) أى فقول الحريرى على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى ــ يأخذ كل سفينة غصبا ــ أى صالحة و إنما قدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لابد له من علامة أى علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم إنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا . فان قيل العدمى لا يكون علامة للوجودى . أجيب بأن العدمى قسمان: عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وماهنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقا فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئا من علامات الاسم فان قبلت فهى اسم كأحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد و إلا فاعرض عليها شيئا من علامات الأفعال فان قبلت فهى فعل كأحمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول * سأحمد ربى طاعة وتعبدا * و إلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعا لعثروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أى نظير ماليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد .

خاتمة : نسأل الله حسنها . اعلم أن أحسن مايضبط الحرف بالعد لأن الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء . وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى واى وعن ومن وفى ولو ولا ولم و بل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وهنا وهل و وا ووى و يا . وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير و إذن و إلى و إلا و إما وان وأن وايا و بلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا . وأربعة عشر رباعية إلا وألا و إما وأما وحاشا وحتى وكأن وكلا ولعل و إذما ولولا وهلا ولوما ولكن . وخماسى واحد وهو لكن فقط و إذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فانه المتكفل بذكرها ، وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشى كتابا فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعانى فى حفظه لأحرف المعانى

والحرف ما ليست له علامه
فقس على قولى تكن علامه

أى ماليست له علامة موجودة بل علامته عدمية ونظير ذلك الجيم والخاء والحاء فالجيم علامتها نقطة من أسفلها والخاء علامتها نقطة من أعلاها والحاء علامتها عدم وجود نقطة من أسفلها أوأعلاها والله سبحانه وتعالى أعلم .

وفيه ستمائة بيت واثنان وسبعون بيتا كما قال :

أبياتها محكمة رصينه   مجموعها لؤلؤة ثمينه
٦٧٢

فطالع فيه إن شئت والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الاعراب

هذه ترجمة وهى كلمتان الثانية منهما مجرورة لامحالة لاضافة الأولى إلى الثانية وسيأتى بحث المضاف والمضاف إليه إن شاء الله تعالى فى باب المخفوضات. وأما الأولى وهى لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه: الاعراب الرفع وهو أولاها لأن فيه إبقاء أحد ركنى الاسناد وفيه وجهان: الأول أن يكون خبرا لمبتدإ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ وباب خبره . والثانى أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا محله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان ومحله خبره والجملة خبر المبتدأ الأوّل والأوّل أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم، ولى ههنا وقفة فان التركيب فى زيد قائم خبرية وأى فرق بين الاخبار بقيام زيد وبزيد بكونه قائما ثم رأيتنى فى شرح المطالب عند قولى :

وبعد ما فى بدئه معلوم   قال أبو حمنة أى معصوم

ذكرت ما يناسب المقام مبسوطا فانظره إن شئت ، وقيل الثانى أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل . والثانى من أوجه الاعراب النصب وهو يلى الأوّل وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أوافهم أواقرأ أوتعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعوه لأن الجارّ لا يعمل محذوفا إلا شذوذا مع أن الجار إذا حذف نصب المعمول ، لكن قال ابن مالك :

وقد يجر بسوى رب لدى   حذف وبعضه يرى مطردا

[باب الاعراب]

والباب لغة ما يدخل منه إلى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج ومن خارج إلى داخل ويقال أيضا هو فرجة فى ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه ، قيل هو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم إذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الأجسام مجاز فى غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الألفاظ ومنه يقال فى كل زاوية أو رباط له بواب وانظر قولهم فى التناجى إلهى بابك مفتوح . واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة . قال الشنوانى : سمى مبدأ كل كلام مفصول بابا لأنه يدخل منه إلى المقصود ، ثم سمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه إلى المعانى أو بمعنى المبوّب . وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فهو واوى لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بويب وإضافته إلى الاعراب من إضافة الدال للمدلول : أى باب دال على الاعراب : أى على حقيقته وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه .

فائدة : قال الزمخشرى : بوبت الكتب لأن القارئ إذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخا: أى وشرع فى آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدّ ولذا كان القرآن سورا سورا ، وفى الشنوانى قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل فى وجدان المسائل والرجوع إليها

وأدعى لحسن الترتيب والنظم و إلا فربما تذكر المسائل منتشرة فافهم اه . والاعراب لغة مصدر أعرب
يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة
جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت الشيء أي حسنته ومنها التغيير
تقول عربت معدة البعير أي تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها إزالة الفساد تقول أعربت الشيء أي
أزلت عربه أي فساده[1] وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كما علمت إلا الأول فيتعدى بعن و يأتي أعرب
لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى
العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب إلى غيره ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها فهذه اثنا عشر
معنى وجعله في الاصطلاح منقولا عن سائرها صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح
لكن الأنسب نقله عن التبيين لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها و بان . وعن التغيير لأن الكلمة
تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها
وعن إزالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل إلى حال العلم وفي ذلك إزالة الفساد أو عن
التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليبه وهو مناسب إذ الخيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب
فكأن له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الأخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا أرى تناسبا في هذا
والله أعلم (قوله الاعراب) أي في اصطلاح النحويين فأل للعهد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله هو
تغيير إلى آخره الاستخدام تأمل (قوله هو) ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة
والتوكيد و إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره أو هو مبتدأ تغيير خبره والجملة خبر
الاعراب قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى ـ وأولئك هم المفلحون ـ وقد تقدم غير هذا في أول
الكتاب فراجعه إن شئت (قوله تغيير أواخر الكلم) . أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له
فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة . وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو
التغير أو هو مصدر المبني للمفعول . واستشكل البعض قول المورد أن الاعراب وصف للكلمة وتأويل
المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف
للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل
في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم
ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فإنهم
اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو
وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف
للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة
بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير و يكون الاعراب
اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجري على
الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم إن أول اللزوم في تعريف
البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم
معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد
أعني القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب
والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن
ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه لفظي أو معنوي إذ فعل الفاعل معنوي قطعا هذا هو

[الاعراب هو تغيير

(١) قوله أي فساده في المصباح أي اتهامه اه

تحقيق

أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها

تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتى أن شارحنا عبر بالتغيير التغير : فان قيل إن التعريف لايصدق فى قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخرا عنه لأنه لايوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب فى قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصوب أو المجرور فى لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية فان التعريف لايشمله . أجيب بأن المراد بالتغيير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع فانه كاف فى اسمية التغيير . لايقال لاوقف فى نحو الفتى . لأنا نقول كما يوجد التقدير فى الرفع يوجد أيضا فى الاعراب . ولقائل أن يقول من أين يعرف المبتدى حالية وقفه وحالية إعرابه . وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا فى علامة الحرف (قوله أواخر الكلم) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لايتحقق الاعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه . قلت فى الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذى للجنس يبطل معنى الجمعية فالاضافة هنا للجنس قال الشنوانى ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعداد أنواعها ونوع التغيير بتنوعها، وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أواخر الكلم اه واعترضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنوانى بأنه يلزم أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنوانى أن للكلمة أواخر يتحقق الاعراب بتغيير واحد منها وهو بديهى الفساد. والجواب الثانى[٧] من أصله أن فى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا (قوله أيضا أواخر الكلم) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ماينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فان إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست بآخر حقيقة و إنما الآخر آخر الكلمة أصليا كالضرب أو زائدا كالمسلنقى والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغيير المار مايعم التغيير ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور فان نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لايتغير حقيقة و إنما يتغير حكمه فان الأصل رأيت زيدا وزيدا ومررت بزيد وزيد يدل على أن الجواب فى قولنا إن المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع إذا نظرته وجدته ناقصا لما ذكرنا أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فيه فى حال النصب والجر على الكلام المار .

فائدة : إنما جعل الاعراب كالبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها فى العمل بأن يعمل بعض منها خلاف مايعمل البعض الآخر و إنما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا إن زيدا مضروب و إنى ضربت زيدا و إنى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اه ملا جامى على أن الجواب المتقدم فى التغيير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود إطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به على أن الجواب المار فى التغيير يخلصه أيضا (قوله العوامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شىء ملفوظ أو مقدر أو معنوى يتحصل به معنى من المعانى المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء فى جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا إنما صار فاعلا فى هذا المثال لاسناد الفعل إليه فتكون فاعليته بسبب الفعل وهى تقتضى الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا إنما صار مفعولا فى هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهى تقتضى النصب لأنه عاملها ونحو الباء فى نحو مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة

أى اضافة الفعل إلى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها و يعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أوفضلة أو مضافا إليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحالها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعانى هو المتكلم ومن النحاة من جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل اه شنوانى ورضى . فان قيل العامل الزائد فى بحسبك درهم هل يتناوله التعريف . أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشئ مضافا إليه حكما وصورة . فان قيل يبقى الاعتراض فى عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لايوجد فيه . قلنا إنه إن قيل إعراب الفعل بطريق الاصالة وأن المعانى المفتقرة للاعراب تعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذى من الفعل كالنهى عن كل أمرين أوعن الجمع بينهما أوعن الأول دون الثانى فى نحو لاتأ كل السمك وتشرب اللبن بجزمهما فى الأول أوجزم الأول فقط مع نصب الثانى فى الثانى أو مع رفعه فى الثالث .

تتمة : الأصل فى العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولايؤثر العامل أثرين فى محل واحد من جهة واحدة ولا يحتمل عاملان على معمول واحد وماقيل إن المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر نذكره فى باب المبتدإ إن شاء الله تعالى وأما قوله تعالى ـ فان لم تفعلوا ـ فمجزوم إن جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له معمولات وقد تنتهى المعمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل مالا يكون من نوع المعمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول كعمل المضاف فى المضاف إليه والصحيح فى الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل إنه جزء منها فيهما لايعرب بالحروف وأنه مقارن للوضع اه فاكهى و يس عليه (قوله لفظا أو تقديرا) منصوبان على نزع الخافض أى فى اللفظ أوفى التقدير أوعلى المصدرية فيكونان نعتين لمحذوف تقديره تغييرأواخر الكلم تغييرا ملفوظا أثره أومايدل عليه وهى الحركات وماناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظا أومقدرا أثره أومايدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييرا لفظا وتقديرا أى تقديرا يظهر فى اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أوتغييرا يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع إلى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محوّلين عن المضاف أى تغيير لفظ أواخر الكلم أوتقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أواخر الكلم حال كونه لفظا أو تقديرا أى ملفوظا أومقدرا على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد فى شرحه (قوله أيضا لفظا أو تقديرا) قيل الأولى أن يكونا راجعين إلى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وعمرو وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته إذا جعلناه منصوبا و إن جعلناه مرفوعا فالأمر ظاهر أو فى قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ماينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى والضمة والكسرة فى نحو القاضى وكما تنوى الواو فى مسلمى رفعا وأصله مسلمون لى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة إلى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واوا أو ياء قلبت الواو ياء

[لفظا أو تقديرا]

ثم

يعنى أن الاعراب هو تغيير أحوال أواخر الكلم

ثم أدغمت الياء إلى مثله فصار مسلمى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلمىّ بكسر الميم وكما تنوى النون فى نحو لتبلون أصله لتبلو ونن حذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وكما ينوى حذف الحركة فى نحو لم يقرأ إذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتدّ به أما إذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرا) . إن قيل المبنى يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل الداخلة عليه . أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لمانع من الظهور كالتعذر فى الفتى والاستثقال فى القاضى والاشتغال فى غلامى والمبنى لا يقدر على آخره لأن المانع فى جملته وهو مناسبته للحرف لا فى آخره نحو هؤلاء وأمس وقد يكون فى آخره أيضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء فى محل الرفع: أى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصود فى نحو جاء نى الفتى فانه يقال فيه إن الرفع مقدر فى آخره هذا ما حققه الرضى . وتوضيحه أن المبنى لمانع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدّر فى آخره إعراب بل يقال هو فى محل اسم آخر له إعراب وأما المقصور مثلا فى الفتى فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره ولا يحتاج ههنا إلى تقدير اسم آخر . فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع فى جملته لأن فى آخره فقط فما الفارق بين هذا و بين ما تقدم . أجيب بأنا لا نرى منعا من أن يقدر الاعراب فى آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقيه عامل مقتض لعدم الظهور فليتأمل (قوله يعنى أن الاعراب) أى يقصد المصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى فضمير يعنى لصاحب المتن (قوله هو) أى الاعراب وهو حرف إذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب خلافا لمن قال إنه مع ذلك اسم كما قال الأخفش فى نحوصه ونزال اسما لا محل لها من الاعراب حكاه فى المغنى وقد أشرنا لمثل هذا فى موضعين فراجعه إن شئت (قوله تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به إلى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها و إلا فآخر الكلمة ما فى آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلا قولك قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد إن آخره وهو الدال لا يتغير و إنما يتغير حال آخره من وقف إلى ضمة ومنها إلى فتحة ومنها إلى كسرة . ويجاب عن المؤلف بأنه لا حاجة إلى ما ذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغيير أواخر الكلم ذاتا بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كما فى المثنى والجمع حالتى النصب والجر أو حكما كما فيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صارا لشيئين بعد أن كانا لشىء واحد: أى صارا علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما فى زيد حالة النصب والجر أو حكما كما فى أحمد حالة جره بعد نصبه مثلا فحينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشتمل ما كان الاعراب فيه بالحروف و يمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا إلى أن الأصل فى الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاه لكن المراد لا يدفع الايراد فالجواب الشافى بل الراد على أصل الايراد أن تقول إن كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلم المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معربا بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معربا بها فكما تقول إن آخر زيد مثلا يتغير حاله من ضمة إلى فتحة تقول فى مثل الزيدون والزيدين فانه يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واو إلى ياء فتأمله والله أعلم (قوله أواخر الكلم) أى حقيقة كما فى آخر زيد أو حكما كما فى آخر يد لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا وكألف اثنا عشر

لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لايخرج ماقبله عن كونه آخرا فكذاماحل محله و إنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل فى اثناعشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت إلى عشر مع حذف الواو والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد كماسيأتى فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء اثناعشر رجلا فاثناعشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر رجلا فاثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثنى عشر رجلا فاثنى عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد وفى المثنى والمجموع أن التغيير فيهما فى الحقيقة لافى الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لايمنع آخرية ماقبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله الكلام) المراد به الاسم المتمكن وهوالذى لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهوالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والشبه المعنوى كمافى هنا وفى متى والنيابة عن الفعل بلاتأثر للعامل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذى والتى وفروعهما والاهمالى كفواتح السور كذاقيل والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء من نون الإناث فى نحو الفساء يرعن المفتون ومن نون التوكيد المباشر نحو ليسجنن وليكونن وخرج بالمباشر مافصل بينه و بين الفعل فاصل ملفوظ به فى هل تضربان يازيدان أو مقدر فى هل تضربن يازيدون بضم الباء وهل تضربن ياهند بكسرها هذا هو المشهور وقيل إن المتصل بنون الإناث معرب باعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا .

بسبب دخول العوامل المختلفة وذلك نحو زيد فانه قبل دخول العوامل موقوف

فائدة : الاسم قسمان متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالمتمكن الأمكن هوالذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لاينصرف فالاسم إذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد و إذا شابه الحرف يسمى مبنيا كهذا وقد مر و إن كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتى بمزيد بسط إن شاء الله تعالى فى الاسم الذى لاينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك إلى أن اللام فى قول المصنف لاختلاف الخ للسببية وهو مافى أكثر الكتب منها متن القطر فى تعريف المعرب وشرح الأزهرية للشيخ خالد وغيرها قال الشيخ خالد فى شرح المتن إن قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل إلى آخره وماقدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتعاقبها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد إنما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع فى الأول فيضم وعامل النصب فى الثانى فيفتح وعامل الجر فى الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرافع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أى التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات . الأولى ذا وهى التى تكون مبتدأ . والثانية اللام وهى حرف سيقت للبعد . والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سيقت لتدل على الخطاب (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من المثبت للواسطة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبى حيان والمثبت للواسطة أدخل فيه مايضاف إلى ياء المتكلم فانه لامعرب ولا مبنى فى قوله وسماه خصيا أى لاذكر ولا أنثى ومنه أيضا حركة اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيا فى قول وقيل إن الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال إن من الأسباب المقتضية للبناء السبب الاهمالى كما قدمنا وهو قول ابن مالك والحاجب وقيل إنها معربة حكما أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه و بين من قال إنها موقوفة لفظى أى فالخلاف بينهما إنما هو فى التسمية وعدمها أى فالقائل بأنها موقوفة

أجاز

أجاز الاعراب لأنه لاينفيه ولاتكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لايصرّح بهما فعلى هذا الخلاف رجع إلى قولين وهوأنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحى أى المصطلح عليه فى المعرب وهوماسلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معنيين : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل. والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة و بين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجامى فى شرح الكافية : اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فانّ ذلك لايحصل إلابإجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهوالظاهر من كلام الامام عبدالقادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأماوجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهوكلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم و ينصب الخبر والاسم ضمير مستترفيه جوازا تقديره هوعائد على زيد قبل دخول العامل أى أن زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزمخشرى لكن قوله موقوف لايساعده لأنه الأول من قول من لايثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولامبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقدعلمت الخلاف فيما مرّ (قوله ولامرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضر إن قلنا بالمثبت للواسطة و إن قلنا بالبناء فقوله ولامبنيا لايساعده إلاإن جعلنا قوله ولامرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولاغيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بمزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب الرفع) أى يطلب المرفوع أوكان أل عوضا عن المضاف إليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع) بالبناء للمفعول جواب إن ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مايعود عليه ضمير عليه وهولفظ زيد (قوله نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى فى قوله فانه فعل لأنا لوأبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى إذالمعنى على هذه فان جاء زيدفعل وهوفاسد كمالايخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى للفاعل إذيصدق عليه قولك وكل ماهو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأنّ المبنى للمفعول لايطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقديقال إن القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا إلاالمبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل إذ كلامه يحتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلا ترجيح بلامرجح فتأمل (قوله فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدإ والخبر هوالآخر على مذهب الكسائى والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لأنه جعل

ليس معربا ولا مبنيا ولا مرفوعا ولا غيره فاذادخل عليه العامل فان كان يطلب الرفع رفع نحو جاء زيد فانه فعل يطلب فاعلا والفاعل مرفوع فيكون زيد مرفوعا بجاء

الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملا للجر فى ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة اه وقوله صار فضلة أى صار ماعداهما من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرهما وقوله فهما معا سبب كونها فضلة أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعا (قوله و إن كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام إضمار لبعده ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه إشكال وهو أن قوله نصب مابعده يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل ولامعنى للبعدية فى قولك ضرب عمرا زيد إذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهما معا سبب فى النصب . و إن قلنا إنّ الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين إن الناصب الفعل وحده . قلنا مامثل به الشارح فى نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع باتفاق . و إن قلنا إن التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضا قولك ضرب عمرو زيدا إذ لا اتصال فى هذا المثال . ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية فى المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب مابعده) بالبناء للمجهول جواب إن ولو حذف قوله مابعده كان أوضح ليكون جاريا على نسق ماقبله وهو قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا ولأنه من تتمة جواب إذا فى قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان و إن كان فافهم (قوله مابعده) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ماهو بعده فحذف صدر الصلة وهو جائز على الندور لعدم طول الصلة قال ابن مالك :

وفى ذا الحذف أيا غير أىّ يقتفى ... إن يستطل وصل وان لم يستطل ... فالحذف نزر

(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى أن يقول فان رأى من رأيت فعل كما لايخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفنا (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله إن قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) إن قلنا إنه مرفوع فيقال فى الاعراب إنه مرفوع بضمة مقدّرة على آخره للحكاية و إن قلنا إنه منصوب عطفا على اسم إن فيقال إنه منصوب بفتح مقدّر على آخره للحكاية أيضا والأولى إجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو واو الحال (قوله و إن كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام إضمار وما جاء على أصله لايسأل عنه (قوله جر مابعده) بالبناء للمفعول جواب إن وقوله مابعده الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ماقبله وقد يقال لامانع هنا إذ لا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفى إعراب مابعده ماتقدّم سابقا (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما قدّمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر و إن كان مبتدأ فرفعه بضمة مقدّرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا فى بعض النسخ وهو إشارة إلى أن التغير فى كلام المؤلف بمعنى التغيير وقد أسلفناه فلاتغفل وقوله الآخر أى وهو الدال فى هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لوقال من وقف إلى رفع ومنه إلى نصب ومنه إلى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لامحل له من الاعراب كما مر فى مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى فمن أوتى

على أنه فاعله وان كان العامل يطلب النصب نصب مابعده نحو رأيت زيدا فانّ رأيت فعل والتاء فاعله وزيدا مفعوله والمفعول منصوب و إن كان يطلب الجر جرّ مابعده نحو الباء فى نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء فتغير الآخر من رفع إلى نصب أو جر هو الاعراب . وسببه دخول العوامل

كتابه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى إلى ماقبلها و إسقاط الهمزة والفتح فى دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر فى دال الحمد لله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات و إن كانت ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعرابا وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها . فان قلت بل قد وجد ذلك فى غير الآخر كامرئ وابنم ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وماقبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم و إذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما و إذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ـ إن امرؤ هلك ، ماكان أبوك امرأ سوء ، لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ـ . قلت اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين فقال الكوفيون إنهما معربان من مكانين و إذا فرّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالها فى الحدّ وقال البصريون وهو الصواب إن الحركة الأخيرة هى الاعراب وماقبلها اتباع لها وعلى قولهم لايصح إدخالها فى الحدّ وارتفاع امرؤ فى الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير إن هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لايتقدّم على رافعه ولامبتدأ خلافا لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لاتدخل على الجملة الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره فى الثالثة بالاضافة اهـ ابن هشام فى شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب إدخالها أى بالنظر للغالب أى فالتقييد لبيان الواقع وقوله لايصح إدخالها فى الحدّ أى فالتقييد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد إليه ضمير به وضمير الفعل للماتن (قوله إن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أوّلا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا فى الملفوظ ومرئيا فى المكتوب (قوله كما رأيته فى الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف إلى الضم فى الأوّل و إلى الفتح فى الثانى و إلى الكسر فى الثالث وكانت ملفوظة (قوله أوتقديرا) معطوف على لفظا أى مقدّرا بأن لم يكن محسوسا بمامر (قوله كما فى الاسم) أى وذلك كالذى فى الاسم الذى آخره ألف فما موصولة وفى الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت فى الاسم أو كالذى هو فى الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة فى اسم معرب و يسمى معتلا مقصورا لكونه ضدّ الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ماكان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا لأنه محبوس عن المدّ لأن معنى القصر الحبس أوعن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لايسمى سعى مقصورا و إن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس فى الأفعال ممدود اهـ والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أوتقديرا ولو باعتبار مابعد الابدال كما فى مقرى اسم مفعول أصله مقرأ وخرج بقيد اللزوم مالايلزم وجودها نحو رأيت أخاك فانه تغير بحسب الاعراب وخرج بذكر الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آنفا والحرف نحو على و بذكر المعرب نحو ذا و إنما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى فى جزم مايعتلّ آخره معنى لمعتل وبيان حرف العلة .

تنبيه : لوسمى شخص بالفعل الذى آخره ألف كسعى و يخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا إن فرّعنا على من يحكى فى إعرابه فى نحو قول الشاعر :

☆ نبئت أخوالى بنى يزيد ☆ (قوله نحو الفتى) هذا فى الألف الظاهرة ونحو فتى فى الألف المحذوفة

وقوله لفظا أو تقديرا يعنى به أن الآخر يتغير لفظا كما رأيته فى الأمثلة المذكورة أوتقديرا كما فى الاسم الذى آخره ألف نحو الفتى

أو ياء نحو القاضى فان الألف اللينة يتعذر تحريكها فيقدر فيها الاعراب نحو جاء الفتى فالفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة

فالتقدير فى الأوّل على الألف الظاهرة وفى الثانى على الألف المحذوفة (قوله أو ياء) أى فى اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أوعوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كامر أوغير منصرف كجوار إلا أنه فى جوار تقدر الفتحة فى حالة الجرّ نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل أعنى أبقيت على حالة الاستثقال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا سمى معتلا لما مر وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لايخلو عن نظر أما الأوّل فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لايسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولايسمى منقوصا اهـ . أجاب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لايلزم ذلك لأن المناسبة لايلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولايلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اهـ فخرج بذكر الاسم الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى وبذكر المعرب نحو ذى اسم إشارة وبذكر اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط كون ماقبل الياء مكسورة ما كان قبلها ساكنا نحو ظبى ودخل بقيد اللزوم ماقدمناه وهو مايعتبر بعد الابدال فى نحو المقرى فان الياء فى الأصل عوض عن الهمزة ولو سمى شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجرى فيه الاعراب أولايجرى الظاهر الثانى لما سنبين فى الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لايوجد اسم آخره واو وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أوسمى بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذفت الياء فى حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت بيرم وتظهر الفتحة فى حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت بيرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدّرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فحينئذ عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا فى الياء الظاهرة ونحو قاض فى الياء المحذوفة فالتقدير فى الأوّل على الياء الظاهرة وفى الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم فى القاضى :

و إذا فزت بقاض مسعف ... عادل فى الحكم خير منصف
فتأمل حكمة السرّ الخفىّ ... إن للنقص والاستثقال فى

* لفظة القاضى لوعظا ومثل *

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا لوفرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة .

لطيفة : قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله يتشوق إليه ويشكوله نحوله فقال :

سلم على المولى البهاء وصف له ... شوقى إليه و إننى مملوكه
أبدا يحركنى إليه تشوّقى ... جسمى به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأنني ... ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ماحذف نصفه والمنهوك ماحذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى و إن كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفتى)

مثله جاء فتى ففتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وأصل فتى فتى تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى ومنه أيضا نحو القرى اسم مفعول من أقريت الضيف فيقدر فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقرأ بالهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذا إذ هو الأغلب فيما همزته ساكنة نحو رأس وانظر كتابنا فى صناعة الإعلال فان فيه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كما هو ظاهر وإن كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن فى قوله من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب فى الألف كما أسلفنا (قوله ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى فالباء حرف جر وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

تنبيه : قال الفاكهى فى شرح القطر وشرح المتممة وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لاينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير اه (قوله ونحو جاء القاضى) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى ـ لاينكحها إلا زان أومشرك ـ فان فاعل لاينكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على الياء) أى الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغر وما ثقل لايتعذر لامكان الاظهار كقوله :

لعمرك ماتدرى متى أنت جائى ... ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية وإلا فقد يصح بالاسكان إذ لاينكسر به الوزن فلاضرورة فيه فلايستشهد به تأمل (قوله ومررت بالقاضى) مثله مررت بقاض فقاض مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما فى حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير أما الاعراب للقاضى فى حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء فى النصب أيضا قال شاعرهم :

ولو أن واش باليمامة داره ... ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أشمونى وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضا فتظهر الفتحة على الياء) أى لخفتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضى أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب فى جوار وغواش أيضا وإنما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لاتظهر كما أسلفنا قال ابن مالك :

وذا اعتلال منه كالجوارى ... رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطى فى شرحه ونصبا كدراهم فى فتح آخره من غير تنوين نحو سيروا فيها ليالى انتهى .

تنبيه : قال يس فى حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى إذا كان أول الجزء الأول ياء والمعرب إعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب . قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم . بقى أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخلف قاعدة ظهور

على الألف منع من ظهورها التعذر ورأيت الفتى فالفتى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومررت بالفتى فالفتى مجرور بالباء بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونحو جاء القاضى فالقاضى فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ومررت بالقاضى فالقاضى مجرور بالباء بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وأما فى حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء للخفة

نحو رأيت القاضى فالقاضى مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فالفرق بين ما آخره ياء أو ألف أن ما آخره ألف يتعذر إظهار إعرابه رفعا ونصبا وجرا وما آخره ياء لايتعذر ولكنه يستثقل رفعا وجرا [وأقسامه

الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضى) مثله رأيت قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ خبره قوله إن ما آخره ألف إلى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف إليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ماو يكتبان منفصلا ولا يكتبان متصلا .

تنبيه : إذا كان لفظة ما زائدة كافة عن العمل فإما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل إلا فى ثلاثة أفعال قل أو كثر وطال تقول قلما وكثرما وطالما أو نصبا وهى المتصلة بإن وأخواتها تقول إنما الله إله واحد أو جرا وهى تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع و بينهما نحو جلوس وتكتب متصلة فى جميع ماذكر ، وأما ما التى فى كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا الخ) حال أى حال كونه مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لايتعذر و يجوز أن يكون ما فى محل نصب معطوفا على مدخول إن ففيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاجماع .

تنبيه : بقى فى المعرب بالاعراب التقديرى أشياء: الأول ما يضاف إلى ياء المتكلم فانه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا فى الثانى . وأما فى الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم. وذهب ابن مالك إلى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجار . قال الشيخ خالد فى شرح الأزهرية : وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب إذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل اه .الثانى ماسكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر و إنما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة . الثالث ماسكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضا . الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك .الخامس ماسكن آخره للادغام فى الفعل فى نحو يضرب بكرلا فى نحو لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه . ولايقال إن سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأنا نقول مر فى مررت بغلامى آنفا. السادس ماسكن آخره للتخفيف نحو و ينصركم فى قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه مايقدر رفعا ونصبا وهو يخشى و يرمى و يدعى بالبناء للمجهول فى الكل أو للفاعل فى الأول ومايقدر رفعا فقط فى نحو يرمى و يدعو بالبناء للفاعل .

تتمة : ما مشى المصنف عليه فى حد الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل إنه لفظى فتعريفه ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ، قيل إن الأول أقرب إلى الصواب ، وحكى الأهدل عن المرادى أن الثانى أقرب إلى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول فى قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثانى أنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع فى بيان ألقاب الاعراب . قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفراده مسمى بالرفع و بعضها بالنصب و بعضها بالجر فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ : أى على القول بأن الاعراب

لفظى

لفظى ليس بتمام حقيقتها و إلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة فرعا واحدا قال وممايدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم إن الضمة رفع أصلى بخلاف الألف مثلا إذ لا يعقل فى النوع بالمعنى المنطقى الأصالة والفرعية اللهم إلا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول فى الأنواع فليتأمل اهـ شنوانى (قوله أيضا وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل : أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام إعراب الاسم فقط أو الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام إعرابهما لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وقد نبه عليه الشيخ خالد فى شرح المتن .

تنبيه : الأقسام هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم فى الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص و بذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره يس. فان قيل إن ثلاثة منها ثبوتيات وواحدا عدمى لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذن ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الجزم ليس باعراب إنما هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة و يلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به والأثر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالعامل . أجيب عن الأول بأن ذلك لمجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما واحدا مع أنا لو قلنا الرفع عدم قسيميه قياسا على الجزم لا جواب لك والقول بأن الجزم ليس باعراب مردود كما يعلم فى ضابط الاعراب وعن الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فليتأمل (قوله رفع ونصب الخ) قال الرضى اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشىء من الألف و إلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمى الحرف متحركا كأن حركة الحرف إلى مخرج حرف المد و بضد ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها بها يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما انتهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار إلى أن الهاء فى قول المؤلف وأقسامه راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح و إلى أن الأقسام فى المتن تستعمل فى حقيقتها بخلاف مامر فى الكلام كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر لمبتدإ محذوف : أى وذلك نحو و يجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو إليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى فى كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو إليه (قوله فزيد فى الأول) جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد فى الاول : أى فى قوله يضرب زيد (قوله مرفوع بيضرب) أى بلفظ يضرب وهو إظهار لفائدة التمثيل وقد يقال لم أظهر الفائدة فى زيد وقد يوجد فى يضرب أيضا فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله وأضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها

أربعة رفع ونصب وخفض وجزم] يعنى أن أقسام الاعراب أربعة رفع نحو يضرب زيد ونصب نحو لن أضرب عمرا وخفض نحو مررت بزيد وجزم نحو لم أضرب فزيد فى الأول مرفوع بيضرب على أنه فاعله وأضرب

حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع: أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلن : أى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمرا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على إرادة اللفظ وأظهر الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ماتقدم فى الرفع فلاتغفل (قوله وزيد فى الثالث) أى فى المثال الثالث وهو قوله مررت بزيد وقوله مجرور بالباء : أى وهذا أعنى فائدة التمثيل لايشمل ٧ فى مررت بخلاف سابقيه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله فى الرابع :أى فى المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذكر فى هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفى ونصب) سيأتى إن شاء الله تعالى أنى أبين ذلك فى باب الأفعال (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى : أى إنما سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب : أى إنما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال : أى إنما سميت حرف نفى لأنها تصير الفعل مستقبلا .

تنبيه : تصير بتشديد الياء من صير يصير تصييرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصية إذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعا وهنا منصوب لكن المفعول الثانى هنا فى الأصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذى يؤخذ من التشديد إذ صار التركيب بعد التصيير وصار مستقبلا فافهم ذلك . قال ابن مالك :

وهب تعلم والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتى أيضا إن شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفى: أى أنها سميت حرف نفى لأنها تنفى الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاه المتعدى (قوله وتجزمه) تعليل لقوله وجزم: أى إنما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله تقلب معناه) تعليل لقوله وقلب : أى إنما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان الياء من صار : أى لامن صير المشدد وإلا لقال فتصير بتأنيثه على نسق ماقبله (قوله فللأسماء) الفاء التفصيل واللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتى فى باب المبتدإ وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة مايجر الاسم ويرفع الخبر وهو غير معلوم فى كتب النحو فيما طالعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا فللأسماء) أى معربة كانت أومبنية فالمعربة إعرابها على أولها ظاهرا أومقدرا والمبنية إعرابها بالمحاية أى أنها فى محل كذا (قوله من ذلك) أى من ذلك المذكورة وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنوانى قال السعد التفتازانى كغيره يجوز أن يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ماذكر وماتقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كماتقول للرجل نعم مافعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كماتقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير إلا أن فى الاشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أى ظاهرا فى قام زيد وجاءنى الزيدان أومقدرا فى جاءنى الفتى أومحلا فى يعجبنى أن تقوم — وأن تصوموا خير لكم — (قوله والنصب) أى ظاهرا فى رأيت زيدا أومقدرا فى رأيت غلامى أومحلا فى رأيت أن تقوم (قوله والخفض) أى ظاهرا فى مررت بزيد أومقدرا فى مررت بالفتى أومحلا فى رغبت فى أن تدرس الكتب (قوله ولاجزم فيها) لا نافية للجنس جزم اسمها بلا تنوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكائن خبر

فى الثانى فعل مضارع منصوب بلن وعمرا منصوب بأضرب على أنه مفعول وزيد فى الثالث مجرور بالباء وأضرب فى الرابع فعل مضارع مجزوم بلم ولن تسمى حرف نفى ونصب واستقبال لأنها تنفى الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلا ولم تسمى حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضيا [فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها] يعنى أن الأسماء

لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع كما مر فى مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر فجاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزيد) مثال للمخفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أى لا يوجد فى الأسماء الجزم (قوله وللأفعال) الاعراب هنا كالاعراب فيما مر ثمة. فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالى من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث؟. أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو بالنظر لأفرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد المعربة إذ الكلام فيها وإنما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه فى شرحه هنا وتركه فى الأسماء لأن الأكثر فى الأسماء الاعراب وفى الأفعال البناء قال بعضهم :

والحرف مبنىّ بكل حال وغالب البناء فى الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما فى يقوم أو مقدرا نحو يدعو ويخشى ويرمى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدرا كما فى قوله تعالى — ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى — (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن إعرابه لخلوه من المسند إليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الخفض) أى لا يوجد فيها الخفض أى لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء المتكلم فى نحو يضربنى وأنا لا أرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض إذ المنفى فى الفعل الخفض أعنى به خفض إعراب لا مجرد الكسر وإلا لأورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالخفض) إن قيل يلزم عليه التكرار فانه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقه. أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكرها هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وإن لزم مما هناك والباء فى بالخفض داخلة على المقصور يعنى أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى الضم والفتح. واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وإنما الخلاف فى الغالب فمذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور :

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد

حقه إبدال السيد بالسعد قاله الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه ما مر.

فائدة : إنما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقيل للخفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالاضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق والفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفى والاسم قد يكون ذاتا وهى لا تنفى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله إذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون إلا نفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون إلا فيما

يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيدا والخفض نحو مررت بزيد ولا يدخلها الجزم [وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها] يعنى أن الأفعال يدخلها الرفع نحو يضرب والنصب نحو لن أضرب والجزم نحو لم أضرب ولا يدخلها الخفض فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم.

يقبلهما والاسم لايقبلهما وأما اشترا كهما فى الرفع والنصب فلقوّة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اه من حواشى الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب معرفة علامات الاعراب

من إضافة الدالّ للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجانى فى مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ أو من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهى بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الادراك و إضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا ينافى ماتقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة . ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لاتقال إلا لادراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهى مالاتقبل الانقسام كغاية النقطة فكان للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكلى كالحيوان والانسان أو المركب كالنسبة فى نحو زيد قائم و يقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو للأخير من الادراكين شئ واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال له عارف . و يجاب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذى هو جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لاتكثر فيه أو نزلها منزلة الجزئى تسهيلا على الطالب حتى كأن إدراكها و إن كانت كلية كادراك الجزء فى السهولة وقرب التناول و بأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهى تناسب المعانى المقصودة بوضع هذه المقدمة و بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة إمكانها و بالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أى فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل . فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشئ وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له . أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التى يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح لأدنى ملابسة . و بعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولاشك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى أصلى وفرعى والنصب والخفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) إن قيل إن العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على إعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا على خصوص الأفراد والأمر ليس كذلك إذ الضمة مثلا تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعنى النصب والخفض و يدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ . أجيب بأن فيه حذف مضاف أى علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد فى شرح المتن والفاكهى فى شرح المتممة وأزال الشبه فى الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب . واعترض على من قدر المضاف بأن لنا إعرابا لا يكون فيه إلا علامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا وللنصب كذا وللخفض كذا وللجزم كذا والمجموع علامات . وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى أفراد الفعل المعرب وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد مايدخله العلامات لاذكر العلامات والترجمة تأباه و يمكن أن يجاب أيضا بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى

[باب معرفة علامات الاعراب]

أولئك مبرءون أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الاضافة تنال ماينال المعرف بأل (قوله أيضا علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كإصطبلات جمع إصطبل اه تصريح ورد الأول بأنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم كاقاله اللقانى فى حواشى التوضيح صدق حد النكرة وهى مادل على شيء لابعينه ورد الثانى بماقاله الدنوشرى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لاعلامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرض أن مفرده علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال إن الاعراب لفظى و إن قلنا إن الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظيا .

تنبيه : إن للاعراب علامات أصولا وعلامات فروعا فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك :

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ماذكر ... ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويح :

لقد فتح الرحمن أبواب فضله ... ومن بضم الشمل فانجبر الكسر

ومذسكن القلب انتصبت لشكره ... لجزمى بأن الرفع قدجره الكسر

[الرفع أربع علامات الضمة والواو والألف والنون] يعنى أن الكلمة يعرف رفعها بواحد من أربع علامات إما الضمة نحو جاء زيد فزيد فاعل

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفعة واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظى نفس الضمة وماناب عنها وعلى أنه معنوى كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر فى الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل فى المناسبة كاف وقيل سمى رفعا لارتفاعه على أخويه لكونه إعراب العمدة على القولين الآتى بيانهما فى الفاعل إن شاء الله تعالى ولذا قدم على غيره (قوله أيضا للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لابقيد كونه فى الاسم فقط لأنه ثلاثة أو فى الفعل فقط لأنه اثنان أوفيهما جميعا لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لأصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهى بنتها وثلث بالألف لأنها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولايخفى مافى كلام المصنف من الحسن من حيث إنه بدأ بالأم وثنى بالبنت وثلث بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكأن النون أجنبية عنها (قوله أيضا الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتمال إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل و إن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل والأول هو التحقيق اه عبد المعطى على الشيخ خالد فليحرر (قوله يعنى أن الكلمة الخ) أعم من أن يكون فعلا أو اسما فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله بواحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لأنا لم نجد كلمة إعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك :

ثلاثة بالتاء قل للعشره ... فى عد ما آحاده مذكره

وهو حل ماألغز به الحريرى فى مقاماته : أى موضع يلبس الذكران ، براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال ، بعمامة الرجال ، (قوله إما الضمة) بكسر همزة إما وهى غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين

مرفوع بالضمة أو الواو نحو جاء أبوك وجاء الزيدون فأبوك فاعل مرفوع بالواو والزيدون فاعل مرفوع بالواو أو الألف نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل مرفوع بالألف أو النون نحو يضربان فيضربان فعل مضارع مرفوع بثبوت النون [فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع

العامل والمعمول فى مثل قام إما زيد وإما عمرو وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو رأيت إما زيدا و إما عمرا وبين المبدل منه و بدله نحو قوله تعالى ـ حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب و إما الساعة ـ فان ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل وسيأتى باقى البحث فى العطف إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لايناسب ماذهب إليه المؤلف لأن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى فالأولى للشارح أن يقول فعلامة رفعه بالضمة قال الرضى الباء فى بالضمة بمعنى مع و يجوز أن يكون المعنى ملتبسا بالضمة اه أى فتكون الباء للالصاق (قوله أوالواو) قدنزل أو منزلة إما الثانية وأو هنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل شائع فى عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أى مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضى (قوله أو الألف) أو منزلة منزلة إما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لو قال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جاريا على ظاهر ماذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فأما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما كونها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك :

أما كمهما يك من شىء وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا

وقد بينتها فى غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لايعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها . فان قلت فما بالها حذفت فى قوله تعالى ـ وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ـ وفى قوله :

* أما القتال لاقتال لديكم * وقول حسان رضى الله عنه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

قلت حذفها تبعا للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أكفرتم وحذفها فى الشعرين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية فى بيت حسان * من يفعل الخير فالرحمن يشكره * وأما كونها للتفصيل فلأنه غالب حالها قال تعالى ـ أما السفينة ، أما الغلام ، أما الجدار ـ الآيات وأما كونها للتوكيد فقال فى المغنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الزمخشرى فانه قال فائدة : أما فى الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة . قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شىء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه فى معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندى دليل على أمور : أحدها أنه لايلزم أن يقدر مهما يكن من شىء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت . والثانى أن أما ليست العاملة إذ لايعمل الحرف فى المفعول به . والثالث أنه يجوز أما زيدا فانى أكرم على تقدير العمل للمحذوف اه والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بمهما ثم ذكر أن أما لاتعمل مع أنها يمكن أن تعمل فى المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحلل وجدت الجواب ببعض تأمل وإنما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها فى الجوازم فينبغى أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة فى جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر المبتدإ وهو لفظة الضمة (قوله فى أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصا و يحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة فى أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما فى عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف اللغو والمستقر أن اللغو يتعلق بالمذكور قبله من فعل

أو

أوما أشبهه وغير الملغى يتعلق بشيء محذوف بحسب مايقتضيه الحل وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب المبتدإ والخبر مافيه كفاية للمبتدي إن شاء الله تعالى وإنما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهوهنا ماليس مثنى ولامجموعا ولاملحقا بهما ولامن الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون و بعدم كونه ملحقا بالمثنى والمجموع نحو كلا وكلتا وعشرون و بابه و بعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلايسمى كل منها مفردا و إنما قلنا هنا لأن المفرد في باب المبتدإ ماليس جملة ولاشبيهابها وفي باب المنادى ماليس مضافا ولاشبيهابه وستمر بهما في بابهما إن شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أومؤنثا للعاقل أوغيره نكرة أومعرفة منصرفا أوغيرمنصرف ذاتا أوصفة علماشخصيا أوجنسيا مرتجلا أومنقولا أوغيرعلم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائط وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وماأشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال الرضي أعرب إعراب المفرد أي بجميع الحركات إذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا كما في الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) إن قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات و إصطبلات . أجيب بأن جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ماجمع بألف وتاء مزيدتين وسيأتي بحثه (قوله الذي لم يتصل) الذي موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولايتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغني وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة قال والحق ماقدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرمن أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ـ ربنا أرنا اللذين أضلانا ـ قال ٭ فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ٭ وقال ٭ نحن اللذون صبحوا الصباحا ٭ وقال ٭ هم اللاءون فكوا الغل عني ٭ اه ببعض تغيير لكن قوله فحسبي من ذي لعله في بعض الروايات و إلا فالذي عليه أكثر الكتب فحسبي من ذو بالواو على كل حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم حرف نفي وجزم وقلب و يتصل فعل مضارع مجزوم بلم وأصل يتصل يوتصل لأنه مثال واوي من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أدغمت التاء في التاء فصار يتصل كما ذكرنا في الزلال في الاعلال و بآخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة الذي (قوله شيء) أي من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون الإناث ومن الألف والواو والياء كما سيصرح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة (قوله في هذه المواضع) أي الأربعة (قوله رفعها) أي رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرا) أي أو محلا و يمكن أن يقال المحلي داخل تحت المقدر (قوله نحو جاء زيد) أي نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتى) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قسمان قسم لفظي وقسم تقديري فاللفظي في زيد والتقديري في الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول

في الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء] يعني أن الضمة تكون علامة للرفع في هذه المواضع أي يعرف رفعها بوجود الضمة فيها لفظا أو تقديرا فالاسم المفرد نحو جاء زيد والفتى فزيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والفتى فاعل مرفوع بالضمة

وعلامة رفعه الضمة ليكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أى على الألف وقوله للتعذر أى لأن الألف لاتقبل الحركة كما قدمنا هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء إلى آخره خبره وقوله وهو ماتغير عن بناء مفرده جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدإ والخبر والذى يدل عليه عبارته قبل فالاسم المفرد ولايجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ماتغير عن بناء مفرده) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ خالد فى شرحى المتن والأزهرية بقوله ماتغير فيه بناء مفرده لأن المتغير هو الجمع لامفرده كما يعلم بالتأمل وأولى من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة فى شرح الألفية تبعا للأشمونى بقوله هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفرده لفظا أوتقديرا لأنه يلزم أن لايستعمل إلا على أكثر من اثنين قال الأشمونى وإنما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد فى الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضا ماتغير عن بناء مفرده) أى جمع تغير عن بناء مفرده وهو مادل على أكثر من اثنين أى فى الأصل فلا ينافى استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنين وقوله عن بناء مفرده أى عن صيغة واحده فالمراد بالمفرد هنا ماقابل المركب أى تغير لغير إعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا تصحيح وتغيرا عن بناء واحدهما بالاعلال ولا لإلحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء مفرده لالحاق علامة جمع ونحو هندات لالحاق مامر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن بناء مفرده ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب إذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن يقال فيه لم لايعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمله فانه مشكل (قوله عن بناء مفرده) وذلك التغيير فى ستة أقسام . الأول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر . والثانى التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة وتخم وهو ثقل المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقد يوجد نظيره وهو تراث من الوراثة كما ذكرنا فى كتابنا الزلال . والثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد بفتحتين للمفرد وأسد بضمتين للجمع . والرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها . والخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل بضمتين . والسادس التغيير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلمان بكسرها فانه نقص عن مفرده الألف التى بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون فى الآخر :

فائدة : الجموع المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة فى قول ابن مالك :

أفعلة أفعل ثم فعله ثمت أفعال جموع قله

وماعداها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر المبتدإ وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال وهو جمع كثرة كما لوحنا لك ومنه قوله تعالى — الرجال قوامون على النساء — فالرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومامثل به الشارح هو مما تغير عن بناء مفرده بزيادة وهو الألف وإبدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها فى المفرد (قوله والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية قاله الشنوانى والأسارى جمع أسرى بفتح الهمزة كسكارى وسكرى وقيل هو جمع أسير قيل إن الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذى فى وثاق والثانى الذى فى اليد فعلى الأول أعنى أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول وعلى الثانى فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الأسار وهو

القدرة للتعذر وجمع التكسير وهو ماتغير عن بناء مفرده نحو جاء الرجال والأسارى

القد الذى هو السير الذى يخصف به النعل ومنه قوله تعالى ـ و إن يأتوكم أسارى تفادوهم ـ يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط إن وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولوعبر أوّلا بقوله وجمع التكسير وهو ماتغير عن بناء مفرده كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسنا (قوله بالضمة الظاهرة) قد علمت فما قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوى فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا فى غير ماموضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولوعبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضمة) فيه مامر (قوله المقدرة) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لايقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجميع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث و يجوز قراءته بالكسر للجوار و إن كان نعتا للجمع قال عبدالمعطى كالعلامة الشنوانى يجوز أن يكون نعتا للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اه ولعلنا نزيد فى الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وهوماجمع) جملة اعتراضية بين المبتدإ وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كمامر (قوله ماجمع بألف وتاء مزيدتين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلهذا اندفع ماقيل إن ذلك يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ماعلى جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ماجمع وأنث بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات وإصطبل و إصطبلات كما قدمنا عند تعرّضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدماميني أى لأولويتهما به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجيء الألف للتأنيث فنى نحو حبلى وأما الجمع فنى نحو رجال وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع فنى نحو كمأة فانها جمع كمء وكمأة وكمء عكس تخمة وتخم انتهى. وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ و إنما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسامى وضاربة والجمالة . قلت أما فى التأنيث فمسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء و بالألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف و إنما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وأجمل وجمالة بالهاء و يأتى قريبا مايؤيده هذا وقدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة اه يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فلله الحمد (قوله مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى مادل على جمعيته بهما وماذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكى فى حاشيته على الشيخ خالد إنه لبيان الواقع أى لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدإ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والإسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والاسكان والفتح قال ابن مالك :

والسالم العين الثلاثى اسما أنل ... إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا ... مختتما بالتاء أو مجردا

وسكن التالى غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا

(قوله بالضمة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل .

فالرجال فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والأسارى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر وجمع المؤنث السالم وهوماجمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات فالهندات فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة

تنبيه : يطرد هذا الجمع فى خمسة أمور: الأوّل مافيه تاء التأنيث مطلقا علما مؤنثا أوغيره أو غير علم.

والثانى مافيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أوممدودة . والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند. والرابع مصغر مذكر مالايعقل كدريهمات. والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال :

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغــر وصحــرا
وزينب ووصف غــير العاقل وغــير ذا مســلم للناقل

والأولى أن يقول وغيرها و يستثنى من الأول أربعة أسماء لاتجمع هذا الجمع وإن كان فيها التاء وهى امرأة وأمة وشاة وشفة استغناء بتكسيرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشرى ولم يذكر إلا امرأة وزدت على ذلك فى الآخر استكمالا للمستثنيات فقال :

وكل ما أنث بالتا يجمع بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذى قد ذكرا ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمــة ثم الشفه فجمعها بما مضى لن نعرفه
لفظ نساء نسوة قــد يغنى عن جمع مرأة بنظر يعنى

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فالاسم المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو الخ ليكون موافقا لكلام المؤلف و إن شرحه بعد لأن تركه هنا مضر فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب زيد الخ) الأول لما إعرابه بالضمة الظاهرة والثانى لما يقدر إعرابه على الألف والثالث لما يقدر إعرابه على الياء ولم يمثل لما يقدر إعرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال إن الشارح قد مثل بما يقدر للتعذر و بما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كاف فيقاس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فصار يخشى (قوله المقدرة للثقل) إذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصار يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما) أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة إلى الاثنين أى المثنى (قوله يضربان) للمذكرين الغائبين وقوله وتضربان للمؤنثين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللمخاطبين تقول أنتما يازيدان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله يضربون) لجمع الذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع الذكور المخاطبين تقول تضربون يازيدون (قوله أو ياء المؤنثة) أى الياء العائدة إلى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله فانه) أى فان ما إذا اتصل إلى ماذكره يرفع الخ (قوله كما سيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة (قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر آض بمعنى رجع أى رجعت رجوعا (قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله إذا اتصلت) أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ (قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكد الفعل بهما و يلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن أو مضارعا إذا طلب نحو ليقومن ولاتقومن أو شرطا تلا إما نحو فاماترين أو مثبتا فى جواب قسم مستقبلا نحو ــ وتالله لأكيدن أصنامكم ــ وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمر لين بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضربن يازيدون ولتضربن ياهند ولاتتبعان .

والفعل المضارع نحو يضرب زيد ويخشى عمــرو ويرمى بكر فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ويخشى بالضمة المقدرة للتعذر ويرمى بالضمة المقدرة للثقــل وقوله الفعل المضارع الذى لم يتصــل بآخره شئ احترازا عما إذا اتصل به ألف الاثنــين نحو يضربان وتضربان أو واو الجماعة نحو يضربون وتضربون أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو تضربين فانه يرفع بثبوت النون كما سيأتى واحتراز أيضا عما إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة نحو

تنبيه : لاتلحق الخفيفة المثنى وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة و يزاد بعد نون الاناث الألف فتقول هل تضربنان يانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة. و إعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ليسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو (قوله وليكونن) إعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم و ينصب الخبر واسمه ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو وخبره جملة من الصاغرين (قوله فانه يبنى على الفتح) أى فيما مثل به الشارع إذ لايعم كل مادخله نون التوكيد بل إنما يبنى على الفتح إذا كانت النون مباشرة لفظا وتقديرا وأما إذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فأعرب لكن إعرابه لابالضمة إذهو غير موجود فنحو هل تضربان ياز يدان وهل تضربن ياز يدون وهل تضربن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ماحررنا كان الأولى للشارح أن يقول فانه لايرفع بالضمة كما لايخفى إذهو شامل لأن يبنى على الفتحة كما مثل به الشارح و يعرب بغير الضمة مثل ماذكرناه .

تنبيه : قال الأشمونى ماذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا وطائفة إلى الاعراب مطلقا اه (قوله نون النسوة) أى النون العائدة إلى جماعة الاناث فى الوضع و إن استعملت فى الذكور مجازا كما فى قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهناء موضع ببلاد تميم يمد و يقصر والعياب جمع عيبة مايجعل فيه الثياب والحقائب ماعلق فى مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل فى يقمن النسوة (قوله والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات و يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ والعائد إلى المبتدإ نفس الضمير (قوله فانه يبنى على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لاتتصل إلا بالفعل و بنى على السكون لأنه الأصل فى البناء وحملا له على الماضى المتصل بها وماقاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلى وابن درستو يه وطائفة إلى أنه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب وقال فى حاشية الفاكهى منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفى إعرابه ماقدمنا هناك فلانعيده قصدا للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ماقبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون إذ أصله المصطفيون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على مابينا فى كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت فى تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أمارة على الرفع على سبيل النيابة اه من بعض الحواشى (قوله فى موضعين) أى أصالة فلايرد عليه ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل فى العدد كاف على مايأتى (قوله فى جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفرده . إن قلت كان الأولى أن يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو أرضين وسنين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا ما ألحق به من أسماء الجموع نحو أولو وعشرون وأخواته . قلت يجاب بأن التعبير جرى على الغالب فلامفهوم له

ليسجنن وليكونن فانه يبنى على الفتح أو اتصلت به نون النسوة نحـــو ـ والوالدات يرضعن ـ فانه يبنى على السكون [وأما الواو فتكون علامة للرفـع فى موضـعين فى جمع المذكر السالم

و بأن المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم و إرادة اللازم اهـ شنوانى وقد يقال إن جمع المذكر السالم صار علما على ماذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتى لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع المذكر السالم على مامرّ وكثيرا ما يستعمل المصدر فى كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق يعرفه الصادر والوارد فاستعمال من مر لما تقدم على ماسبق شاهد فلا يرد عليه هنا مايرد عليه فى قوله تغيير فليتفطن (قوله وفى الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الأمثلة كالعبادلة على عبدالله ابن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن الزبير والشيخين على أبى بكر وعمر رضى الله عنهم أجمعين (قوله وهى أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه و يليه الأخ ثم الحم لأنه أقارب الزوج الذكر أبا كان أو أخا أو غيرهما و يكسر الكاف وجوبا لأن المخاطب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه ، وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر و يفتح الكاف و يقال حموه وأسقط المصنف الهن تبعا للفراء والزجاجى فان الأفصح فى الهن إذا استعمل مضافا النقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك . وفى الحديث فى الجامع الصغير «إذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أبيه ولا تكنوا» حم ت عن أبىّ وتعزى أى انتسب وانتمى وأعضوا أى قولوا له اعضض على هن أبيك أى على ذكر أبيك استهزاء ولا تجيبوه . وقد يجوز النقص أيضا فى الأب والأخ والحم ندورا قال الشاعر :

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى . قال ابن مالك :

وفى أب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر : إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا فى المجد غايتاها

وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثقل هل يوجب القود؟ قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعى فقال له أبو عمرو ولو قتله بحجر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولو قتله بأبا قبيس يعنى الجبل المطلّ على مكة . قيل لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة والقصر لغة الكوفيين قاله الدميرى فى حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهى أبوك وأخوك وحموك) شرط فى إعرابها أن تكون مضافة فان تجردت عنها أعربت بالحركات نحو : وله أخ ، فان له أبا ، وبنات الأخ ، و إن يضفن لغير ياء المتكلم فان كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامى نحو ـ إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ـ ومررت بأبى وحمى وأن تكون مفردة فلو ثنين أعربن كما فى إعراب المثنى تقول قام أبواى ورأيت أخوى ومررت بحمى وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أُبَى زيد ورأيت أُخَى عمرو ومررت بحمى بكر و يكتب بعد ألف أُبَى وأُخَى بالواو قال ابن مالك :

وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا ... لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمريطى فى نظم هذا المتن :

كما أتت فى الخمسة الأسماء ... وهى التى تأتى على الولاء

أب أخ حم وفو وذو جرى ... كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك :

كذاك ذو إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فم وأنه يشترط فى إعرابه بالحروف مع مامر حذف الميم وفى يس على التصريح مانصه

وفى الأسماء الخمسة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك

إنها : أى المقولة لاتستقيم لوجهين : أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لاوجود لها مع مفارقة الميم لأن الوجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب الذكور لفظة أخرى هى المتعقب عليها الأحوال الثلاثة أعنى فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه . وأما أخواته الخمسة فان هذا الإعراب ثابت لها . وأجيب بأن المراد بالفم مايدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين وفى شرح الراعى أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعانى لامشاحة فى الألفاظ اه وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فان لم يحذف الميم أعرب بالحركات . قال صلى الله عليه وسلم « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » إعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيد وخلوف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف والصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدإ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله وذو مال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذى وهو ذو الطائية . قال ابن مالك :

ومن وماوأل تساوى ماذكر وهكذا ذو عند طيئ شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذوقام ورأيت ذوقام ومررت بذوقام : أى الذى قام . قال شاعرهم :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذوعندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا . وروى ابن جنى الشعر بالياء معربا ولفظ إما بالكسر أى فالناس إما كرام حسبي مبتدأ وما كفانى خبره والعكس أولى .

تنبيه : إن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذوو وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا اه أشمونى وقوله من باب قوة : أى من باب ماعينه ولامه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه .

فائدة : لاتضاف ذو التى بمعنى صاحب إلى الضمير إلا فى لغة قليلة . قال الحريرى فى مقاماته :

ثم مات ابنه وقد علقت منه فجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشى فى شرحها وأضاف ذوى إلى المضمر وهى لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة . وقال أبو على الفارسى اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأصحاب . قال الأزهرى سمعت غير واحد من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعنى مع أصحاب عمرو وهو كثير فى كلام قيس ومن جاورهم . وقال الحريرى فى الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهمون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذى بمعنى صاحب إلا مضافا إلى اسم جنس كقولك ذومال وذونوال فأما إضافته إلى الأعلام أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكالم يقولوا ذوأبى ولاذوأمى واقتصروا على إضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السببى لأنه ليس بمشتق فلايقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذو مال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشى (قوله أن جمع المذكر السالم) بنصب السالم صفة لجمع : أى السالم من التغيير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجرورا لامحالة وعلى ما تقدم الجر أيضا وإن كان نعتا للجمع كما قدمنا وكسر للجوار كما قرئ فى قوله تعالى ـ وأرجلكم ـ عطفا على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولايجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة) بالنصب لامحالة عطفا على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن

وذومال] يعنى أن جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يعرف رفعها

واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة فى جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أومقدرة كقولك جاء مسلمىّ فان أصله مسلمون لى حذفت اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار مسلمىّ بضم الميم الثانية ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمىّ وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمىّ مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ اه عشماوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو) فيه التسامح المارّ فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا و إنما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو : أى حال كون الواو نيابة عن الضمة : أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى الكائنة فى مفرده (قوله والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال : أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أوصفة و يشترط فى العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلايجمع هذا الجمع نحو طلحة فلايقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا و بالعرض. فان قيل قد يعتبر فى العدد التذكير فيؤنث العدد . أجيب بأن مافى العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من مراعاة المعنى و إنما المعتبر عندهم أوّلا و بالذات إذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فيقال فى جمعهما الحمراوون والحبلاون بحذف المقصورة وقلب الممدود واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكر فلايجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة وزيد كذلك و إن كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلايجمع نحو واشق علما لكلب وأن لا يكون مركبا تركيب إسناد كبرق نحره بفتح الراء أومزج كمعديكرب و يقال فى جمعهما بجمع ذو فى المذكر وذات فى المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك أن المحكى لايغير ومعدى كرب شبيه بالمحكى وأن يكون منكرا : أى يقبل التنكير فلايجمع مالايقبله نحو فلان .

تنبيه : لايجمع العلم باقيا على علميته فاذا أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مّا مسمى بهذا الاسم ، وقد ألغز البدر الدماميني مخاطبا لأهل الهند فقال :

أيا علماء الهند لازال فضلكم	مدى الدهر يبدو فى منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يبدى ماتعسر فهمه	عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا	منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده
وهذا لعمرى فى الغرابة غاية	فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء كما فى العطار بقوله :

أيامن على أفراس أفكاره غدا	يصيد عزيز الشاردات بجدّه
فهاك جوابا للسؤال موضحا	يفوق فريد الدر فى نظم عقده
قد اشترطوا فى مفرد علمية	لجمع على نهج المثنى وحدّه
فلما رأوا تعريف ذاك محققا	أبوا جمعه إلا باثبات ضدّه
و يدفع ذا الاشكال أن شيوعه	لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق	عليه فلا تستغربوا شرط فقده

بوجود الواو فتكون مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة والمراد بجمع المذكر السالم اللفظ الدالّ على

و يشترط فى الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هـذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع علامتا التأنيث وهو التاء والتذكير وهو الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفضيل كأفضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله :

فما وجدت نساء بنى تميم   حلائل أسودين وأحمرين

وقوله :   منا الذى هو ما إن طرّ شاربه   والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوّج ذكرا كان أو أنثى بلا تاء وفعيل بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم للمذكر وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون . واعلم أن مالم يكن علما ولا صفة لا يجمع هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم إن صغر جاز فيقال الرجيلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله بواو ونون فى آخره) فى ذكر النون نظر تأمل (قوله فى حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله وياء ونون) فى ذكر النون نظر كما تقدم (قوله نحو جاء الزيدون) مثل به للعلم ومثله جاء القائمون فى الصفة (قوله ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بكسر الدال فى المثالين وذكرها هنا استطرادى وسيأتى البحث عنهما فى محلهما إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالواو) فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوى والشارح يقول إنه لفظى (قوله والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعانى شئ وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء فى يازيد ولا رجل بخلاف النون فى نحو يازيدان و يازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفى فى الوقف وإن كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل إن النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشئ غير عوض لذلك الشئ (قوله والأسماء الخمسة) بالجر عطفا على جمع المذكر السالم فى قوله والمراد بجمع المذكر الخ وقوله نحو جاء أبوك خبر لمبتدإ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ و يصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردود بايراد لفظ جاء ولفظى الكاف ومال فى ذو مال فان المراد بالأسماء المذكورة غير مارکب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم إلا إن كلفنا بحذف المضاف بأن تقول فى التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هى أبو أخو حمو الخ فى نحو جاء أبوك وأخوك (قوله بالواو) فيه التسامح السابق (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نائبة عن الضمة أى الذى فى الاسم المفرد (قوله وكل) مبتدأ أوّل وقوله من جمع إلى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدإ الثانى وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدإ الأوّل (قوله من المطوّلات) قد مضى محل التطويل ولله الحمد (قوله وأما الألف) فى إعرابه ماقدمناه فلا تغفل (قوله فى تثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى فعل الفاعل وهو ضم شئ إلى شئ . وأجيب عنه بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا فى غير ما موضع فالاضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهى على معنى من أى فى المثنى من الأسماء

الجمعية بواو ونون فى آخره فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدون فى قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطوّلات [وأما الألف فتكون علامة للرفع فى تثنية الأسماء

أومن إضافة الصفة للموصوف أي في الأسماء المثناة وقوله الأسماء لامحترز لها لأن غيرها لايثنى كما أن خاصة كذلك (قوله خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أى قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ماهو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاه فى شرح الألفية عند تعرّضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والده فى ذلك وأطال فى بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال إن ذلك مسموع فى قوله أنت سيرا سيرا وماأنت إلا سيرا وضربا زيدا وغيرذلك فكل ذلك عامله محذوف جوازا وهو من المصدر المؤكد وقال إن الحذف لاينافى التوكيد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ونوزع فى ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبى كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اهـ والنفس أميل إلى مذهب ابنه قال العلامة الشنوانى لايجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثنى) قد تقدم فراجعه إن شئت (قوله والمراد منه) أى من المثنى الذى أراده المؤلف أى من تثنية الأسماء المراد منه المثنى (قوله مادلّ) أى اسم دلّ على اثنين مخرج لما دلّ على أقلّ منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان وخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحدّاد فانه ملحق بالمثنى فى إعرابه لامثنى حقيقة . ثم اعلم أن هذا الحدّ ناقص فالتام أن يقول مادلّ على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصبا وجرا وخرج أيضا اثنان فانه لايصح إسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثن وخرج القمران لأنه لايعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو مايغايره فى الحروف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم أعزّ الاسلام بأحبّ العمرين إليك » أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام ، فغلب من سبقت له السعادة وهو يغايره فى الوزن يسرّ (قوله بألف) منه ألف ما فى قول بعضهم ملغزا :

* أتانا عبيد الله فى صحن داره * فأتانا مثنى أتان وهى الأنثى من الحمر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة فى نحو * لقد قال عبدا الله قولا عرفته * وقوله :

لقد طاف عبدا الله بالبيت سبعة وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبدا الله فى البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاحاجة إلى ذكره كما علمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط مايثنى ثمانية شروط : الأول الإفراد فلايثنى المثنى ولا المجموع على حده ولاالجمع المتناهى ولاالجمع المؤنث السالم . الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولايرد نحو يازيدان ولارجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لامن تثنية المبنى . الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوّزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم بحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان كما يقال فى جمعه سيبون وأما العلم الاضافى فانما يثنى جزؤه الأوّل على

خاصة] المراد من تثنية الأسماء المثنى والمراد منه مادلّ على اثنين بألف ونون فى آخره

الصحيح . الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو مايفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان و يازيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير كما مر . الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمرو فتغليب كما قدمنا . السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ لأن إطلاق القلم على اللسان مجاز قيل إن الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده فى ــ وإله آبائك إبراهيم و إسماعيل و إسحق ــ أى على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق فى المعنى الوجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران . السابع أن لايستغنى بتثنيته عن تثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لاسواآن أى فى القياس ولاينافى مجيئه شذوذا و بعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق من المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية . الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلايثنى الشمس والقمر وأماقولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولايفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس بفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده فى التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم فى بيتين وذيل الشيخ الأمير بيتا فى الآخر فقال :

شرط المثنى أن يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا فى النفى نلت الأملا

وقول الأمير ولا مستغرقا فى النفى وذلك فى قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لتثنيته لوجود التعارض (قوله فى حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله فى حالتى النصب والجر متعاق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر لمبتدإ محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الأخيرين لأن محلهما فى النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للانتصار بما ذهب إليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أى حال كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق إلى آخره) لما كان الفرق بين المثنى والجمع فى حالتى النصب والجر محل سؤال المبتدى بينه الشارح أطال الله بقاءه إعانة على فهمه فيكتفى بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما فى الشرح فقلت :

والفرق بين المثنى ثم إن جمعا فى حالة النصب والجر كما علما
فالخالدين بفتح الدال إذ ثنيا والنون مكسورة بعد إذا رقما
واجمعه بالكسر فى الدال افتحن نونه نحالدين اقــرأن جالا كما رسما
يارب صل على المختار من مضر محمد وعلى الآل كذا سلما

(قوله مكسور مابعدها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله :

يا أبتا أرقنى القــذان فالنوم لا تألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله :

فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر نحو جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدان فى قولك جاء الزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة . والفرق بين المثنى والجمع فى حالتى النصب والجر أن الياء التى فى المثنى مفتوح ماقبلها مكسور مابعدها وفى الجمع مكسور ماقبلها

على أحوذيين استقلت عشية   فما هى إلا لمحة وتغيب

و بعد الألف كقوله :

أعرف منها الجيد والعينانا   ومنخرين أشبها ظبيانا

(قوله مفتوح مابعدها) قد تكسر شذوذا كقوله :

عرفنا جعفرا و بنى أبيه   وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله :   وماذا تبتغى الشعراء منى   وقد جاوزت حد الأربعين

هذا ماقاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوّى بين فتح المثنى وكسر المجموع حيث قال :

ونون مجموع وما به التحق   فافتح وقلّ من بكسره نطق

ونون ماثنى والملحق به   بعكس ذاك استعملوه فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه فى التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) .

تنبيه : قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا إلى التعويض بهاعن التنوين ولم تحذف أل و إن كان التنوين يحذف معها نظرا إلى التعويض بهاعن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا فى النصب إن شاء الله تعالى (قوله وأما النون) إعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله إذا اتصل) اعلم أن إذا للجازم و إن لغير الجازم وهى حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل ماض مبنى على فتح فى آخره وأصله اوتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت فى التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف دلّ عليه ماقبلها أى إذا اتصل به الخ فالنون تكون علامة لرفعه والجملة من المحذوف لاموضع لها من الاعراب على فهم الفقير وهى التى تنصب إذا ، وأنشد بعضهم ملغزا فى مسئلة إن و إذا فقال :

سلم على شيخ النحاة وقل له   هـذا سؤال من يجبه يعظم

أنا إن شككت وجدتمونى جازما   و إذا جزمت فاننى لم أجزم

جوابه :   هذا سؤال غامض عن كلمتى   شرط و إن و إذا مراد مكلم

إن إن شككت بها فانى جازم   و إذا إذا أثبتها لم أجزم

و إذا لما قطع الكلام بفهمه   بخلاف إن فافهم أخى وفهم

(قوله ضمير تثنية) إن كانت التثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين : الأول أن الضمير لايشمل ما كان حرفا فى لغة أكلونى البراغيث . والثانى أن المثنى لايشمل نحو زيد وعمرو يضربان . والجواب عن الأول أن المراد بالضمير مجرد التسمية فلاينافى كونه حرفا فى بعض المواضع لأنه فى الأصل ضمير أولأنه لايبالى بحرفيته وعن الثانى المراد به ضمير المثنى فى الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالتحتانية أى اسما أوحرفا للغائبين تقول الزيدان يفعلان و يفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أنتما يازيدان تفعلان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان فى استعماله حرفا (قوله أوضمير جمع) أى واو جماعة كما مر

مفتوح مابعدها والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فى كل من التثنية والجمع [وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية] نحو يفعلان وتفعلان [أوضمير جمع]

البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمرو و بكر يضربون (قوله نحو يفعلون) بالتحتانية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون و يفعلون الزيدون (قوله وتفعلون) بالفوقانية اسما فقط وهو للخاطبين تقول أنتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية لاغير ولا تكون الياء فيه إلا اسما تقول أنت ياهند تضربين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في شرح اللمحة الأحسن أن تعد ستة اه و يقال على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبتين وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب و بالعكس و إلى انقسام المؤنث إلى حقيقي ومجازي وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتابان تجيبان على تأويلهما بالصحيفتين وتزيد الصيغ أيضا بالنظر إلى كون الألف والواو اسمين أو حرفين على لغة أكلوني البراغيث التي منها * وقد أسلماه مبعد وحميم * (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن إذا أريد تحريكه حرك بالكسر و إنما كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذا أتعدانني بضم النون الأولى وطعام ترزقانه بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذا أتعدانني بفتحها وتكون النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وسيأتي بقية البحث في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسما كما سيذكره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مر يضربان الزيدان بجعل الألف حرفا وأنت ياخالد وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت ياهند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكر على المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقترنان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث مع جعل الألف حرفا و يقترنان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكور وزيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائدا إلى اثنين لا إلى المثنى و يضربان زيد وعمرو بجعل الألف حرفا وفاعله اثنان لا المثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والعسل يقترنان وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل و يقترنان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت النون) أي مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنويا عند المؤلف (قوله وكذا أنتما تضربان) أي مذكرا ومؤنثا ففي الأول أنتما يازيدان تضربان وفي الثاني أنتما ياهندان تضربان ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مر الهندان تضربان وتضربان الهندان بجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والناران تقترنان للغائبتين والتأنيث مجازي والماء والنار تقترنان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازي وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقترنان الناران للتأنيث المجازي و بجعل الألف حرفا وتقترنان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازي على المذكر و بجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد تقومان وهو للاثنين لا المثنى وجهنم ولظى تقترنان وهو مثل الأول إلا أن التأنيث هنا مجازي وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجيبان بتأويل الصحيفة أي الصحيفتان والكتاب والقلم تجيبان بتغليب مايؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتجيبان الكتاب

نحو يفعلون وتفعلون [أو ضمير المؤنثة المخاطبة] نحو تفعلين هذه الأوزان تسمى الأفعال الخمسة وتكون النون التي في آخرها علامة على رفعها فهي مرفوعة بثبوت النون نيابة عن الضمة فتقول الزيدان يضربان فيضربان مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة وكذا أنتما تضربان

والقلم وهذا مثل الأول إلا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والزيدون يضربون)
ومثال مالوحنا أوّلا يضربون الزيدون بجعل الواو حرفا وزيد وعمرو وخالد يضربون لجماعة لا للجمع
وزيد وعمرو وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة وزيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب
الغائب على شخصين غائبتين ويضربون زيد وعمرو ودعد بجعل الواو حرفا وبتغليب المذكرين
على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكر الواحد على مؤنثين وبجعل الواو حرفا
ويضربون زيد وعمرو وخالد بجعل الواو حرفا لجماعة لا للجمع وأنت والزيدان يضربون بتغليب
المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة
وأنت ياعائشة وزيد وعمرو يضربون بتغليب المذكرين على المخاطبة ويضربون زيد وعمرو
وأنت ياعائشة بتغليب المذكرين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائشة
بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأنتم تضربون) مثال
مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى
وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابتا وأنت وزيد وحفصة تضربون
بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يا بكر وأنت ياهند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على
المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمرو تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة
تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه
أنت يانار تتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر إلى ماحذف فاعله صارت الجملة مائة
وستة وإنما ذكرت جميع مامر لشدة احتياج المبتدى إلى مثل هذا (قوله فكل هذه الأمثلة) أي الخمسة
مرفوعة وكذا كل مامثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنث الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكر نظرا إلى
المضاف إليه مع كون المضاف أهلا للحذف أي صالحا فالتأنيث مكتسب من المضاف إليه قال ابن مالك :

وربما أكسب ثان أولا   تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله وعلامة رفعها ثبوت النون) أي النون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها (قوله والألف
في الأول والثاني فاعل) أشار به إلى أنها اسم لا حرف وإن كان تصييرها حرفا جائزا لأن الشارح لا ينظر
لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع في قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو
على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا في بابي الفاعل والبدل مما يشفي العليل إن شاء الله تعالى
(قوله والواو في الثالث والرابع) أي في قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله والياء في الخامس)
أي في قوله تضربين فاعل (قوله وللنصب) أي من حيث هو لا بقيد كونه في الفعل فقط أو في
الاسم فقط أو فيهما لأنه على الأول اثنان وعلى الثاني أربعة وعلى الثالث ستة كما قدمنا . وهو لغة
الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أي مستو مستقيم . واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظي
نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماناب عنها وتسمى
نصبا لانتصاب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون
وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر
خبره تقدم وهو قوله أوّلا وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هي وما عطف عليها بدل
مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدإ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل
محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أي منها الفتحة . اه
عبد المعطي (قوله والألف) أي ووقعت بعد فتحة ظاهرة لامحالة بخلاف الواو فانها قد تقع

والزيدون يضربون وأنتم تضربون وأنت تضربين فكل هذه الأمثلة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل [وللنصب خمس علامات الفتحة والألف والكسرة والياء

بعد ضمة مقدرة كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثانى الماتن وعلى الأول العمريطى فى نظم هذا المتن حيث قال :

للنصب خمس وهى فتحة ألف   كسر وياء ثم نون تنحذف

(قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى: ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد عن الاضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلأنها تنشأ عنها إذا أشبعت فقامت مقامها ولذا ثنى بها وثلث بالكسرة لأنها تنوب عنها فى جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة فى الاسم الذى لاينصرف وربع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعد المشابهة وإنما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهى) أى الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدين والزيدين) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثانى مكسورها لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على مامر فى قول المؤلف فأما الضمة ولايحتاج إلى إعادته ههنا فافهم إن كنت ذكيا وإلا فالبليد لايفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل (قوله فى ثلاثة مواضع) فى حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشىء من الشىء نظرا إليه وماعطف عليه أو بدل البعض من الكل على ماقررنا لك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفرده وقد تقدم الكلام عليه فى الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كيضرب أومعتله كيدعو ويخشى ويرمى إلا أنه يقدر فى نحو لن ترضى لامطلقا ونحو لن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء وإن كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم يضم ماقبلها على مابيناه فى زلال الأمثال (قوله إذا دخل عليه ناصب) لاحاجة إليه لأن الشىء لاينصب إلا بناصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وان كان الأولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع إذا خلا عن ناصب أو جازم وفى آخره فى قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم إذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولوية وهو ذكره فى أول الكلام ثم اكتفى به فى نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شىء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاه الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر فى شرح قوله إذا لم يتصل فان الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع واحد والياء لها موضعان لاثلاثة . لايقال يجاب بأن المراد بالجامع ماقابل الواحد . لأنا نقول إن سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولايجرى ذلك الجواب فى الألف والكسرة والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلا موضع واحد قاله فى بعض الحواشى (قوله إذا نصبت) يجوز فى التاء الاسكان والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى عائد للمواضع ويجوز أن تفتح على إرادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره إذا نصبتها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أى ولو مقدرة كما فى الفتى ويخشى (قوله فالاسم المفرد) ولافرق

وحذف النون] علامات النصب خمسة واحدة منها أصلية وهى الفتحة نحو رأيت زيدا وأربعة نائبة عنها وهو الألف نحو رأيت أباك والكسرة نحو رأيت الهندات والياء نحو رأيت الزيدين والزيدين وحذف النون نحو لن يضربا [فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شىء] يعنى أن هذه المواضع الثلاثة إذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد

نحو رأيت زيدا فزيدا مفعول منصوب بالفتحة وجمع التكسير نحو رأيت الرجال والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب نحو لن أضرب فأضرب فعل مضارع منصوب بلن [وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك] يعنى أن الأسماء الخمسة تكون فى حالة النصب منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك وهى حماك وفاك وذا مال فكلها منصوبة بالألف

فيه بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف وذلك نحو ـ ياقومنا أجيبوا داعى الله ـ وأكل الكمثرى موسى ورأيت غلامى وإذ ابتلى إبراهيم ربه وشاهد الحبلى أشار إلى مثال واحد وهو ما كان منصرفا ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) إن أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل إما بأن يقال فمثال التى فى الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد فى رأيت زيدا (قوله فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب إليه المؤلف من أن الاعراب معنوى كما تقدم فى غير ما موضع ولعلنا نزيد فى الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤوّل فيه ما أوّل به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التى فى جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو جمع التكسير نحو الرجال فى رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه اسما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بلن) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على إرادة اللفظ وقد تقدم فى صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فى الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التى ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أى وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبا فى نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) إن قلت أى فائدة فى هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار فى المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذى قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو . قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار فى الخارج فيما ذكر لأنه بقى لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيرا أى نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو فى جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أى أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لا حاجة إلى هذا فانه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النصب إلا فى حالة كونه منصوبا وقد عرفت الجواب فيما مر آنفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى إذا دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال إن ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للمبتدإ فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أى حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة إلى الكاف الدالة للخطاب فانه يجوز أن تضاف إلى غيره فتقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهى حماك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد فى شرح هذا الموضع بقوله مبينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة فى إعادة نحو هنا وإن أجاب عنه محشيه .

تنبيه : لا يحكم فى أن أباها من قول الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

أنه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من ينبه عليه (قوله أيضا وهى حماك وفاك وذا مال) أى من رأيت حماك فحماك وما بعده خبر هى مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هى لفظ حماك إلى آخره (قوله فكلها) أى الثلاثة التى هى قوله حماك

أو هي مع ماض وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الألف أي نائبة عن الفتحة لأنها في الأسماء الخمسة (قوله وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافا لعبد المعطي حيث جعلها للاستئناف (قوله فتكون) بالتأنيث أي الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ماقدمنا أولا وجمع المؤنث السالم مر تعريفه (قوله نحو خلق الله السموات) أي وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت إلى نحو إلى غير ذلك من أوجه إعراب نحو وهذا مما لا يخفى (قوله وإعرابه) أي إعراب قوله تعالى ــ خلق الله السموات ــ في الأمير في حاشية الشذور أي تطبيقه على القواعد العربية كما في الفيشي ونص عليه الدماميني على المغني ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال إقرائي الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والألف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو اعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس إلا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشد علي النكير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكره أيضا حين عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا إليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين وافقني فلله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على إرادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدإ والخبر في محل رفع خبر قوله وإعرابه . فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكمنا بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدإ والاخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة . أجيب بأن قولنا خلق فعل ماصدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لا خلق الواقعة في كلام شارحنا هنا فانها اسم لارادة الكلمة فليتأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فلينظر هناك (قوله فاعله) أي من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لا لفظ الجلالة فليتفطن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من إظهارها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعا اه وسبقه إلى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجدا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور: أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذا كوّن الله خالقا للعالم غير ذات العالم. وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم . وثالثها أن نقول العالم ممكن فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفسه العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل اه تصريح (قوله منصوب بالكسرة) إنما نصب

نيابة عن الفتحة [وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم] نحو خلق الله السموات وإعرابه خلق فعل ماض. ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائى ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا إذا لم تردّ إليه فى الجمع وأما إذا ردت اللام فى الجمع كسنوات أوسنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أوسنهات بالكسر اه أشمونى والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به إلى أن كسرة هذا الجمع كسرة إعراب وذهب الأخفش والمبرد إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال فى فتحة مالاينصرف حالة الجر وذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب كذا فى شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع و يجوز قراءته بالرفع على الأصل و بالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا لمؤنث وعليه فلايجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله فى التثنية) أى المثنى كما عرفت فيما ذكرنا فلاتغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه فى الاعراب بالحروف اه شيخ خالد فى شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أوأعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء (قوله المفتوح ماقبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وماناب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما إن جعلناها بمعنى الذى و إن جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما فما معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ماقبل الياء فى المثنى إبقاء على الحركة الثابتة فى الرفع مع عدم الثقل و إشارة إلى أن الياء منقلبة على الألف وأما تعليل الشيخ خالد فى التصريح بأن النون فى المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ماقبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين و بينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود فى حالة الاضافة والثانى أنه غير موجود أيضا فى لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها فليتأمل (قوله المكسور مابعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه إذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر إذ النون محذوفة لدى الاضافه تقول رأيت غلامى زيد ، و يمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها فى هذا المثال ومايشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثنى (قوله والثانى) معطوف على قوله فالأول يعنى فى قوله والزيدين مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ماقبلها) إعرابه كالذى تقدم فى المثنى و إنما كسر ماقبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أبقيت الياء ولالتباس الرفع بغيره لو قلبت الياء لضمة ماقبلها واوا مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسرة ماقبل الياء للمجموع إن حذف نونها بالاضافة اه رضى . فان قيل قد لاتوجد الكسرة فى نحو مصطفين . أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفين مصطفيين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفين (قوله المفتوح مابعدها) قد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا)

تنبيه : أيضا من آض إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا و يجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيد و يقوم أيضا عمرو أى أرجع إلى الاخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أوأخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا إلى الاخبار عنك بقيام عمرو وقد لايقع كما فى قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع إلى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم [وأما الياء فتكون علامة للنصب فى التثنية والجمع] نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثانى منصوب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون

فعلم

عوض عن التنوين فيهما [وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الأفعال التى رفعها بثبات النون] يعنى أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى الأفعال الخمسة نحو لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلى فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف فاعل فى الأول والثانى والواو فاعل فى الثالث والرابع والياء فاعل فى الخامس [وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة] علامات الخفض ثلاثة واحدة منها

فعلم أنها لاتستعمل إلا مع شيئين ولو تقديرا بخلاف جاء زيد أيضا و بينهما توافق فى العامل بخلاف جاء ومات أيضا و يمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمرو أيضا قاله ابن حجر فى شرح المنهاج فى آخر باب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى ارجع إلى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى راجعا إلى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت فى الرفع أن أبسط الكلام فى النون هنا فذكرت وفاء بالعهد . اعلم أن النون فى جمع المذكر جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة فى مررت ببنين كرام ورفع توهم الافراد فى نحو المهتدين وحمل مالاتوهم فيه على مافيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد . ورد بأن الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين فى الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شىء فجىء بالنون عوضا عن التنوين وعليه ماقاله شارحنا أبقاه الله بالسلامة فى مواضع من هذا الكتاب . ورد بأن النون جىء بها فى المثنى الذى لاتنوين فى مفرده لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفرده أحمد بلاتنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معا فى الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين . ورد بأنها إذا لم تكن عوضا عن أحدهما فأولى عنهما معا وأيضا قد ثبت النون فى الوقف والحركة والتنوين لايثبتان وقفا وهذا الخلاف مما لاطائل تحته اه عبادة على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى فى المثنى والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لايكون فى الأسماء كما لايكون سابقاه فى الأفعال بخلاف الفتحة فانها فى الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحتية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله فى الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التى الخ وفى أكثر نسخ المتن إثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النساخ إذ الوصف يغنى عنه (قوله التى رفعها بثبات النون) التى اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وها مضاف إليه عائد للتى بثبات الباء جارة وثبات مجرور بالباء مضاف والنون مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدإ والجملة من المبتدإ والخبر لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التى (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله فى الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لاينحصر فى الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلا ولن تفعلا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلى) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بلن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا إلى كل (قوله والألف فاعل) أى فى مثل هذا التركيب وأشار به إلى أنها اسم وأما فى قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله فى الأول والثانى) أى فى لفظ لن يفعلا ولن تفعلا (قوله فى الثالث والرابع) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الخامس) أى فى قوله لن تفعلى (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغى أن يقدم على مااختص بالأفعال تقديما للأشرف على غيره وفى بعض الحواشى أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص و إن أجيب عنه بأنه نظر إلى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التى ارتكبها المصنف مختصة بالخفض فليتأمل . والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيرى فى مدح خير البرية :

خفضت كل مقام بالاضافة إذ ... نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

أصلية وهى الكسرة نحو مررت بزيد واثنان نائبان عنها وهى الياء نحو مررت بأخيك والزيدين والزيدين والفتحة نحو مررت بإبراهيم [فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنث السالم] فالاسم المفرد نحو مررت بزيد والفتى وجمع التكسير نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود

واصطلاحا على القول بأنه لفظى هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها (قوله وهى الكسرة) وهى من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قدمها إذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعا فقدم وضعا (قوله نحو مررت بزيد) مامثل به الاسم المفرد المنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلأنها تنشأ عن الكسرة عند إشباعها لأن المكسور إذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا ثنى بها لكونها بنتها وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فى جمع المؤنث السالم فتعاوضتا فى نيابة كل عن الأخرى ولذا ثلث بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة ونائبان خبره وها فى عنها عائدة إلى الكسرة (قوله والزيدين والزيدين) الأول بفتح الدال للمثنى والثانى بكسرها لجمع المذكر السالم (قوله فأما الكسرة) أماحرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة فى الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما فى عبد المعطى وقد مر (قوله فى ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون وثلاثة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكما والأول كزيد والثانى هو مالاينصرف إذا أضيف أواقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج إلى أنه يكون منصرفا مطلقا : أى زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فقائل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر فى مثل الأحمد ومساجدكم لوجود أل أوالاضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجر بالكسرة وسيأتى فى كلام الشارح أطال الله بقاءه . ونتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلامة الأشمونى : واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم و إن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به .(قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فانه يجر بالفتحة ولم يقل فى الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للمبتدى ولأنه ربمايتوهم أن المنصرف مجموعهما أوأن هذا من باب التغليب : أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفا ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت فى مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لاللتمكين والصرف هو تنوين التمكين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذ لاداعى إلى حذفه هنا ولافرق فيه بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أومقدرا للتعذر أوللثقل أو للمناسبة نحو مررت بالناضى وغلامى والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الاعراب والثانى لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذ لاداعى إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أوحكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت فى مساجدكم أومقرونا بأل نحو ـ وأنتم عاكفون فى المساجد ـ ولافرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أومقدرا للتعذر أوللثقل أو للمناسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت فى بيوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول مثال للظاهر الإعراب مع كونه مذكرا والثانى للمقدر مع كونه مذكرا أيضا وتقديره للتعذر والثالث

لظاهره

لظاهره مع كونه مؤنثا ومعنى الأسارى تقدم مبسوطا فى الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) مالم يكن علما فاذا كان علما جازفيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحوعرفات وهوعلم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام. واختلف العرب فى كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لأنه فى الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب إعراب مالاينصرف فيترك تنوينه ويجرّه بالفتحة مراعاة للتسمية فالأوّل راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اهـ عبد المعطى وأبوالنجا وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس :

تنورتها من أذرعات وأهلها　　بيثرب أدنى دارها نظرعالى

ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره .

تنبيه : محل جواز الأوجه الثلاثة فى هندات إذا كان علما لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل فى شرح التسهيل من أنه لافرق حيث مثل له بهندات علم رجل أوامرأة محل نظر كما قاله الشنوانى ويس على الفاكهى (قوله نحومررت بالهندات) أى باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لاجرم أنه لافرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف) أى التنوين كما بينه الشارح فيما بعد . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غيرأمكن ولامتمكن ولاأمكن فالأوّل المنصرف والثانى غيرالمنصرف والثالث المبنى ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة فى التمكن وهوالعارى عن شبه الفعل وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه . قال الشنوانى: اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه شاذ . وردّ بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اهـ (قوله والصرف هو التنوين) أى عند المحققين ، وقيل الصرف هوالجرّ والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبينا　　معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهوالصوت لأن فى آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة * له صريف صريف القعو بالمسد * أى صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالحبل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والمسد الحبل ، وقيل من الانصراف : أى الجريان فى جهات الحركات ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل إلى أصله ، وقيل من الصرف وهوالفضل لأن له فضلا على مالاينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبرمقدّم ومبتدؤه قوله علامات والتى اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التنوين صلته (قوله تطلب من المطوّلات) تكفل بتطويل ماذكره إن شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أما حرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة : أى أمارة وهو خبر تكون على ماتقدّم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غيرمنصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مرّ الكلام على الثلاثة فى الرفع والنصب فلا نعيده هنا .

تنبيه : تقدير الاعراب للتعذر أوللاستثقال كما يكون فى المعرب بالحركات كما ذكره الشيخ فى باب الاعراب يكون فى المعرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستثقال فى جميع الأحوال جاءنى أبوالحسن

وجمع المؤنث السالم نحو مررت بالهندات والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف والصرف هو التنوين والأسماء التى تقبل التنوين أو لا تقبله علامات تعرف بها تطلب من المطوّلات [وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الأسماء الخمسة والتثنية والجمع]

ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وجاءني صالحا القوم اه شنواني . وضابطه أنه إذا كان الاعراب بالحروف وافقه ماقبله ولاقى ساكنا فأبو الحسن إعرابه بالواو ووافقه ماقبله وهو الضمة فخرج مالم يوافقه ماقبله نحو جاءني مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأول ولا الياء في الثاني لعدم مايدل عليهما . وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون إعرابه مقدرا ويدخل في الضابط المتقدم (قوله أن هذه المواضع) هذه اسم أن والمواضع بالنصب إمانعت وإماعطف بيان قال في المغني في بحث أل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف . وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه اه (قوله علامة على الخفض) فيه إشارة إلى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ماقال أبو النجا وعبد المعطي . وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الياء : أي حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غيرظاهر إلا أن يقال إن في هذا حذفا بأن يقال فمثال الياء في الأسماء الخمسة نحو الخ (قوله مجرورة) أنثه مع كون المبتدإ لفظ كل لاكتسابه من المضاف إليه التأنيث (قوله والتثنية) أي مطلقا مذكرا كما مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهندين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثنى) أي ففيه إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كما مر غير مرة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور مابعدها) أي فيما مثل به وإنما قلنا ذلك لأنه لايلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الاضافة نحو نظرت إلى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر (قوله المفتوح مابعدها) هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أما تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائد للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدإ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله في الاسم الذي لاينصرف) أي لاينون مطلقا أي مفردا كان أو جمع تكسير (قوله إنما يعرف خفضه) إن قيل لاحاجة إليه لأن الشيء لا يكون مرفوعا إلا لعامل الرفع ولا يكون منصوبا إلا لعامل النصب ولا يكون مخفوضا إلا لعامل الخفض فكأن هذا الكلام لا فائدة فيه . أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم إذ المبتدي لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجر قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقي إلى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق بيعرف (قوله نيابة) حال من الفتحة : أي حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن مايخص بالفعل وهو أفعل (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال :

يعني أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال فكلها مجرورة بالباء وعلامة الجر فيها الياء نيابة عن الكسرة والتثنية بمعنى المثنى نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة الجر فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح مابعدها والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد [وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لاينصرف] يعني أن الاسم الذي لاينصرف إنما يعرف خفضه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وإبراهيم

وكل

وكل أسماء النبيين العلا — فى عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أر بعاستسرد — هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها — لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة فى الأوّل — وفقط شرط عجمة فيمن ولى
استثن من أسماء أملاك السما — رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب — أسماؤهم منسو بة نلت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف — حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة — مع علم وفى السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ماعدا — شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفى جمادى — لألف التأنيث ع المرادا
ورجب مع صفر إن عينا — فامنعهما الصرف و إلا نوّنا
والمنع فيهما أتى بالعدل — مع علمية فخز للفضل انتهى

(قوله فكل منهما) أى من قوله أحمد وابراهيم (قوله مجرور بالباء) أى مجرور بالباء فى الأول وبالتبعية فى الثانى إذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لاينصرف) والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فى الأول والعلمية والعجمة فى الثانى كما تقدّم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لاينصرف مفسرا بكونه لاينوّن وقد تقدّم الكلام عليه (قوله والاسم الذى لاينصرف) الاسم مبتدأ والذى اسم موصول نعت له وجملة لاينصرف صلة الموصول وخبره قوله أقسام كثيرة . فان قيل المبتدأ وهوقوله الاسم مفرد والخبر وهوقوله أقسام جمع ولايخبر عن المفرد بأنه كثير فكمالايقال زيد كثير لايقال ههنا . أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذى لاينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذى لاينصرف ذوأقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذى لاينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولناله وحذف للعلم به وكثيرا مايحذف الخبر مثل قوله تعالى ـ سلام قوم منكرون ـ أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون أونحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدّمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غيرأمكن وقسم غير متمكن وغيرأمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحرف التى ذكرها ابن مالك بقوله :

كالشبه الوضعىّ فى اسمى جئتنا — والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا — تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غيرأمكن لمشابهته الفعل . قال الحريرى :

هذا وفى الأسماء مالاينصرف — فجرّه كنصبه لايختلف
وليس للتنوين فيه مدخل — لشبهه الفعل الذى يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع إحداها للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة فى قول بهاء الدين بن النحاس :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة — ركب وزد عجمة فالوصف قدكملا

فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف أى لاينون لأن الصرف هو التنوين والاسم الذى لا ينصرف أقسام كثيرة

أوواحدة تقوم مقام العلتين و إنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فاذاحصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل فى الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف ونبين وجه ذلك بكلام نفيس فى الفصل إن شاء الله تعالى . ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول الجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشىء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فانها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكر أكمل من الأنثى والكامل أصل ومادونه فرع : أى فى الغالب فلايعترض بوجود مؤنث أشرف من المذكر كما قيل :

وما التأنيث عيب لاسم شمس ولا التـــذكير فخر للهلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم : أى لأن وضع الاسم للشىء لايمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشىء فى الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الافراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا فى سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية إذ حق كل لسان أن لايخالطه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أوواحدة تقوم مقام العلتين هى منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أوالمقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ماهى فيه فلايقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعل أومفاعيل لكن لايشترط فى الصيغة أن يكون أولها ميما إذ المعتبر موافقتهما فى الهيئة والزنة لافى الحروف وقديقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لانظير له فى الآحاد : أعنى لامفرد عربيا على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل . قال ابن مالك :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده فى شرح هذا البيت إن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه إلى آخر ماقال وقد ألغز العلامة الحريرى رحمه الله تعالى فى مقاماته هـذا اللفظ فقال : أى اسم يتردّد بين فرد حازم ، وجمع ملازم . قال فى شرحه قال بعضهم هو واحد وجمعه سراويلات فعلى هذا القول هوفرد وكنى عن ضمه الخصر بأنه حازم . وقال آخرون : بل هو جمع واحده سروال مثل شملال وشماليل وسربال وسرابيل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم : أى لاينصرف اهـ ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافا لمن زعم الحريرى وأما الجوارى فقد ذكرناه فى باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورقتين فلتراجع ، وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء المجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصـل إذا سمى بشىء من ذلك ويكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل فى وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل ، وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كفعال بضم أوّله ومفعل بفتح أوّله وثالثه

وسكون

وسكون ثانيه إذا بنى عليه العدد من واحد إلى عشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة و إما تقديرا كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير ويه وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن تكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله أكالب جمع أكلب وهو جمع كلب وأناعيم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحتين ومساجد جمع مسجد ومصابيح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالمثال الأول جمع الجمع والمثال الثاني جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال وهي جمع أصل بضمتين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال :

أفدني أيها النحوي جمعا له جمع يجيء بالاطراد
وجمع الجمع يجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد

انتهى

وقد مر وجهه. ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علما فكل منهما ممنوع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء و بيضاء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمر وزفر وزحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة إلى المعنى قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة إلى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا مع العشرة بادخالها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة إلى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصور نحو حبلى ومرضى وذكرى وقد مر وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منقولا من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه علما علة راجعة إلى المعنى وكونه مؤنثا علة راجعة إلى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرارا عن إلغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل إن شاء الله تعالى . واعلم أنه إن كان التأنيث المعنوي ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح و إذا سمي مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري :

وليس مصروفا من البقاع إلا أنواح جئن في السماع
نحو حنين ومنى وبدر ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية

أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان و التركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم و بك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا وحضرموت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والتركيب وهو علة راجعة إلى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذنجانة فيسكن آخرهما والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهى علة راجعة إلى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف و إن كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية وألغزت فى هذا فقلت :

أياعلماء العصر لازال فضلكم ... سماراان أشرقت بكم حق فى عرف
أبينوا فما لفظ إذا كنت مادحا ... به فالجمع يمنعون من الصرف
و إن كان مهجوّا به فاصرفنه ... بما شئتمو هــذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهى علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهى علة راجعة إلى اللفظ قال الأهدل و بنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كابراهيم و إسماعيل و إسحاق و يعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والعجمة وهى علة راجعة إلى اللفظ و يشترط فى العجمة أن يكون الاسم علما فى العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لخفته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين .

تنبيه : ما أسلفناه إذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليــه أل فان كان مضافا أو دخلت عليــه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصليت فى المساجد كما قدّمنا ثم إنّ الشاعر لما اضطرّ إلى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساغ ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك :

ولاضطرار أو تناسب صرف ... ذو المنع والمصروف قد لاينصرف

وقال الحريرى : وجائز فى صنعة الشعر الصلف ... أن يصرف الشاعر مالا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال ، فمثال الاضطرار قول امرىء القيس :

و يوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلى

والخدر بكسر الخاء الهودج ومرجل أى مصيرى راجلة ومثال التناسب نحو سلاسلا وأغلالا فى قراءة من نوّن سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح فى شرحه للألفية عن بعضهم :

قد منعتم صرف الدنانير عنى ... ولكم فى الورى هبات كثيرة
وأنا شاعر وفى شرع نظمى ... صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصروف قد لاينصرف كقوله :

وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس فى مجمع

هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فحينئذ يمكن أن يخرّج النظم على مذهبهم قال الرازى يجاب عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شيخى فى مجمع اه .

خاتمة : قال الأشمونى قال فى شرح الكافية مالاينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا و ينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا و ينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا و يتحتم منعه مصغرا فالأول نحو بعلبك وطلحة

و زينب وحمراء وسكران و إسحق وأحمر و يزيد مما لايعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقى وصيغة منتهى الجموع والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلوجىء فى التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف والله أعلم اهـ بحروفه (قوله وله حدود) له جار ومجرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعرّفات وهو قسمان تام وناقص فالحد التام مافيه جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص مافيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق . قال فى السلم :

فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لاقريب وقعا

وكثيرا مايستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحا (قوله وعلامات) قد قدّمنا فى الباب معنى العلامات (قوله تطلب من المطولات) قد مضى محل التطويل فلله الحمد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد للمبتدى والجملة من أن ومعمولها فى محل رفع فاعل يكفى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل فى محل رفع خبر إن المكسور الهمزة فى قوله فان المبتدى (قوله أن يتصوره) التصور هو إدراك المفرد . ولما كان التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدى فى أول تعلمه يكفيه أن يتصور ماذكرأوّلا أراد الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ماذكره على جهة التصور وأراد أن الذى بسطنا ثم من جهة التصديق وأراد أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم ينبغى أن يطالع فى غير هذا الكتاب فقصد الشارح بوضع هذا الشرح التمرين فى أول أمر المبتدى لاسيما والمتن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان) للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولامدخل فيه للأسماء كما قدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه لغة القطع تقول جزمت الحبل أى قطعته واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون وما ناب عنه وسمى جزما لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من ألقاب الاعراب .

فائدة : لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه فى الشرف جعل العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل والله أعلم (قوله السكون) بدل من علامتان بدل مفصل من مجمل و بدل المرفوع مرفوع و إن نظرت إليهما معا يمكن أن يكون بدل الشىء من الشىء (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أوالنون كما سيأتى (قوله فالسكون علامة أصلية) أى ولذا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع) كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة إلى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ماعليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدإ والخبر . فالجواب ماقدمنا عند قول المصنف وهى من و إلى فلتراجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدإ أى ولذا أخره عن الأصل (قوله مجزوم) أى بلم

وله حدود وعلامات يعرف بها تطلب من المطوّلات فان المبتدى يكفيه فى أول الأمر أن يتصوّره إجمالا والله سبحانه وتعالى أعلم .

[وللجزم علامتان السكون والحذف] فالسكون علامة أصلية نحو لم يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والحذف ينوب عن السكون نحو لم يضربا ولم يخش زيد فيضربا فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ويخش فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه

حذف الألف [فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر] المراد بالصحيح الآخر أن لايكون فى آخره ألف أو واو أو ياء نحو يخشى ويدعو ويرمى

(قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحا هو حذف الحركة . فان قيل حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهى الحذف و يكون الحذف شاملا لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون . أجيب لما كان وضع هذا المتن للتسهيل على المبتدى أراد التصريح بالمقصود. فان قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحا حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحا كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز . أجيب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنويا أو لفظيا أما الأول فظاهر وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى إذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نونى النسوة والتوكيد لأن الجازم إذا دخل على مافيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله الجزم أوعلى مافيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى و يدعو و يرمى غير صحيح كما سيأتى .

تنبيه : و إذا تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر نتعرض لأقسام الأفعال فنقول : اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتلّ عند النحويين وعند الصرفيين كيرمى و يدعو و يخشى وصحيح عند النحويين معتلّ عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد و يقرأ و يقوم ومعتلّ عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى فأما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحا عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه فى العلامة الثانية إن شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد و يجوز أن يدغم نحو لم يمدّ بالفتح ولم يمدّ بالضم ولم يمدّ بالكسر والأوّل يفتح لكون الفتح أخفّ الحركات والثانى يضم تبعا لعين مضارعه ولذلك لم يجز الضم فى يفرّ و يمد من أمد لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر نحو- قالت امرأة - وقد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة إذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لايكون صحيحا بل هو سبب كون الفعل صحيحا فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد فى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن الخ فما واقعة على المضارع إذ الصحيح هو المضارع لا العدم المذكور و إن كان الاعراب صحيحا بوجود العائد فتدبر (قوله أن لايكون فى آخره) لوأسقط الشارح أبقاه الله بالسلامة لفظة فى لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتلّ غير حرف العلة وليس كذلك و إذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفا لنفسه فتدبر و إنما قال المراد الخ إشارة إلى أن الصحيح الآخر ما انتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة و إن كان آخره همزة أوحرف علة كيقرأ و يمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أوواو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين . قال الحريرى :

والواو والياء جميعا والألف هنّ حروف الاعتلال المكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النفى لا داخلة فى المراد

(قوله

(قوله مثال الصحيح الخ) مبتدأ مضاف والصحيح مضاف إليه وقوله يضرب خبره (قوله فاذا دخل عليه جازم) أشار به إلى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ما سكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحا إسقاط حرف العلة أو النون للجازم و إنما قلنا للجازم احترازا من نحو ـ سندع الزبانية ـ لأن الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو ـ لتبلون ـ فان النون حذفت لتوالى النونات والأصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى التى هى لام الفعل لالتقاء الساكنين و إنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائبة عن الفاعل فهى عمدة والعمدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلة لا كلة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهى بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصارت لتبلون فحينئذ علم أن حذف نونه لا للجازم فلم يدخل فى هذا الباب أعنى باب الحذف الذى يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فانه مؤنث لفظا والنون فانه مؤنث معنى (قوله علامة) أى أمارة وهو خبر يكون وفيه ما مر (قوله للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل إلى الآخر ويغتفر وصل أل للمضاف لكونه اسم صفة من كونها واصلة للمضاف إليه . قال ابن مالك :

ووصل أل بذا المضاف مغتفر   إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

وهذه الاضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر . قال ابن مالك :

وذى الاضافة اسمها لفظيه   وتلك محضة ومعنويه

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله :

و إن يشابه المضاف يفعل   وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه فى شرح الألفية فراجعه إن شئت .

تنبيه : عبر بالمعتل دون المعل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمى (قوله لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف .

تنبيه : لا يوجد فعل آخره ألف إلا منقلبة عن الواو نحو يدعى مبنيا للمجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقا (قوله والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف . فأجاب بأن فيه دليلا على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها فاذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافيا فى الدلالة (قوله ولم يدع) مثال لما آخره واو .

فرع : لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائية فانها مبنية وخرج بكون الواو فى الآخر ما كان فى الوسط و إن كان محذوف الآخر كما فى يا ثمو منادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يا ثمى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذو بمعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفا للنصب وياء للجر وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو دلو فانه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدلو بقلب ضمة اللام كسرة لعدم الوجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت فى رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله ولم يرم) مثال لما آخره ياء .

مثال الصحيح الآخر يضرب فاذا دخل عليه جازم يكون مجزوما بالسكون نحو لم يضرب زيد [وأما الحذف فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر] نحو لم يخش زيد فيخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها وزيد فاعل ولم يدع زيد فيدع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون والضمة قبلها دليل عليها وزيد فاعل مرفوع ولم يرم زيد فيرم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وزيد فاعل

تنبيه : ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليا فاذا كان حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ماقبلها كيقرأ مضارع قرأ ومكسور ماقبلها نحو يقرى مضارع أقرأ ومضموم ماقبلها نحو يوضو مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسى لسكون الهمزة ساكنة و إبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ماقبلها قياسى و يمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال و إن كان الابدال قبله فهو إبدال شاذ لسكون الهمزة متحركة و يجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر فى كلامهم وعليه الأكثرون وماذكر من جواز الاثبات والحذف هو ماذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الابدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف البدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اهـ توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشرى الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفا مثلا قال يس والأظهر الأول بل لا وجه للثانى اهـ قال الفقير بل الوجه للثانى نظرا إلى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفى الأفعال) معطوف على قوله فى الفعل المضارع وقوله التى اسم موصول نعت له ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدإ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هى الأفعال الخمسة) إشارة إلى أنها هى المرادة للمصنف وفى بعض نسخ المتن إثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تسكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تسكون واسمها عائد إلى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين (قوله حذف النون) أى نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أى فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا ولم تضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثانى بالمثناة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان إلى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أى نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أى فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدإ محذوف تقديره وهو مجزوم .

خاتمة : حاصل ماذكر فى هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهى الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم و باقى العلامات فروع الألف فى المثنى رفعا وفى الأسماء الخمسة نصبا والواو فى الأسماء الخمسة رفعا وفى جمع المذكر السالم رفعا والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم نصبا وجرا وفى الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة فى جمع المؤنث السالم نصبا والنون فى الأفعال الخمسة رفعا والحذف فى الفعل نصبا وجزما لكنها فى الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة وقد مضى شرحنا فى باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وجىء بها للفصل لما بعدها عما قبلها وهو خبر لمبتدإ محذوف تقديره هذا فصل و يجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله و يجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة و يساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره

[وفى الأفعال التى رفعها بثبات النون] هى الأفعال الخمسة يعنى أن علامة الجزم فيها تسكون حذف النون نحو لم يضربا ولم تضربا فهما مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والألف فاعل ولم يضربوا ولم تضربوا كذلك مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والواو فاعل ولم تضربى مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] هذا الفصل يذكر فيه جميع ماتقدم

من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال «لا وتران في ليلة» وسيأتي أتى أذكره إن شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك :

وقد يجرّ بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنواني قيل إن هذا إن ذكر بعده مايتعلق به وإلا فهو مبنى فيقرأ ساكنا كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن المقتضى للبناء هنا ليس إلا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لأن التركيب وإن فقد مع مايليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه اه .

تنبيه : الفصل مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عن ماقبلها لتميزها عنهما وعلى الثانى مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسى وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلى فلا حاجة إلى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اه من بعض الحواشي (قوله في الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب إلى هنا (قوله لكنه) استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكأن قائلا يقول إذا ذكر المصنف مافي الباب السابق فما مراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الايهام بقوله لكنه والهاء عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل عائد للماتن ومفعول عائد لجميع ماتقدم (قوله والقصد) أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ماتقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به مايتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكأنه قال إن المصنف لايخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولا مفصلا) أى لاستيفائه الأحكام من الشيء (قوله ثم يذكرونه مجملا) أى إن عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولا مفصلا لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانيا مجملا لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولايرد على هذا قولهم إن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اه عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطلق لقوله والقصد ذكره هنا مجملا على مافهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تمرينا من تتمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوّده فيما يعلمه من قوله مرّن على كذا مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يكرر الحديث مرة بعد أخرى كى يفهم عنه (قوله للمبتدى) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتدأ يبتدئ ويجوز أخذه من ابتدا بلاهمز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدئ أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فإنهم يذكرون الشيء أوّلا مجملا ثم يذكرونه مفصلا وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتى أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والمنصوب والمخفوض لأنه ذكر المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات إجمالا ثم ذكرها تفصيلا فلله دره حيث شرب الكأسين (قوله المعربات قسمان) المعربات مبتدأ وقسمان خبره . واستشكل بأن المعربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لايقال الزيدون قائمان . وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافا محذوفا وذلك المحذوف إما يقدر قبل المبتدإ فتقديره مثنى والتقدير نوعا المعربات قسمان وإن قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير المعربات ذات

في الباب السابق لكنه في الباب السابق ذكره مفصلا والقصد ذكره هنا مجملا وهذه عادة المتقدمين يذكرون الكلام أولا مفصلا ثم يذكرونه مجملا تمرينا للمبتدى فيكون كالجمع عند الحساب [المعربات قسمان

قسمين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه والثانى أن الألف واللام للجنس و إذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد . و يجاب أيضا بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى فى معنى الجمع كقوله تعالى ـ فاذا هم فريقان يختصمون ـ وهنا كذلك ومنه و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعا لأنه لوطابق لقيل فى غير التنزيل اقتتلتا اه عبد المعطى (قوله أيضا المعربات) أى جنس المعربات من حيث هى هى لابقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولايلزم تقسيم الشئ إلى نفسه و إلى غيره حينئذ وكونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثا لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقا من الشهود أو من الجلاء اللذين فى قول زهير :

فان الحق مقطعه ثلاث ... يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثانى للنفس أوقع (قوله قسم) بدل من قسمان و يجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أى قسم منهما وهو المسوغ لكون المبتدإ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للمجهول وهو ونائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بيعرب أى يعرب بالحركات وجودا أو عدما .

تنبيه : قال الرازى . اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المدّ واللين و يدل عليه أن حروف المدّ واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها فى النقصان إلا هذه الحركات وأيضا إن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المدّ واللين فعلم أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف اه (قوله يعنى بذلك) هكذا بتذكير الاشارة والأولى أن يؤنثها عائدة إلى الحركات و يمكن أن يجاب بأنها راجعة إلى القسم فكان فى كلامه حذف والتقدير يعنى بذلك القسم المعرب بالحركات المعرب بالضمة والفتحة الخ وتحقيق المقام مرّ عند قول المصنف فللأسماء من ذلك عن العلامة الشنوانى فلتراجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعنى و إن كان الأصل على ماقدّرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله و يلحق بها السكون) لاحاجة إليه مع قولنا إن المراد بالحركات وجودا أو عدما اللهم إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتمّ المراد بقوله و يلحق بها السكون وحينئذ فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة بل ما ذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له إعراب هو عين الرد على من ادّعى بحمل المتن له إذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليتفطن . قال عبد المعطى وقوله المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولايرد عليها أن المعربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات مايعم وجودها وعدمها وبقوله وقسم يعرب بالحروف مايعم وجودها وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذى كان قبل وجود الجازم وكذا النصب بالحذف كما فى الأفعال الخمسة اه (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوغ لكون المبتدإ نكرة ذكره فى معرض التقسيم (قوله يعنى بها) أنث هنا الضمير لكونه عائدا إلى الحروف خلاف ماصنع فى الذى تقدم . وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله و يلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لاحاجة إلى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا أو عدما و يجاب عنه بما أجبنا عنه فى الحركات (قوله فالذى يعرب) الفاء فاء الفصيحة والذى اسم موصول مبتدأ محله رفع وقوله يعرب بالبناء

قسم يعرب بالحركات] يعنى بذلك الضمة والفتحة والكسرة و يلحق بها السكون [وقسم يعرب بالحروف] يعنى بها الواو والألف والياء والنون و يلحق بها الحذف [فالذى يعرب

للمجهول

بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد] كزيد [وجمع التكسير] كالرجال [وجمع المؤنث السالم] كالهندات [والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ] نحو يضرب [وكلها

للمجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لاموضع لها من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها له يقول إن الاعراب لفظى والمصنف يقول إنه معنوى فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذى يعرب و يعلم إعرابه بالحركات . وقد مر لنا فى مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء فى مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذ فالأولى لمن تمذهب بالقائل أن الاعراب لفظى أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع ورفعه كذا ولمن تمذهب بمذهب القائل إن الاعراب معنوى كالمصنف أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا . وقد نبهنا على كلام شارحنا فى مواطن كثيرة فان كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغى على من قصده تمرين المبتدى وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أولفظ أنواع زائد للتأكيد وللمبادرة إلى بيان المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أوّلا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اه أبو النجا (قوله فى الاسم المفرد) أى مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرف ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كما مر فى الرفع وسواء فى ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالفتى أو للثقل كالقاضى أو للتناسب كغلامى أو للحكاية كزيد حيث ضم الدال فى جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولا شخصيا وكون إعرابه ظاهرا إلا ما ألحق من الاسم المفرد بالمثنى ككلا وكلتا فانه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى فى إعرابه إن أضيف لمضمر وسيأتى (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه فى أول الباب وسواء فى ذلك ظاهر الاعراب أو مقدره منصرفا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستثقال أو للمناسبة كما مر فى الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجوارى فى الممنوع منه الصرف والموالى فى المقدر للاستثقال وغلمانى فى المقدر للمناسبة و يستثنى من ذلك نحو سنون و بابه وأرضون بفتح الراء فانه و إن كان جمع تكسير فى الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه ولذا أشار ابن مالك إلى أنه شاذ وسيأتى (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع و يجوز قراءته بالجر للجوار على ماتقدم سواء كان فى ذلك علما نحو عرفات و بركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كأولات أو ماسمى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ماجمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا فى أول الباب لدخولهما فى قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شئ) أى مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من الحركات إلى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة فى ليسجنن وليكونا ونون النسوة نحو الوالدات يرضعن والثانى ألف الاثنين وواو الجماعة و ياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان وتقومان و يقومون وتقومون وتقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات إذ الأول مبنى على خلاف والثانى معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو و يخشى و يرمى وهو داخل فى قول شارحنا نحو إذ هو لا يفيد كون ماذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها مايشمله و إنما كان من الكل المجموعى لامكان التخلف عن الحكم المذكور

في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى و بقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعي وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع مالم يستثن فيكون من الكل الجميعي لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ماتخلف تحتها وماذكرناه هو المعنى عندالمنطقيين بالكل والكلية قال في السلم :

الكل حكمنا على المجموع ... ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما ... فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعي المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجميعي المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعي الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجميعي الحكم فيه على كل فرد فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أي غالبا قال الشيخ الشنواني و يصح أن يراد الجميعي ولايضر التخلف الذي ذكره الشارح يعني الشيخ خالد لأن المصنف قد استثنى ماتخلف فيه ذلك بقوله الآتي وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أي ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع و يعلم رفعه بها ولايجوز أن تكون الباء للتصوير لا... جاعلها له إنما يقول إن الاعراب لفظي والمؤلف يقول إنه معنوي وقد تقدم مبسوطا فلاتغفل وأنث الفعل مع كونه خبر الكل لاكتساب التأنيث من المضاف إليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازني أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشيء (قوله وسيأتي يستثنى) الواو للاستئناف سيأتي فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتي والعامل فيه الفعل قال ابن مالك :

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله من ذلك) أي مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أي ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أي مستتر فيه (قوله وزيد والرجال) مبتدآن مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كمامر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائد للثلاثة (قوله وجره بالكسرة) أي وعلامة جره أي جر كل من الثلاثة بالكسرة .

تنبيه : الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه في مقام التعليم و إذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجموني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أي خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع بالضمة إذهو غير موجود فيما يعرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف إليه وهو بالمد غير مصروف جمع شيء أو اسم جمع والراجح في تصريفه أن أصله شيئاء على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهي التي كانت في المفرد وهي لام الكلمة إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال :

أشياء لفعاء في وزن وقد قلبوا ... لاما لها وهي قبل القلب شيئاء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب ... منهم وهذا الوجه الرد إعماء

ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون] وسيأتي يستثنى من ذلك جمع المؤنث في حالة النصب والاسم الذي لاينصرف في حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم فمثال الرفع لماذكره يضرب زيد والرجال والمسلمات فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والرجال والمسلمات كل منهما فاعل مرفوع بالضمة ومثال النصب لن أضرب زيدا والرجال فأضرب فعل مضارع منصوب بلن والفاعل مستتر تقديره أنا وزيدا والرجال كل منهما مفعول منصوب بالفتحة ومثال الخفض مررت بزيد والرجال والمسلمات فكل منها مجرور بالباء وجره بالكسرة [وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء

أو أشيئاء وحذف اللام من ثقل | وشيء أصـــل شيء وهى آراء
وأصـــل أسماء أسما وكمثل كسا | فاصرفه حتما ولا تغررك أسماء
واحفظ وقل للذى يبغى العلاسفها | حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

وقوله وأصل أسماء أسما هوجواب عن سؤال مقدرتقديره لمصرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهما فى الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت مامر فقلت :

واختلفوا فى وزن أشياء على | خمسة أقوال وكلا اقبـــلا
فقيل ذا اسم جمع شى فالاصل | شيئاء حـــدا فاعتراه النقل
بذاك سيبويه والخليــــل | والمازنى كذا سواهم قالوا
والثانى للفراء كان عرفا | جمع لوزن هـــين قد خففا
والأصـــل أشيئاء ثم اعتلا | بالقلب والحذف بوزن أفــلا
وقيل جمع شى كفلس جعلا | الجمع للأخفش مثـل افعلا
وقيـــل كالأبيات للكسائى | كذا أبو حاتم هـذا نائى
إذ فقد المانع للصرف وقيل | الأصـل أشياء جمع كعفيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهوماجمع بألفوتاء مزيدتين نخرج بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة عن الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات ومامسمى به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ماموضع .

جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة]

تنبيه . هل ذوات الذى هو كاللائى معربة إعراب هـذا الجمع فيه حكايتان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعا ونصبا وجرا كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبوجعفر بن النحاس الحلبى إعرابه إعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسر قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة) من العجيب ماحكاه صلاح الدين الصفدى فى شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال فاذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضى الله عنهما * ومابتا وألف قد جمعا * البيت فأقول لهم الشيخ قال وماجمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها فى المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلمة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية فى مسلمة حذفت فى الجمع لأن أصله مسلمتات فاستثقل الجمع بين علامتى التأنيث فحذفت الأولى اهـ كلامه ولعمرى لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطؤهم فمن وجهين. الأول أنهم جعلوا إعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة فى حال النصب مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها فى كتبت بالقلم ولاشك أن قضاة وأبياتا إنما حصلت جمعيتهما بالصيغة لأنهما جمعا تكسير ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع إنما هو بالألف والتاء الثانى دعواهم أن التاء فى مسلمة أصلية نظيرها فى بيت وذلك مما يضحك منه فان الأصلى عندهم ما كان فى مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء فى بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء فى مسلمة فهى زائدة للتأنيث ليست فى مقابلة فاء ولاعين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتلقنه فى أول تعلمه لعلامات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح إطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطؤه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء فى مسلمة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه

أن يعصمنا من الزلل و يوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لايحوجه إلى الوقيعة فى مثل الصلاح الصفدى من التخطئة إذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ماألحق به نحو قوله تعالى ـ و إن كنّ أولات حمل ـ فان حرف شرط جازم يجزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر والنون اسمه وأولات خبره منصوب بالكسرة.

تنبيه : إذا اجتمع فى الكلمة علامتا تأنيث فان كانتا من جنس واحد حذفت إحداهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمتات كما مر و إن كانتا من غير جنس واحد فان كانتا فى الفعل حذفت إحداهما للثقل كما فى ضربن أصله ضربتن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح و إن كانتا فى الاسم أبقيتا نحو حبليات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه إذ هو صرح به فى المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع ثمة (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى مايصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لانفسه أى لفظ الاسم الذى لاينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد مالم يضف ولم يتل أل فان كان مضافا أو تلا أل لم يخرج عن قضية الكل وقد مر فى الخفض من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لاينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل فى الفرعية وتغالفاله فى كونه اسما فى ذاته والأصل فى الفعل البناء كما سيأتى فى باب الأفعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابه من أكثر الوجوه ويمنع من إعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين مايليق به فمنع التنوين والجرّ لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه مادل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل.

فائدة : ألغز الحريرى فى مقاماته فى لفظة صيارفة فقال : أية هاء إذا التحقت أماطت الثقل، وأطلقت المعتقل، فقال فى شرحها هى الهاء اللاحقة للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد أصارته إلى أمثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية نخفّ بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى فى هذه الأحجية عن مالاينصرف بالمعتقل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لهما من الصرف صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله جمع المؤنث السالم والمراد مايصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو و يخشى و يرمى لانفسه لأن لفظ الفعل المضارع لايخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يجزم بالحذف (قوله المعتل الآخر). إن قيل لاحاجة إلى تقييد المعتل بكونه الآخر فلافائدة له إذ المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لامانحو يدعو و يدعى مبنيا للمجهول و يدعى بتشديد الدال أو زائدا عن الأصل نحو يسلنقى و يسرندى و يغرندى والتعميم

نحو ـ خلق الله السموات ـ فلفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة والسموات مفعول منصوب بالكسرة [والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة] نحو مررت بأحمد [والفعل المضارع المعتلّ الآخر

اصطلاح صرفى كما بينا فى الذى تقدم . أجيب بأنا نسلم ماذكر ونمنع دعوى عدم الفائدة إذ فيما ذكره فائدة أى فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يجزم بحذف آخره) أى وكان حقه أن يجزم بالسكون إذ هو بقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى الألف فى حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب فى الفعل فرع فلاحاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقديره الاعراب فيه فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة اهـ تصريح

خاتمة : قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

وتضحك منى شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله : ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله : إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

وقوله : هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فقيل ضرورة وعليه فجزم الفعل بإسقاط حرف علة مقدر منع من ظهوره السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى ترو ترض فنشأت ألف على حد :

أخوك أخو مكاشرة وضحك ... لحياك الاله فكيف أنتا

وأشبعت الكسرة فى يأتك فنشأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واو وقال فى التوضيح وأما قوله تعالى ـ إنه من يتقى و يصبر ـ فى قراءة قنبل فقيل من موصولة وتسكين يصبر إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة وإما على أنه وصل بنية وقف وإما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها اهـ كذا فى شرح الشذور (قوله لم يخش) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء (قوله فالأول) أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتح قبلها دليل عليها (قوله والثانى) أى لفظ يدع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها (قوله والذى يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله فالذى يعرب بالحركات وهو مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم حالة الرفع والألف فى التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى التثنية والجمع حالتى النصب والجر والأسماء الخمسة حالة الجر كما سيأتى (قوله ويلحق بها النون) أى إثباتا وحذفا فالأول فى الأفعال الخمسة حالة الرفع والثانى فيها حالتى النصب والجزم

تنبيه : لا معنى لالحاق النون بالحروف الثلاثة إذ هى من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الاطلاق أعنى سواء كان اسما أو فعلا وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة إسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرنى من أثق به أن النسخة التى بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود فى قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لاضافته إلى ماذكر كما أسلفنا (قوله التثنية) أى سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران . فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى

[يجزم بحذف آخره] نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم فالأول مجزوم بحذف الألف والثانى بحذف الواو والثالث بحذف الياء [والذى يعرب بالحروف] أعنى الواو والألف والياء ويلحق بها النون [أربعة أنواع التثنية]

العاقل وغيره كأفعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل ومالايعقل . أجيب بأن المثنى لما كان لايصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان مايعقل ومالايعقل واحدا في المثنى ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع اه يس على التصريح (قوله يعني المثنى) لما كانت التثنية غير مراد هنا إذ هو فعل الفاعل وهو لايعرب فضلا عن كونه معربا بالحروف أجاب الشارح بأن المراد المثنى ويجاب عن المصنف بأنه لما كثر في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق لاجرم كانت التثنية بمعنى المثنى وقدمر في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أوفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بأنه لوكان كذلك لظهرت الفتحة على الياء . وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ماقبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل الواو ومنصوب أومجرور بفتحة أوكسرة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهور تلك الحركات صرف مناسبة الواو والياء ورد بأن الاعراب لايكون إلا آخرا اه عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ماتقدم في غير ماموضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التثنية والمراد ماتصدق عليه لاهي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعا عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبداد المثنى والمجموع المفرعين على المفرد بالاعراب الأقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منهما ذاتا فالأخ للأخ والأب للابن وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوا ماذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالافراد اه شنواني وهذا يخالف ماسننقل فيما بعد عن الأشموني (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وماعطف عليه خبر هي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم اه حامدي على الكفراوي (قوله بالمثناة تحت) أي بالياء المثناة تحت وهو لمذكرين على مابسطنا فيما هنالك (قوله وتفعلان) وهو لمؤنث سواء كان حقيقيا أومجازيا وسواء كان الألف اسما كما في أنتما تفعلان أو حرفا كما تفعلان الهندان .

فائدة : إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين . الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع . والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما التثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح إن قيل علامة الاعراب لاتكون إلا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الأسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلابد أن يكون على حرفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف

يعني المثنى [وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة وهي يفعلان] بالمثناة تحت [وتفعلان] بالمثناة فوق [ويفعلون] بالمثناة تحت [وتفعلون] بالمثناة فوق [وتفعلين] بالمثناة فوق لاغير [فأما التثنية فترفع بالألف]

التى هى من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته :

والشكل سابق حرفه أو بعده   قولان والتحقيق مقترنان   اهـ

(قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله وتنصب وتخفض بالياء) أى نيابة عن الفتحة والكسرة .

تنبيه : فى المثنى وما ألحق به لغة تعربه إعراب المقصور ولو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان أحدهما إعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز إعرابه بالحركات والاشهيبابان السنتان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشهيباب انتهى أشمونى بزيادة اهـ عبادة (قوله نحو رأيت الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله وأما جمع المذكر السالم) أى ما يصدق عليه لا هو نفسه إذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله فيرفع بالواو) أى المضموم قبلها ولو تقديرا فى نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التى هى علامة الرفع فحذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك فى الرفع فليراجع ثمة (قوله وينصب ويخفض بالياء) بالياء متعلق بيخفض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر فى ينصب مثله أو متعلق بينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر فى يخفض مثله ويقال فيما قبله قال ابن مالك .

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل   قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره   واختار عكسا غيرهم ذا أسره

خاتمة : إذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه إعرابه كما كان قبل التسمية وإعرابه كغسلين بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين وإعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف مع الواو فى الأحوال الثلاثة والاعراب على النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة وإعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو فى الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة فى الأحوال الثلاث وهذه الأوجه مرتبة فى القوة كما ذكرنا ومحل الأوجه الأربعة الأخيرة مالم يجاوز سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول كاشهيبابين اسم للسنين التى لا مطر فيها اهـ عبادة (قوله وأما الأسماء الخمسة) أى على المشهور باسقاط الهن ولكون الهن غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد مر فى الرفع (قوله فترفع بالواو الخ) قال الأشمونى إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فاذا انتقل الاعراب إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحم لكونه

نحو جاء الزيدان [وتنصب وتخفض بالياء] نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين [وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو] نحو جاء الزيدون [وينصب ويخفض بالياء] نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين [وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو]

نحو جاء أبوك [وتنصب بالألف] نحو رأيت أباك [وتخفض بالياء] نحو مررت بأبيك [وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون] نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين [وتنصب وتجزم بحذفها] نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربي ولم تضربي والله سبحانه وتعالى أعلم

أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذولكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اه بزيادة من الصبان وقدمر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبو زيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر إن أباها ليست ألفه علامة النصب اعتبارا بلغته (قوله نحو رأيت أباك) أى وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أى بثبوتها كما عبر به هناك فى المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ماهنا على ماهناك إذ هو الظاهر بمراده قال يس قال الدنوشرى وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى شعرك بالعنبر والمسك الذكى

وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم و ينصركم ومايشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رءوس المسائل انتهى وقال المصنف يعنى ابن هشام فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله و إماترين و إمايبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو: أفغير الله تأمرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو «لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا» انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على أن المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أى فكلها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف فى الأول والثانى فاعل والواو فى الثالث والرابع فاعل والياء فى الخامس فاعل إن جعلناها أسماء و إن جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا فى الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثمة إن شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع . فان قيل قوله تعالى ـ إلاأن يعفون ـ أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها واوالجماعة تنصب بحذف النون . أجيب بأن الواو لام الكلمة لاضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع والفعل معها مبنى على السكون نظير يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى ـ وأن تعفوا أقرب للتقوى ـ ووزنه تفعوا وأصله تعفووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن تضربا ولم تضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مثناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لمدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مثناة فوق وقوله ولن تضربى ولم تضربى مثال لما ينصب و يجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم .

تنبيه : ماذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ماقبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدّرة كذلك وعلامة الجزم سكون مقدّر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الأفعال

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية و إنما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ إذا قلنا إن التعريف يفاد بالمثال وقد تسامحوا بذلك وقد فعل ابن مالك فى ألفيته حيث قال فى باب المبتدإ * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله فى الكافية فى ذلك الباب أيضا :

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أووصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندى أنه غير حدّ لإخلاله عن شروطه لاتام ولاناقص و إنما قلنا الاصطلاحية لإخراجها إذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر : أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أوقعود أونحوذلك و يعتذرلصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين . الأوّل أن المتن قسمها إلى ثلاثة والأفعال اللغوية لاتنحصر. والثانى أن كل قوم إنمايتكلمون على اصطلاحهم فأل فيه للعهد الذهنى ، وقد صرّح ناظم هذا المتن بقوله :

أفعالهـــم ثلاثة لارابع ماض وفعل الأمر والمضارع

كماصرح فى الكلام حيث قال * كلامهم لفظ مفيد مسند * وقدّم الأفعال خلاف ماتقدّم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامهاوهناك لشرف الاسم وأيضاقدم الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الفاعل ونائبه واسم كان وخبرهاومفعولى ظننت والحال والتمييز : أى فى الأصل وغيرذلك ورتبة العامل التقديم فقدّم وضعا وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة إلى الأسماء والوسائل مقدّمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدّمين كالزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لاباعتبار صيغها إذ هى لاتنحصر فى ألف فضلا عن كونها منحصرة فى ثلاثة من حيث زمانها لابالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الإضمار الذى هومقتضى الظاهر للإيضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهوجمع فعل بكسرالفاء وهوجنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبرالمبتدإ و إنما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هوالحدث إمامتقدم على زمان الإخبار أومقارن له أومتأخر عنه فالأول هوالماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر و يدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى ــ له مابين أيدينا ــ يعنى المستقبل ــ وماخلفنا ــ يعنى الماضى ــ وما بين ذلك ــ يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكننى عن علم مافى غد عمى

فائدة :الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف، ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ، ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كماهنا ؛ ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ، ومنها أن للاسم ثلاثة رفعاونصباوجراء،ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالاضافة وبالتبعية ، ومنها أن معنى المفرد فى باب الإعراب غير مافى باب المبتدإ والخبر ومافى باب لا والمنادى ، ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات ماقاله الشيخ إسحاق السمارانى رحمه الله

[باب الأفعال
الأفعال ثلاثة

تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفرع عليه والمفعول منصوب والمنصوب مفرع عليه والمضاف إليه مجرور والمجرور مفرع عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوّله تاء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدّرة. قال فى المغنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد وأن الأصل ليقم وليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال و بقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهى ولم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش   فلتقضى حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا، وفى الحديث «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل اهـ وخالف هو نفسه فتبع البصريين فى التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف فى هذا الكتاب، وسيأتى إن شاء الله تعالى فى مبحث الأمر (قوله ماضٍ) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين و يجوز أن يكون خبرا لمبتدإ محذوف والتقدير أحدها ماض و يجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض و إنما قدّم الماضى على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أوّلا الماضى وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال - إنما قولنا لشىء إذا أردناه أن نقول له كن - (قوله وهو) أى الماضى خصوصا لأن الشارح حدّ لخصوص الماضى كما سيحدّ لخصوص المضارع والأمر (قوله ما دلّ على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر و إن جعلنا ما واقعة على الكلمة فالحد غير تام إذ نقول إن ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أوّل أخرج به نحو زيد وعمرو و بكر و يدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرج به الأمر والمضارع ودخل نحو - رب العالمين - وغيره من اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كما فعل فى تعريف الفعل فى صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أى مضى زمنه بأن كان قبل زمن التلفظ به لا على وجه الحكاية فلا يعترض نحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض و إن لم يدلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به إذ أمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك و يخرج أيضا نحو اخرج فى قولك اليوم قال زيد أوّل من أمس اخرج غدا فاخرج غير ماض و إن دلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك إذ غدوية أوّل من أمس صار أمس لأنك حاك.

تنبيه: قال الرضى وأكثر ما يستعمل فى الإنشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الإنشائى وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق و إلا فهو كذب فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب

ماض] وهو ما دل على حدث مضى وانقضى

فالصدق

وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضرب تقول فيه ضربت [ومضارع] وهو

فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب محتمله ولادلالة للفظ عليه وأما بعت الانشائى فانه لاخارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل إن الكلام الانشائى لايحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذالم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اهـ (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أى أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث : أى تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما كامر فى صدر الكتاب . فان قيل كثير من الفعل الماضى لايقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هندا وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا . أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرألها أنها ألزمت استعمالات خاصة لاتقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكيرفاعلهافان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ماوهى بمعنى شىء عظيم وفاعل حب هوذا وهو من الأمثال وهى لاتغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتى إن شاء الله تعالى فى باب الاستثناء والعبرة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البجائى فى شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء أيضا فيقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضى إذ به يستدل على ماضوية نعم و بئس وعسى وليس لقبولها التاء . قال الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنه دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » وهو منتقض بقول بعضهم : إن الأكثر فى كتب الحديث فبهاء ونعمة فالبهاء بفتح الباء الحسن وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وعست هند أن تفلح وليست بمفلحة . وخالف فى نعم و بئس أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا إنهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ماهى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير ، وقول الشاعر :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب فى عسى والفارسى فى ليس لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولدلالتهما على معنى فى غيرها وهو الرجاء والنفى . وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولد أن الجار داخل على محذوف تقديره ماهى بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بئس العير كذلك : أى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير و يجعل نعم فى النظم اسما أضيف إلى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهما على الحدث والزمان ولوسلم فهوعارض و بأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنماهو لشبههما بالحرف فى الجمود فلماشابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله تقول فيه) أى فى ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به إلى أن المراد بالقبول صلاحيته لاالقبول بالفعل كما بيننا فيماهناك فى صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمى مضارعا لمشابهته الاسم لأنه لم يسم مضارعا إلالهذا ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه إنما شابهه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه إن شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع

خاصة لأنه حدّ الماضى بحدّ ويحد الأمر بحد (قوله مادلّ على حدث) أى فعل دلّ بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولايصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز . وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى اختلفت العقلاء فيه فقال الحكماء إن الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلا تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف فى كونه زمانا بل هو ماعلى جنبتى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أوالحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول أن يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماض و بعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال اه . وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل زمان الاستقبال نحو أناضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو إن قام زيد قمت عن مضارعيته لأنه و إن دلّ على معنى فى المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولايشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحو لم يضرب فان لم تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمى قلبا كما مر لأن دلالته على الزمان الماضى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعيته .

مادلّ على حدث يقبل الحال والاستقبال وعلامته أن يقبل السين وسوف ولم نحو يضرب تقول فيه سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب [وأمر] وهو مادلّ على حدث فى المستقبل

تنبيه : علمت مما تقرر أن الفعل إما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس و إما ماض لفظا لامعنى نحو قام زيد قام عمرو وماض معنى لا لفظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لامعنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو إن قمت (قوله وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله فى صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع (قوله ولم) معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك فى ألفيته والمتأخرون منهم الشيخ خالد فى شرح المتن . فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته . أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولايمتنع بحسب اللغة ولا خفاء فى إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن مادخلت عليه لم مضارع (قوله نحو يضرب) أى فانه فعل ولوكان مع خلوه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته ومما قدمنا (قوله سيضرب وسوف يضرب) تخصيص المضارع بهما للاستقبال إذ هما ينقضان الاحتمال (قوله ولم يضرب) لم حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضيا فحينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال (قوله وأمر) معطوف على قوله ماض وهو لغة نقيض النهى وجمعه أوامر واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله وهو مادلّ على حدث) الأولى أن يقول هو مادلّ على طلب حدث كما هو شأن الحدود و إن صرح به فى قوله و يدلّ على الطلب (قوله على حدث فى المستقبل) أى إذ المقصود منه حصول مالم يحصل نحو ابن لى البيت أودوام ماحصل نحو ــ يا أيها النبىّ اتق الله ــ لأنّ البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبله . والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة ــ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ــ وقوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »

والسيادة

والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا مافهمه الفقير . وقد مرّ بعض مايتعلق بهذا فى صدر الكتاب عند تقسيم الكلام (قوله فى المستقبل) أى فزمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فله زمان حالى بناء على أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود قال يس رحمه الله تعالى إن من الإنشاء ماحدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائى نحو بعت واشتريت وهذا حالى لاغير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ماحدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائى وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لابالأول وإثبات الحال للأفعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب فى أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اه (قوله وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) إنما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار إذ هى مشروطة بما قدمنا هناك (قوله ويدل على الطلب) أى بحسب الوضع بصيغته وإن استعملت تلك الصيغة فى نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لابالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به فى صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبرا لعدم دلالته على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى ـ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله ـ وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وهو قوله ـ يغفر لكم ذنوبكم ـ الخ إذ ليست دلالته بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله ـ والمطلقات يتربصن ـ وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيد الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بالوضع إذ دلالته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعنى انزل وادرك فى الحرب وإن دلّ على الطلب بالوضع لايقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلا بمعنى انته وإن دلّ بالوضع إلا أنه لايقبل ماذكر على أنه منع دلالته على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا إلا أنه لايقبل الياء وإن دلّ على الطلب ولايخفى عليك أنّ نحو نزال ودراك وكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير مافى قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادلّ بالفعل (قوله نحو اضرب) أى فانه أمر لدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة (قوله تقول فيه اضربى) فيه مامر .

تنبيه : من الأمر هلم فى لغة تميم إذ ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى ياهند فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لايختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو ـ قل هلمّ شهداءكم ، والقائلين لاخوانهم هلمّ إلينا ـ ولامدخل لكلام العلماء فيه إذ هم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثانى اسم ومنه هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام فى الأصح لدلالتهما على الطلب وقبولها ياء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى خلافا للزمخشرى (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلأنه الأصل فى الأفعال وماجاء على أصله لايسأل عن سببه وأما قولنا إن الاعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال فلأن الاعراب إنما يجىء لبيان المعانى المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست تلك المعانى . فان قيل مقتضى ماذكر أن الاعراب أصل فى المضارع من الأفعال أيضا بجريان تعاقب المعانى فيه كقولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فالتبست المعانى فيه لولا الاعراب التباسها فى الأسماء . أجيب بأن الاعراب فى المضارع غير متعين لبيان المعانى لامكان الاستغناء عن الاعراب

وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ويدلّ على الطلب نحو اضرب تقول فيه اضربى [نحو ضرب ويضرب واضرب] الأوّل للماضى والثانى للمضارع والثالث للأمر [فالماضى مفتوح الآخر أبدا] يعنى أنه

مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب أو تقديرا للتعذر نحو رمى ويقدر فيه الفتح أيضا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربنا ويكون ظهور الفتح متعذرا كراهة توالى أربع متحركات

بوضع اسم مكانه فى المرفوع والمنصوب وبظهور لا فى المجزوم تقول لاتأكل السمك ولاتشرب اللبن ولاتأكل السمك شار با اللبن ولاتأكل السمك ولك شرب اللبن وليس للاسم مايغنيه عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لاتحصل إلا بلفظه وسيأتى فى إعراب المضارع باقى بحثه وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة مّا فى وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شابه الاسم استحق أن يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب إلى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان فى مثل شرف ولو بنى على الكسر لاجتمع كسرتان فى مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وإنما المراد فى جميع الأحوال قاله عبد المعطى وأشار به إلى أنه مبنى على الفتح فى جميع الأحوال وإن اتصل بما يأتى ومن المبنى على الفتح ضربا على الأصح قاله الشنوانى . فان قيل الفتحة إنما وجدت بجلب الألف إياها لأنها تقتضى فتحة ماقبلها فلم لم يقدّر الفتح على آخره . أجيب بأن تقدير ماوجد غير مألوف تأمل ويمكن أن يجاب هنا بما قررنا فى باب الاعراب عند الكلام على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به إلى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح إعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وقد مرّ فى مواطن كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم آنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاثانى له إذ الفعل الماضى الخالى عن شئ مما سيذكره الشارح لايكون إلاظاهر الاعراب أومقدره للتعذر ولايوجد مايقدر للثقل (قوله إذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنوانى وفى حاشية الحفيد على التوضيح . واعلم أنهم اختلفوا فيما بنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال إنه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما أسند إلى الواو وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع أوعلى الفتح فى جميع الأحوال وهو ماذهب إليه المصنف يعنى ابن هشام أوعلى الفتح والسكون وهو ماذهب إليه المصنف فى شرح الشذور انتهى وقوله متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب كضربنا وبالمتحرك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على مامر آنفا (قوله نحو ضربت) بتثليث التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما إذا كان مفعولا فان الباء مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الذال المعجمة على أنه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف إليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف واليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لايوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لاتتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل علبط وبرثن وجندل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدّباب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وإنما تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وقد يقال إنما راعوا الأقلّ لأنه لو حمل الأقلّ على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور بخلاف العكس فانه لاتوالى فيه أصلا فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنه

لم

لم يتوال فى نحو شجرة أربع حركات حقيقة . فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحذوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها . قلت الأصل فى قلنسوة وقمحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما فى الجمع نحو قلانس وقماحذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط و برثن وجندل فمزال عن الأصل والأصل علابط و براثن مثل قرنفل وجنادل اهـ يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وماسم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف إليه والجملة من المبتدإ والخبر صلة ما (قوله و يقدر الفتح فيه) أى فى الماضى (قوله أيضا) أى كما يقدر إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به إلى أن الماضى مبنى على فتح مقدّر على آخره إذا اتصل به واو الضمير وقد مر ومر أن بعضهم قال إذا اتصل به واو الضمير مبنى على الضم فلاتغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ماقبلها) أى والمناسبة لاتمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور فى الشرح .

تنبيه : قال يس قال الراعى فى شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدّ منها مجاورة الواو الضمير فى الفعل الماضى نحو ضربوا مانصه هكذا قالوا والظاهر فى الماضى والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما أخوان والأمر يبنى على مايجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به يبنى على حرف النون لأن سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول ياضربان ويضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها اهـ وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى و إن وجد الفتح فى نحو غزوا ورموا لأن الفتح فيهما فى غير الآخر إذ آخرهما الياء .

قاعدة : إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ماقبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رميوا بزنة فعلوا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثانى واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا سادة أصله سرووا سكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ماقبلها ضم نحو رضوا أصله رضيوا نقلت حركة الواو إلى الضاد بعد سلب حركاتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى فى كتابنا الزلال . ونظم العلامة السجاعى تلك القاعدة فقال :

واو الضمير إن بفعل تتصل   معتلّ لام فيه تفصيل قبل
فان يكن ماقبلها قد فتحا   أوضم فابقه كما قد وضحا
واضممه حتما إن يكن ذا كسر   كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ماقبلها كما أن الألف تقتضى فتحة ماقبلها وكذلك الياء تقتضى كسرة ماقبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على مايجزم به مضارعه : قال بعضهم .

والأمر مبنى على مايجزم   به مضارعه أيا من يفهم

أى مضارعه المعرب لو كان مجزوما من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون فى الأفعال الخمسة أو حرف علة فى المعتل ومنه هات وتعال إذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح فى غير هات وتعال وقولنا المعرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن واضربن من أمر الواحد إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فانها مبنية على الفتح تبعا لمضارعها إذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة .

فيما هو كالكلمة الواحدة ويقدر فيه الفتح أيضا إذا اتصل به واو الضمير نحو ضربوا لأن الواو يناسبها ضم ماقبلها فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح فيقال مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة [والأمر مجزوم أبدا] يعنى

أنه مبنى على السكون الشبيه بالجزم فان كان معتلا آخره بالألف أو الواو أو الياء يكون مبنيا على حذف حرف العلة وهى الألف

تنبيه : ظاهر كلام المصنف فى تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على مايجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائى من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا إضمار الجازم كاضمار الجار ضعيف وأيضا أنه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائى أن حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أى إذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدّ وفرّ وهلم كما لوّحنا أوّلا وقد اجتمعا فى قوله :

من أبا قاسم وأمّ أباه   ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من فى الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أى كذب يامخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتشديد الميم من أمّ يؤم أى اقصد وأباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولى يلى وزيدا مفعول به أى قاربه والجهولا نعت لأباه الثانى وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشئ باسم مايشابهه كله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار إنه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنوانى (قوله فان كان معتلا آخره) إنما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون إلا آخرا قصدا للايضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أى النائبة عن الواو أو الياء إذ لم نجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أى لا يكون نائبا عن إحداهما وقد نبهنا فى كون الحذف علامة للجزم فى كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصليا كيرمى أو منقلبة عن الواو كيرضى بضم الياء من أرضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبنيا على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فحكمه مذكور فى الشرح بعد .

فائدة : قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو إ من الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله اوئى حذفت واوه تبعا لحذفها فى مضارعه فى يوئى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة و يلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا إه وعليه اللغز المشهور من بحر الخفيف .

إن هنـــد المليحة الحسناء   وأى من أضمرت لخلّ وفاء

فيقال رفع هند بعد إن فقيل فى إعرابه إن فعل أمر من وأى بمعنى وعد و يلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله اوئين أعل كما مر وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى ياهند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى ياهند الخلة أو الخالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله إن إى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف إليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لأضمرت ثم إذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة

فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يازيد أى عد بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة المنقولة اللام قل وألغز فيه بعضهم بقوله :

فى أى لفظ يانحاة الملة   حركة قامت مقام الجملة

وأجبت عن ذلك بقولى :

إما غموض لغزه فقل اى   جوابه النقل لكسر قل اى

وقولى اى فى الأول بمعنى نعم وقولى اى فى الثانى هو الجواب لكن باشباع الفعل وذاك لايضر :

تنبيه : جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية إسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال :

إنى أقول لمن ترجى شفاعته   ق المستجير قياه قوه قى قين
وإن صرفت لوال شغل آخر قل   ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وإن وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر   ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل إنسان على خطأ   د من قتلت دياه دوه دى دين
وإن همو لم يروا رأيى أقول لهم   ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وإن همو لم يعوا قولى أقول لهم   ع القول منى عياه عوه عى عين
وإن أمرت بوأى للمحب فقل   أمن تحب إياه اوه إى اين
وإن أردت الونى وهو الفتور فقل   ن ياخليلى نياه نوه نى نين
وإن أبى أن يفى بالعهد قلت له   ف يافلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى إن سواك به   ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا ر فيفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا ن فلازم لأنه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به اهـ خ ض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألف وقوله وادع مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وإن كان مسندا إلى ألف الاثنين الخ) لافرق بين صحيحه ومعتله فتقول فى المعتل اغزوا اغزوا اغزى وارميا ارموا ارمى واخشيا اخشوا اخشى (قوله يبنى على حذف النون) أى لأن مضارعه المتصل به ماذكر يجزم بحذف النون قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن غريب مايحكى أن بعض من يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين فى قوله عز وجل ـ فقولا له قولا لينا ـ إن قولا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب اهـ فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر إذا اتصل به ماذكر على حذف النون مشهور لاخفاء فيه لكنه خالف ذلك فى المغنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأتيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال ابن مالك :

وألف والواو والنون لما   غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبنيا على السكون تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينفك إدغامه عند اتصاله بتلك النون تقول امددن واقررن (قوله يانسوة) دفع به مايتوهم جعل النون للتوكيد إذ هو مذكور فيما سيأتى (قوله نون التوكيد) أى سواء كانت مخففة أو مشددة إلا أن المخففة لاتدخل فيما إذا أسند إلى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا إذا كان الفعل مفردا فان كان مسندا إلى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى

أو الواو أو الياء نحو اخش وادع وارم وإن كان مسندا إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة يبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى والألف فاعل وكذا الواو والياء وإن كان مسندا إلى نون النسوة يبنى على السكون نحو اضربن يانسوة وإن اتصلت به نون التوكيد يبنى على الفتح

على السكون تقول اضربنان وسواء فى ذلك كون الفعل صحيح الآخر أومعتله تقول اغزون فى الثقيلة واغرون فى الخفيفة ومثله اخشين واخشين وارمين وارمين فيهما وماذكره من أن فعل الأمر إذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما إذا لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما إذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف النون فان المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرها إلا أن الخفيفة لاتدخل مافيه ألف فلا تدخل التثنية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء و إسكان النون فى الأول وتشديد النون فى الثانى كما علمت .

تتمة : قد تلحق النون الفعل الماضى واسم الفاعل شذوذا كقوله :

دامن سعدك إن رحمت متيما   لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مائلا وكقوله :

ياليت شعرى منكم حنيفا   أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان فى أوله) إن قيل دخول كان فى التعريف مفسد له لصدقه على الأمر . قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال فى التعاريف اقترانا بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اه شنوانى . وحاصل الايراد أن الأمر داخل فى التعريف لأنه كان فى الزمن الماضى فى أوله إحدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه . وحاصل الجواب أن لفظة كان لايراد بها الماضوية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض إنما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو فى الزمان الماضى فيه تلك الأحرف سمى مضارعا . وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال إن الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر . ولقائل أن يقول إذا كان المراد بالماضوية فى هذا التعريف مجرد الحدث لايدخل قولك نار تأجج لأن التاء ليس مما ذكر فى التعريف بل هو الثابت فى الماضى . وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط فى وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لو كان ماضيا لقيل تأججت بالتأنيث وفى التنزيل ـ إنى آنست نارا لعلى آتيكم منها بقبس ـ (قوله إحدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل إحدى وأربع بالتأنيث فى الأول والتجريد فى الثانى ولا يكفى الاستدلال بالثانى فقط قال العلامة الشنوانى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكر وتؤنث هذا . واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما إذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز فى اسم العدد إجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما فى غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووى رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعلم أن تجريد الأربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) إن قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأتى وأتين فما باله يختار أنيت . قلت أجاب الشنوانى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب ولاختياره على نأتى وجه آخر وهو أن الماضى قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريرى :

والأحرف الأربعة المتابعه   مسميات أحرف المضارعه

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة فى قول بعضهم :

هويت السمان فشيبننى   وقد كنت قدما هويت السمانا

نحو اضربن بالنون الخفيفة واضربن بالنون الثقيلة [والمضارع ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت]

بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم نحو أقوم والنون للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه

تنبيه : إنما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخصت بالمضارع لأنه مؤخر فى الزمان عن الماضى فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع و إنما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون إلى حروف تزاد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم إما بنفسها أو بأبعاضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدى زيادتها إلى الثقل لاسيما فى مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه فقلبوها تاء ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده أومعه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين فى الخفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم) هذا جواب عما قيل إنه لايصح تعريف المضارع لها لأنها وجدت داخلة فى أول الماضى نحو أكرمت وتداويت وترجست الدواء إذا جعلت فيه ترجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنأ . وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعانى مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضى . فإن قلت لعلّ القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع فى المتن تبعا لكثير لم تميز المضارع عن الماضى لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هى ذات المعانى المخصوصة لا مطلقا فلم لم يتعرض لذلك فى العبارة . قلت لاحاجة للتعرض لها فى العبارة لأنها صارت فى الاصطلاح علما على الحروف ذات المعانى المخصوصة حتى لايفهم فى الاصطلاح من أحرف أنيت إلا ذات المعانى المخصوصة . فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل . قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى والمقصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها فى الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل ٧ وغالب الألفاظ التى فى أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا فى الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطىء باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف فى أولها ظاهرا وكالو أخطأ فى غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدى قطعا لايستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التى وجد فى أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعيتها . فان قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعانى . قلت لأنه يؤدى إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذى قد يخفى عليه اه شنوانى بطوله (قوله للمتكلم) أى وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكرا كان أومؤنثا . فان قيل لم لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكرا أومؤنثا كما فرقوا فى يقوم وتقوم بينهما . أجيب بأن المتكلم يرى فى أكثر الحالات أنه مذكر أومؤنث وما جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أوالعكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونها من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة و إذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركا فالمشاركة قيد فى ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء فى القصد أو المراد للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال نقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثانى لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فبينهما فرق دقيق فليتفطن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة

اسم فاعل ونفسه مفعول به أى للشخص المعظم نفسه أى لكونه عظيما إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى ـ ونريد أن نمن ـ والثانى نحو نقوم قيل واستعمالها فى هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد و يوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لأن أتباعه يشاركونه فى غالب أموره وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولى إياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع .

تنبيه : الواو فى قوله تعالى ـ و إنا على ذهاب به لقادرون ـ والياء فى قوله ـ وما كنا عن الخلق غافلين ـ يقال فيهما للتعظيم لا واو الجمع وياؤه ولعله هو الصواب (قوله نحو نقوم) يقال نحن نقوم مريدين للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنين ونقوم مريدتين للصلاة ومريدين للصلاة بكسر الدال للجماعة ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أى على الاطلاق أى مفردا كيقوم أوغيره كيقومان و يقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل فى الله تعالى كقوله ـ الله يحكم ـ وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو فى كل مكان جلّ وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أوغيره كما قال أو للمؤنثة الغائبة و إذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى ـ فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ـ و إذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول أنت وزيد تقومان . وحاصل ماذكرناه أن الياء فى أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء فى ثمانية وهى تقوم تقومان فى الغيبة تقوم تقومان تقومون تقومين تقومان تقمن فى الخطاب والهمزة فى واحدة وهى أقوم والنون كذلك تقول نقوم (قوله نخرجت الهمزة) شروع منه فى المحترزات من الشروط المتقدمة (قوله التى ليست للتكلم) إن قيل لك ماتقول فى أخفى من قوله تعالى ـ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم ـ فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت النون التى ليست للتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل فى الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو فى الغائبة نحو نرجست هند الدواء أوغيرهما (قوله إذا جعل فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه عبدالمعطى حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحته زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ماقدمناه قال ابن الوردى :

إنما الورد من الشوك وما يطلع النرجس إلا من بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت الياء التى ليست للغائب (قوله باليرنأ) قال الغزى فى حواشى الجاربردى بضم الياء وفتحها مقصورا مشدد النون و بالضم والمد اه سجاعى على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون و بالمد اه ش و ينون إذا خلا من الاضافة ومن أل لأنه مصروف اه سجاعى على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال فى المفصل يجىء تفعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم :

تحلم عن الأدنين واستبق ودّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليما اه والأدنين جمع مذكر سالم ومفرده دنى خلاف أعلى وفى الرفع أدنون وقال فى البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شىء وهو أوضح (قوله لوجود حرف الزيادة فى أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضى .

نحو نقوم والياء للغائب نحو يقوم والتاء للمخاطب نحو تقوم أو للمؤنثة الغائبة نحو هند تقوم فخرجت الهمزة التى ليست للتكلم نحو أكرم فانه ماض والنون التى ليست للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نرجس زيد الدواء إذا جعل فيه النرجس فانه ماض والياء التى ليست للغائب نحو يرنأ زيد الشيب إذا خضبه باليرنأ فانه ماض واليرنأ هى الحناء وخرج بالتاء التى للمخاطبة أو الغائبة تاء تعلم زيد المسألة فهو فعل ماض فأقوم ونقوم و يقوم وتقوم أفعال مضارعية لوجود حرف الزيادة فى أولها

تتمة : أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعى نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعنبر ويجلبب ويسلق وتفتح فى غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء فى أوله ولم توجد مكسورة إلا فى إخال قال الشاعر :

وماأدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس وقلت فى كتابى نظم متممة الآجرومية :

وزد على ماضيه حرف نأتى وضم ذوالأربع مثل يؤتى

وافتح سواه نحو لن تنالوا وقل كسر الهمزة فى إخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم فى أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك فى الاسم نحو ماأحسن زيد فان معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى المفعولية إذا نصب ومعنى الاضافة إذا جر لايتعدى إلى غير ماهوله: أى أنه إذا رفع لايتعدى إلى معنى المفعولية ولا إلى معنى الاضافة وكذا القياس فى النصب والجر ومثال ذلك فى الفعل نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن فان معنى النهى عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثانى إذا رفع لايتعدى إلى غيره كما سيأتى ذلك فى الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم مايغنيه عن الاعراب لكون معانيه مقصورة عليه وجب الاعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فانه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى المثال المتقدم بأن قيل فى الرفع والنصب ووضع حرف مكانه فى الجزم فتقول لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع فى المضارع بطريق الحمل على الاسم . فان قيل إذا كان توارد المعانى سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ماصام زيد واعتكف فانه يحتمل أن المعنى ماصام وما اعتكف وماصام وقد اعتكف أى معتكفا وماصام ولكن اعتكف . أجيب بأن ذلك نادر على أن العمدة فى هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لاتحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل. وقال بعض أهل الصرف إن سبب إعراب المضارع مشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته: أى فكما أن النكرة من الأسماء تتخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال إن زيدا لقائم وإنه ليقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتى أيضا فى الماضى فانه يقبل اللام إذا كان جوابا للو نحو: ولو ردوا لعادوا والرابع ليس بمطرد فقد لايجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ماذكر ولوسلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لاتفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أوجازم) أى وينصبه أو يجزمه وإنما قدرنا ذلك للاحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعا فمن ذلك قوله :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لاتشعرا أحدا

وقوله : لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاعة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف

أعنى الهمزة والنون والتاء والياء [وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم]

